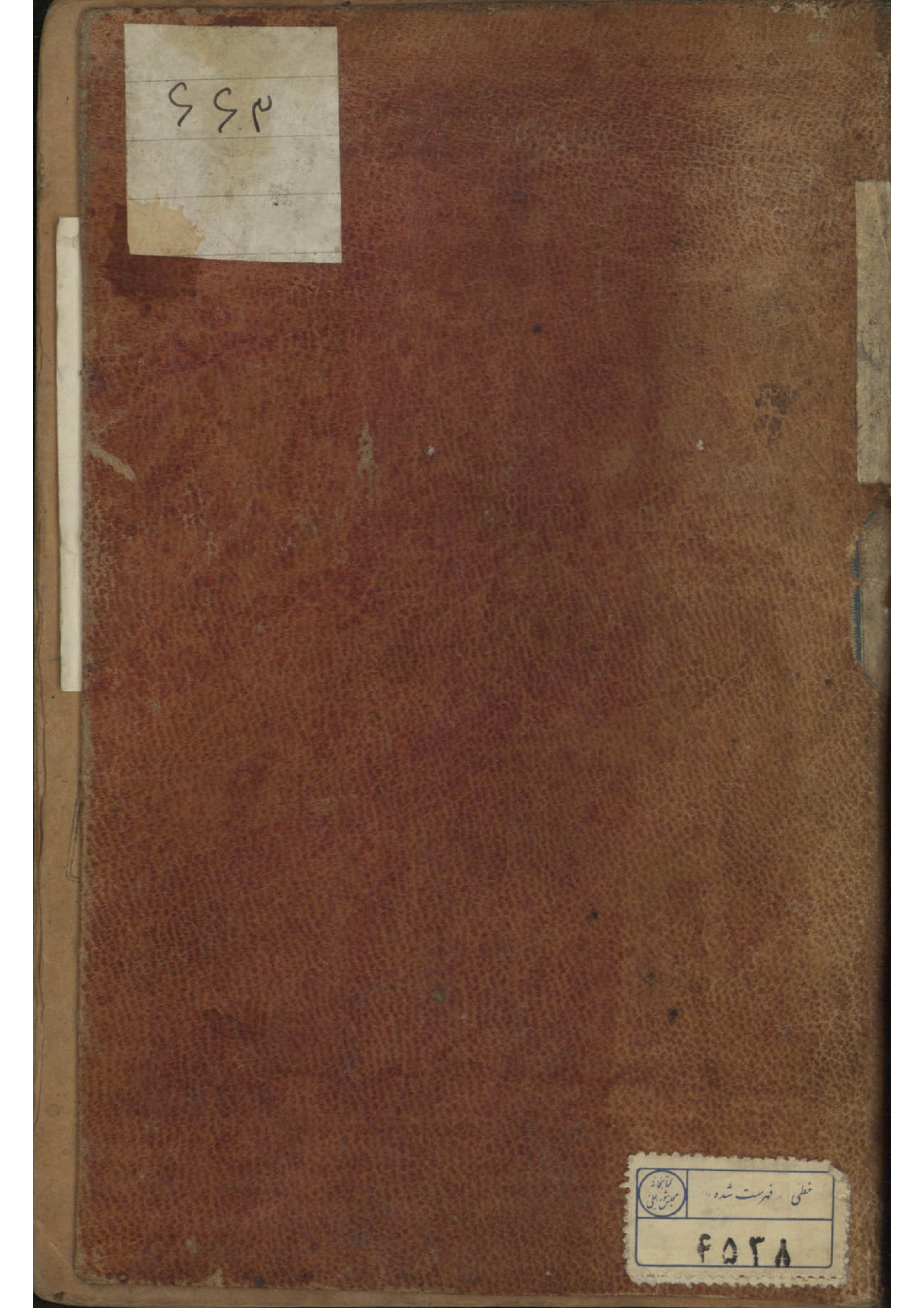

کتابخانه مجلس شورای ملی
خطی «فهرست شده»
۴۵۳۸



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح هدایه اثیرالدین ابهری
مؤلف میبدی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۷۸۷
بازدید شد
۱۳۸۲
۴۸۹۸
۴۵۳۸


کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح هدایة اثیرالدین ابهری
مؤلف میبدی
موضوع
شماره ثبت کتاب
۶۲۷۸۷
بازدید شد
۱۳۸۲
بازرسی شد
۳۶ - ۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم وهو المستعان الكريم

باسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء ويا ذا العظمة والكبرياء يا منشئ الاشباح
المجللة بالظلام ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك بمحامد كمالية التي
لا تنقطع مراتبها بخطى التحديد ونشكرك على مواهبك التي تضيق عن احاطتها
نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع البشر وافضل افراد اهل الوبر والمدر
اشرف ذوي النفوس القدسية الواصلة الى اقصى المراتب الانسية محمد سيد
الانبياء وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام وصحبه الادلة الاعلام
العظام ونسألك ان توفقنا لتحصيل احرى المطالب وتهدينا مناهج الوصول الى
اعلى المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء المؤمنين جدير وبعد فهذه
مجلة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم بالهداية للامام المحقق و
الفيلسوف المدقق قدوة الفضلاء المتأخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد
عصره وفريد دهره اثير الحق والدين الابهري اعلى الله درجته في حظائر القدس
وبوأه مع الصديقين مقاعد الانس اكتبه مع قلة البضاعة وزجاء في [illegible]
الصناعة بالتماس طائفة من الخلان بل شرذمة من اعز الاخوان حين كانوا
متصدين لمباحثته حيث لم يتيسر له شرح يكشف لهم عن وجوه فوائده نقابها ويذلل
لهم مسالك التحقيق من مطالبه صعابها لما انه لا يسعني الا اسعافهم بما
اقترحوا ولا يمكنني الا الاسعاف بما عليه الحوا والله المستعان فيما قصدته من
تحصيل مسؤولهم وايصالهم الى غاية مأمولهم انه خير موفق ومعين قال
المولى المصنف روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم الثاني في
الطبيعيات لما كانت الحكمة علما باحوال اعيان الموجودات الخارجية على ما هي
عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما هو موجود لا بقدرتنا
واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بهما كالاعمال الصادرة عنا انقسمت
لا محالة بانقسام متعلقها اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول
من الموجود ويسمى حكمة نظرية لتوقف حصوله على النظر وقسم يبحث فيه عن احوال القسم

الثاني ويسمى حكمة عملية لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلاثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها
عما يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى المسمى بالالهي او عما لا يوجد فيه
الا مع المادة اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط المسمى
بالرياضي او لا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة العملية ايضا ثلاثة اقسام
لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال له او الاجتماع
بين اهل المنزل لدوام الائتلاف او المدينة لبقاء الانصاف والانتظام
والاول علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج
عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس الانسانية
الى كمالها الممكن بحسب قوتيها النظرية والعملية فح يدخل فيها المنطق بل العلوم الآلية
اذا تمهد هذا فنقول رتب المصنف هذا المختصر على ثلاثة اقسام في علوم ثلاثة
الاول في المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي وانما اختار هذه العلوم
الثلاثة من بين سائرها اما المنطق فلمسيس الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل العلوم كلها
واما الباقيين فلان سعادة النفس الانسانية منوط بمعرفة الباري جل ذكره
بصفات كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال النفس في النشأتين والاولى
مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى يحصل بالالهي والثانية باعتبار النشأة
الاولى يحصل بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور
الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهندسة وعن اقسام الحكمة العملية
باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر فيها على اكمل وجه واتم تفصيل
وقدم المنطق على الطبيعي والالهي لتقدمه الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي لقربه
بالنسبة الينا ولكون التعلم متدرجا من الاسهل الى الاصعب على ما تقتضيه
داب الارشاد في التعليم قال وهو مرتب على ثلاثة فنون اقول حاصله
هذا القسم منحصر في ثلاثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني
فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم
الطبيعي باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي
اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة كقبول الابعاد لا الى

ثلاثة اقسام الواقعة له

نهاية وتناهي الابعاد وغيرهما وهو الفن الاول او على الاحوال المختصة بالفلكيات
كاستدارتها وتحركها على الاستدارة وامتناع الخرق والالتئام عليها وهو
الفن الثاني او بالعنصريات كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن
الثالث وقدم الفن الاول على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها وظهورها
تستحق التقديم كما يستحق الجنس لعمومه التقدم على الفصل على ما تقرر في باب القول
الشارح والفن الثاني على الثالث لان مباحث الفن الثاني لشرف موضوعها
وشانها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي ان
يقدم في التعليم لقربه الى الفهم على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا التقسيم
اجمالي والتفصيل هو ان يقال البحث في العلم اما عن الاحوال المشتركة بين
الاجسام الباب المسمى بسماع الطبيعي وهو سمع الكيان او عن الاحوال المختصة
بالبسائط العلوية وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلية وهو باب
الكون والفساد او عن الاحوال المختصة بالمركبات التي ليس لها صورة حافظة
للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي لها صورة من شانها الحفظ فقط وهو
باب المعادن او التي لها صورة من شانها التغذية مع الحفظ وهو باب النبات
او التي لها صورة من شانها الحس والحركة الارادية مع ما للنبات وهو
باب الحيوان او التي لها نفس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو
باب الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف
اجمل في التقسيم بجعل الاقسام الستة الاخيرة فنا واحدا باعتبار انها
متعلقة بالعناصر لانها يبحث اما عن العناصر او عما يحدث فيها

في ابطال الجزء الخ ينبغي لطالب كل علم ان يتصور موضوعه قبل
الشروع فيه لانه من المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان
كان كافيا للمبتدي الا ان البصيرة انما تكمل وتتم بتصوره بكمال الحقيقة
فلهذا اورد المصنف تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم
ببيان تقومه من الهيولى والصورة لكن هذا المطلب لما توقف على بطلان
الجزء الذي لا يتجزى على ما ستطلع عليه قدم هذا الفصل لابطاله فقال

مطلع ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال الجزء
ونعت خبر مبتدا محذوف او مبتدا حذف خبره اي الاول من الفصول فصل
او منها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا
لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي يتالف الاجسام من
افراده بانضمام بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين
احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء منه
متلاقية يكون واحد منها وسطا بين طرفين والتالي باطل بيان الملازمة ان الجزء
ممكن بالعرض لتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا ممكن غير مناف لما هو
الغير المتنافية اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز وجود
اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمصنف لم يذكر بيان الملازمة
لظهوره بل بادر الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء
على الترتيب المذكور فاما ان لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول
باطل لاستلزامه تداخل الاجزاء المستلزم لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف
المفروض وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الاجزاء على حجم الجزء الواحد وهو
ضروري لعدم تألف الاجسام ذوات الحجمية من تلك الاجزاء وكذا الثاني لان
ما يلاقي احد الطرفين من الوسط حينئذ يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر فيه
فيتجزى الوسط وقد فرضنا انه لا يتجزى هذا خلف واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم
وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه وهو المطلوب فان قيل لا نم
ان الوسط ان منع تلاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم ان لو حصل فيه
ذوات وهو ممنوع غاية ما في الباب ان يكون له نهايتان تلاقي كل واحد
منهما طرفا ولا يلزم من حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا
ان اتحد محل النهايتين من الوسط لم يتميز احدهما عن الاخرى في الوضع فلا يكون
احدهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس فيكون ترجيحا بلا مرجح وانه
مح والا لزم الانقسام قطعا وثبت المطلوب وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي
لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين

والثاني باطل اما الملازمة فظاهرة بما ذكر في الوجه الاول واما بطلان الثاني
فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي شيئا من الملتقيين او يلاقي احدهما او
مجموعهما او من كل منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان يكون
على الملتقى ما فرض عليه والثالث يجزي الوسط والرابع يجزيهما باسرهما والكل
خلاف المفروض وبطلان التالي بجميع اقسامه يدل على بطلان المقدم للمط
وعلى هذا التقرير لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على
نفس المتصل من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا
مصلح اثبات الهيولى الخ كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حل
اثنان منها في الثالث يسمى احد الحالين صورة وثانيهما صورة نوعية ويسمى
الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا يحتاج الى اثباتها
في الجسم ببرهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدرك من الجسم
في بادي النظر واما الصورة النوعية فسياتي البرهان على اثباتها واما
الهيولى فهي التي يريد المصنف اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان
عليه ان الجسم المتصل اعني الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل
في نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك
من العناصر وما تركب منها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام فهو اما
ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل اولا فان لم تشتمل عليها بالفعل فهو
الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما ان تقبل الانقسام في الجهات
الثلث اولا فان لم تقبل الانقسام فيها فهي اما اجزاء لا تتجزى او اشياء
منتهية بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وهو باطل وان
قبلت الانقسام فيها يكون اجساما اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل
فيكون اجساما متصلة او مشتملة بالفعل على اجزاء فنعود فيها الكلام
المذكور فاما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم
تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام
فيلزم الجزء الذي لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة للانقسام فيلزم عدم قسمة

جسمية

بالفعل فيكون اجساما متصلة فثبت ان في الاجسام القابلة للانفكاك الا
جسما متصلا وهذا الجسم يطرأ عليه الانفصال على ما شاهدنا فلا بد ان يكون فيه
شيء يقبل الانفصال الطاري عليه اذ طريان الانفصال على ما لا قابل له محال فالقابل
للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى
بالجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار اي الجوهر المتصل الممتد في الاقطار
الثلث المدرك حسا اولا او شيء آخر غيرهما لا سبيل الى الاول وهو ان يكون القابل
للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال
لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فلو قبل احدهما
الانفصال والقابل يجب وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال والانفصال
في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين الثاني وهو ان القابل للانفصال شيء آخر في
الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو المعني بالهيولى فثبت الهيولى في الجسم وهو المط
فليس فيه غاية ما لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة والمقدار قابلا
للانفصال لكن لا يكفي هذا القدر في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان
لو ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه فليتامل
بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل معناه زوال اتصال
واحد عن الجسم وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال ما يقبل الاتصال
الواحد قبله والاتصالين الآخرين بعده حتى لو قبوله الانفصال هو قبول الاتصال
الواحد منه والاتصالين اخرى بالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة و
والمقدار لابد ان يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا
للصورة الجسمية فهو هيولى اذ لا نريد بالهيولى الا الجوهر المحل للصورة الجسمية وتحقيق
هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال جوهر متصل اي ذو اجزاء
مفروضة مشتركة في الحدود وله اتصال وهو كونه ذا اجزاء على تلك الصفة وهذا
الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل حيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية
الجوهر المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا غيره
فعند طريان الانفصال يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل الاول

الانفصال

لازمه ويحدث منفصلات اخراب مع انفصالين آخرين معلوم يكن فى الجسم شئ
سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه بالمرة
وحصول جسمين آخرين لا عن شئ وانه بديهى البطلان فثبت ان فى الجسم
جوهرا موجود الذات فى الاحوال كلها تعلقت به قبل الانفصال جسمية واحدة
تعلقا دائما للاحتمال الوضعى بينهما وصوفى تلك الحالة جسم واحد وعند
طريان الانفصال على الجسم تزول عنه هذه الجسمية الواحدة وتتعلق به جسميتان
اخريان كذلك ويصير الجوهر الباقى بهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون
بطريق كون الجسمية صورة حالة فى الجوهر الباقى اما اولا فلان التعلق بينهما على
الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول احدهما فى الآخر او بطريق حلولهما
فى محل ثالث والثانى معلوم الانتفاء والاول اما ان بطريق حلول الصورة
الجسمية او بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل بصورة
اخرى تحل به معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص
الناعت اى التعلق الخاص الذى يصير به احد المتعلقين نعتا للآخر والآخر
منعوتا به والاول اعنى الناعت حال والثانى المنعوت محل كالتعلق بين
لون البياض والجسم المتصف لكون البياض نعتا للجسم وكون الجسم منعوتا
به بان يقال جسم ابيض والتعلق الثابت فيما نحن بصدده يقتضى منعوتية الجوهر
الباقى بالجسمية فان الجوهر الباقى بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم بالبياض يصير
ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود فى الجسم دائما محل
للصورة الجسمية فيكون هيولى واذا ثبت الهيولى فى الجسم القابل للانفكاك
ثبت فى الاجسام كلها لان الطبيعة المتوادة اى الحقيقة المنسوبة الى المقولة
المستلزمة اياه وهى الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اما ان تكون
بذاتها غنية عن المحل او لا بل تفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عما
يغاير ذاتها وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهى غنية عنه بحسب الذات
والا فمفتقرة بحسبها والاول اى كونها غنية عن المحل بحسب الذات ممتنع والا
لزم استحالة حلولها فى المحل لان الغنى بذاته عن شئ يستحيل ان يحل فيه لان الحلول

بالمعنى المذكور يستلزم الافتقار فلو حل الغنى بذاته عن شئ فيه لكان محتاجا عن الذات
مفتقرا معا وانه محال فتعين الثانى وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر
الى المحل بحسب الذات لا يوجد بغير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات
فالطبيعة المتوادة انما توجد بكونها حالة فى المحل وهو الهيولى فتكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة وهو المط واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على
المصادرة على المط لان المطلوب من هذه الحجة اثبات وجود الهيولى الجسم
ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال
موقوف على وجودها اذ الشئ ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجود ما هو تعرض على
وجود الهيولى لانها حالة فى الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات
وجود الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المط واجيب عنه بان المراد
بالصورة الاتصال الذى اثبتناه فى ضمن اثبات الجسم المتصل فوجوده الثابت
بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المطلوب وهذا
غاية توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض فسقوط واضح اما
اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم
على سبيل الفرض لابطاله فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات
بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان توقف الحكم على الصورة
بقبول الانفصال موقوف على وجودها ان المراد به انه موقوف على وجودها فى
الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد
به انه موقوف على وجودها فى اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف وجود الصورة
فى الاعتقاد على وجود الهيولى ان اراد به انه موقوف على وجود الهيولى فى
الواقع فممنوع لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اراد به انه موقوف
على وجودها فى الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود الصورة بدون
اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعيف ظاهر
مما حققناه من ان الصورة الجسمية هى الجوهر المتصل المحسوس من الجسم فى بادى النظر
لا الاتصال واما الاعتراض المبنى على الاشتباه فى المتوادة بانه الانفصال او غيره

مع جوابه فعلل الجدوى لظهور مراد المصنف حسب ما قررناه. واعترض
الامام على معنى الحجة بانها انما يتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية
ولم يدل عليه دليل لم لا يجوز ان يكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك
مخالفة بالنوع لصور الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار النوع
الاول الى الهيولى افتقار الثانية اليها فلا يثبت الهيولى في جميع الاجسام وجوابه
ان الصورة الجسمية هي الجوهر الممتد الاتصالي المحسوسة في الجسم اولا ولا شك
انها ماهية نوعية لما انها لا تختلف بالفصول بل بالامور الخارجة عنها ككونها فلكا
او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل له في حقيقة تلك الهوية الاتصالية ولئن كانت
الصور الجسمية في الاجسام حقائق مختلفة متخالفة للهوية الاتصالية فالهوية الاتصالية
مشتركة بينها لازمة لها فافتقار الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى
يستلزم ثبوت الهيولى في الاجسام كلها وهو المطلوب فصل في ان الصورة لا
تتجرد عن الهيولى يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة فوضع هذا الفصل
اولا لاثبات ملازمة الصورة فقال الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت
الصورة مجردة عن حلولها في الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية والتالي
باطل بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثاني من التالي فلما مر
الابعاد كلها جسمانية او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه لامكن ان يخرج
من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد اي خطان مستقيمان كانهما ساقا مثلث
ويذهبا الى غير النهاية لكنه محال لان البعد الواصل بين الخطين يتزايد بحسب
تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه
محصورا بين حاصرين وانه محال وعلى منع ظ وصول اللازم من ذهاب الخطين الى غير
النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه
بينهما ولا بد من دفع المقدمة حق الايضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور لا
بتمهيد مقدمات الاول ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن
ان نفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد
من مبدأ واحد مثل نقطة آ خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين

متساويتي

متساويتي البعد عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط بج لكان
مساويا لكل من خطي اب آج حتى يكون ابج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض
ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي
البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعدي
ب ج عن آ ويكون كل من آد آه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط ده
لكان كل ضلع من مثلث آده ذراعين ولنفرض عليهما نقطتين اخريين على النحو المذكور
كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط وز حتى يكون كل من اضلاع آوز ثلثة اذرع ثم نفرض ح
ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط حط يك لم نس على الوجه
المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط بج البعد الاصلي والذي بعده اعني ده البعد
الاول ووز البعد الثاني وحط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الباقية
ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة، مثلا البعد (المعلوم البته)
الاول اعني ده مشتمل على البعد الاصلي اعني بج وزيادة ذراع والبعد
الثاني اعني وز مشتمل على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية
فكل واحد بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصلي
مشتمل على زيادة، فههنا زيادات غير متناهية بعدد الا(بعاد)
الغير المتناهية الى فوق البعد الاصلي الثاني ان كل
جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في
بعد واحد فوق الابعاد المشتمل على تلك الجملة والا لم
توجد فوق تلك الابعاد بعد قيل لم ان توجد في تلك
الابعاد بعد سولف الابعاد ويلزم منه انقطاع
الخطين على تقدير عدم تناهيهما وايضا مثلا
الزيادة التي الموجودة في البعد الاول يشتمل
عليها وعلى زيادة بينهما بالضرورة وكذا الزيادات
الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا
نهاية له واذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان

بعاد

والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول ح

من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان توجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة
بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية
بحكم المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية
في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيكون
بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور بين حاصرين هذا خلف فثبت ما ادعيناه من
الثاني فلان الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها
اما حد واحد ان تشابهت هيآت نهاياتها وابعادها في الجهات كلها او حدود لم
لم تتشابه فتكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد
بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها
لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاختصاصه
نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا مخصص وذلك المخصص
اما نفس الجسمية او لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشتركت الاجسام
كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو
ايضا باطل لان العارض يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض من
عوارضها لجاز زوال ذلك الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول
وزوال الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال والانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى
فيكون الصورة الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة لها وانه محال فبطل كون الصورة
الجسمية المجردة متناهية وهو القسم الاول من الثاني واذا بطل الثاني بقسميه بطل المقدم
وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى وهو المط واعترض على
هذا بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال والانفصال فان الشمعة مثلا يتوارد
عليها اشكال مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها شيء واجيب عنه
بانا لا ندعي الا ان اللازم اما الاتصال او الانفصال او الانفعال والكل من لواحق المادة وتوارد
الاشكال المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم
الخلف المذكور واعترض بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة فان جعله الملازمة
ليست بديهية ولم تقم عليها برهان كما مر قبل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم

بالاتصال

فتطابق ... ان اللازم اما الاتصال او الانفصال

لا يكون الا بالاتصال او الانفصال لان تبدلها اما بانضمام شيء من خارج الى حجم الجسم او
بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت كما في الشمعة
وانتقال اجزاء الجسم من سمت لا يخلو عن اتصال بعضها ببعض وانفصال بعضها عن
بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاندة وايضا الكلام الزام الا ان يستدل به
لو ثبت ان الانفعال من لواحق المادة لكنه ذكر في الاصل وكان ذكر الاتصال
والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات ثم يرتاب بعض الطالبين ويتوسوس
من واجب المناظر فلعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على اقسام التبدل
واثبات مقارنة الهيولى على كل واحد من الابعاد وان كان ذكر الانفعال كافيا
في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل   فصل في ان الهيولى
لا تتجرد عن الصورة الخ يريد ان يثبت في هذا الفصل ملزومية الهيولى ليتم اثبات
التلازم بينهما وبيانها ان الهيولى لو تجردت عن الصورة لكانت اما ذات وضع
او غير ذات وضع والمراد بالوضع ههنا كون الشيء مشارا اليه بالاشارة الحسية
والقسمان باطلان فيبطل كون الهيولى متجردة عن الصورة اما القسم الاول فلانها
لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل لان الجوهر الذي له
وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها
لو انقسمت فاما ان ينقسم في جهة واحدة فيكون خطا مستقلا اما انها خط فلان المنقسم
في جهة واحدة خط واما انها مستقل فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا
مثل ما مر في الخط او في ثلث جهات فيكون جسما والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاستحالة
الخط المستقل اذ لو وجد خط مستقل وتوسط بين خطين مماسا لسطحين فاما ان يحجبهما
عن التلاقي فيكون ما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الآخر فيلزم انقسامه في العرض
وانه محال او لا يحجبهما عنه فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما
بالضرورة واما الثاني فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط
بين سطحين مماسا لجسمين فاما ان يحجبهما عن التلاقي او لا وكلاهما باطلان كما مر
في الخط واما الثالث فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة وقد
فرضناها مجردة هذا خلف واعلم ان السطح والخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود

الفايدة

على مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم فان النقطة عندهم نهاية
الخط وهو نهاية السطح وهو نهاية التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا
مستقلين حيث ذهبوا الى ان الجواهر الفردة تتألف في الطول فيحصل منها خط و
والخطوط تتألف في العرض فيحصل السطح والسطوح تتألف في العمق فيحصل الجسم
فالخط والسطح على مذهبهم هو الجوهر ان لا محالة لان المتألف من الجوهر لا يكون
عرضا واما النقطة المستقلة الاذو وضع غير منقسم هو جوهر وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر
الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لا تكون نقطة عرضية لانها نقطة
مستقلة وهي الجوهر الفرد بعينه فلا تغاير بين كونها
نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض المبني على زعم تغايرهما مع جوابه واما النظر
الواقع في استحالة تداخل الخطوط فليس بشيء لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين
اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين
في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا
بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هف واما بطلان القسم الثاني
فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع وصارت ذات وضع باقتران الصورة بعد
صيرورتها ذات وضع اما ان يحصل في جميع الاحياز او لا يحصل في شيء منها او يحصل
في بعضها دون بعض والاقسام بأسرها مستحيلة اما الاول والثاني فاستحالتهما
بديهية واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد من الاحياز ممكن على السواء
لتساوي نسبتها الى كل منها فحصولها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح
والمرجح والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص ببعض الاحياز لا يندفع
بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد ان يختص
كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا
التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي
نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى
الهواء او بالعكس وانتقالها بعد الانقلاب الى جزء معين من اجزاء حيز الهواء
او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه فغير

وارد لان تساوي النسبة في صورة النقض ممنوع فان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء
له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنتقل اليه وهو محاذاته اياه
فهذا الوضع السابق اعني المحاذاة المذكورة يقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في
ذلك الجزء المعين من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة
فانها قبل اقتران الصورة لا وضع لها سابق فلا يقتضي لها وضعا لاحقا فحصولها
على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح فلئن قيل المحال
المذكور انما لزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع باقتران الصورة
اليها فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات وضع باقتران
الصورة فلا يلزم المحال قلنا الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى
في الاجسام انجر لنا الى ان نظر انها هل كانت مقترنة بالصورة في ازل الفطرة غير منفكة
عنها كما هي الآن او كانت في ازل الفطرة مجردة غير ذات وضع ثم صارت بعد ذلك
ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا فادى النظر فيها الى الجزم بانها لم تكن مجردة
لاستلزامه المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما الهيولى المستمرة
على التجرد فلا تعلق لها بالمبحث ولا نرجع فيها النظر اصلا ولا نبالي وجودها ولا
عدمها فانا نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيوليات الاجسام فلو وجدت
هيولى تكون مجردا اصطلاح
فصل في اثبات الصورة النوعية لما فرغ
عن اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع الآن في اثبات الصورة النوعية
فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك النوع
ولهذا سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتحصيل لتحصله بها وتسمى طبيعة
ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تأثيرها
في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان تعلم ان المقتضي لاختصاص انواع
الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا عن ذات الجسم بل هو امر داخل فيه
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيز ما لم يتحرك
اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا واذ قد عرفت هذه المقدمة فنقول كل

نوع من انواع الاجسام يختص بحيز معين يقتضيه ذلك النوع بحسب ذاته الحصول في ذلك
الحيز بالمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام
كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في الحيز
وكذا الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى
وهما باطلان فتعين الثالث وهو المط وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون
المقتضي للاختصاص فاعلا خارجا مع التمحلات الملتزمة في جوابه وهذا ظاهر عند
المتأمل واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة
الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى
لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا الصورة
النوعية لا توجد بدون الصورتين مثلا وهي بحيث لا ينفك شيء منها عن الآخرين

صداره من عادة المصنف في هذا المختصر اذ المراد دفع وهم او ازالة الاشتباه
فيحسن ان يعبر عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم او الاشتباه نوع ضلال
مدفعه تكون هدايته لا محالة فههنا لما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة وقع
الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها هداية على
ما هو دأبه اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة الخ يريد بيان كيفية التلازم
بينهما والمقدم مهما ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المط وهو ان المتلازمين
اما ان يكون احدهما علة فاعلة للآخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة
عنهما وعلى التقديرين يجب ان تكون العلة موجبة ليتحقق التلازم اذ لو لا ذلك لم
يستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم بخلاف ما اذا كانت العلة موجبة حيث
يثبت التلازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام كل من العلة الموجبة والمعلول
صاحبه واما في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها
يستلزم المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر فيتحقق التلازم اذا
تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة متلازمان فاما ان تكون
الهيولى علة للصورة او تكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة ثالثة منفصلة
والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا

صورة

الصورة الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع هو

ضرورة تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى متأخرة الوجود
عن الصورة بحسب الذات لما تبين ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا
تكون الهيولى علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي
اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان على الصورة
ليلزم انفكاكها عنها اذ قد علم من التقرير المذكور ان الهيولى متأخرة عن الصورة
تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها الذاتي اللازم من العلية فيلزم بطلان عليتها قطعا
نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو لو كانت الهيولى
علة للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلة متقدمة بالوجود لكن الهيولى
ليست متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو خلاف
ما ثبت بينهما من التلازم اذ اللازم من العلية هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم
التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم من العلية الانفكاك الخ واما الشرطية
المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى
المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اريد بها ان الهيولى وتشخصها
معا متقدمان على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من جعل ان الهيولى
علة هو تقدمها لا ينفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون التشخص دخلا في العلية
فلا يلزم تقدم التشخص وان اريد به ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص
فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع اذ لا منافاة بين ان تكون الهيولى متقدمة
على الصورة بالعلية ويتأخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا
الدليل لزم ان لا تكون الصورة علة فاعلة لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنه
يقول به متصلا بهذا الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا تخلو وجودها الا مع
الشكل او بالشكل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا اشتركت الاجسام كلها
في الشكل لما عرفنا ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم بوجود
وجودها الفائض عن العلة المفارقة على الشكل فوجوب وجودها الا مع الشكل
او بالشكل والهيولى ليست متأخرة عن الشكل لما تبين لك ان الشكل انما يوجد لعلتها
فهي اما متقدمة على الشكل او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها

نسخة

فيلزم ان يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم
لكن الصورة مع الشكل اوبه على ما مر آنفا فقد هذا ما ذكره المصنف والحق
ان ذكر معية الهيولى للشكل ههنا مستدرك مع انها لا يطابق الواقع اما عدم المطابقة
فلان وجود الشكل على العلة لما كان عشاء كل الهيولى بعد حصة الهيولى حلها لا محالة
فلا يكون هي معه واما الاستدراك فلانه يكفي لن يقال لو كانت الصورة على الهيولى
لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة على الشكل
لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا لحصول المط بدونه
ولما بطل القسمان الاولان تعين القسم الثالث وهو لن الهيولى والصورة متلازمان
لعلة بالة منفصلة فعند بعا عن العلة المنفصلة لا يجوز لن يكون بحيث يستغني كل
منهما عن الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى احتياج تالف الجسم منهما ضرورة احتياج
تالف الماهية الحقيقية عن اجزائه الى ارتباط بعضها بعض واما ثانيا فلما بينا
ان الهيولى يستحيل لن يتقوم بالفعل الى مقارنة الصورة ولن الصورة يلزمها
الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء ولان الصورة
الفاسدة ان لم يعقبها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى لانها لا توجد بالفعل
بدون الصورة فالعلة المنفصلة المقتضية للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار
الصورة الى الهيولى في التشكل وذلك ظ واعترض على هذا بان افتقار الصورة
في تشكلها الى الهيولى توجب تقدم الهيولى على الصورة وهو مناف لما تقرر عندهم
من لن الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظاهر وهو لن اللازم مما ذكر
تقدم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي ما هو المقرر
عندهم واما الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله لن شريكة العلة هي الصورة
المطلقة والمفتقر الى الهيولى في التشكل هي الصورة المشخصة فلا منافاة عن التشكل
وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقار منهما على الوجه المذكور
دون عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول
بافتقار الصورة في بقائها الى الهيولى يؤدي الى القول بعرضية الصورة وبان
القول بافتقار الهيولى الى الصورة في التشكل يؤدي الى الدور لثبوت افتقار

الصورة الى الهيولى في التشكل فالحق ظ سوى لزوم الدور فانه مدفوع لانا
قد قلنا هذا القائل فان كون الشيء علة قابلة لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بل
بان اللازم مما فرضنا هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى وطالما ليس
بدور
فصل في المكان اه لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو
موضوع هذا العلم اراد لن يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عن
الامور العامة للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر منها وهو المكان فحقق
اولا ماهيته في هذا الفصل وثبت انيته بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل
ونحن نريد لن نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء على ان الجسم له شيء
من شانه ان ينسب اليه الجسم بكلمة في ولن يكون ظرفا للجسم وان يقع منتقلا
بل جوابا للسؤال عن الجسم باين فهو لا عالي ان كان اصحاب عنه بانه في داخل
الكون واما صح انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان واشتراكها
بينه وبين سائر ما يقع في الحركة من المقولات جدا وبان نسقط منها عن درجة
الاعتبار اسقاطا يندفع به الاعتراض المذكور الوارد عليها مع التعسف المذكور
في جوابه فالنسبة المذكورة لذلك الشيء حاصلة لا زمة شاملة للافراد يعني بها عندهم
وصح بذلك لان يقع لهم نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فذهب جمهور
الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي علي ومن تبعهم الى ان ذلك
الشيء هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
فالسطح الباطن من الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي بكلمة في كما
يقال كرة النار في مقعر فلك القمر وذهب الاخرون الى ان ذلك الشيء هو الخلاء
ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة ومنهم افلاطون
يزعم ان الخلاء الذي ينسب اليه الجسم بعد موجود في الخارج مجرد
عن المادة من شانه لن يتلاقى الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور
وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون بان لكل جسم فراغا
موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا بذلك الجسم بحيث لو
لم يشغله لكان خلاء ومعنى الفراغ الموسوم بالفضاء الذي يقبله الوهم ويدركه

كالصورة النوعية لا لانها اجسام ممكنة والمراد بهذا المعنى
واذ قد تقرر ذلك فنقول الاول ان كون المكان هو الخلا
باطل فتعين الثاني وهو كون المكان هو السطح المذكور

من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا
الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من شأنه ان يحصل فيه الجسم وان يكون خاليا
عنه وبهذا الاعتبار يجعلونه حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه
يجعلونه خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل
من الاجسام فيكون لا شيئا محضا لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج
بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد كان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا
لم يشغله جسم كان لا شيئا محضا فالمعروف والخلاء عندهم اخص من الحيز لان
الخلاء هو الفراغ الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ
من غير ان يعتبر معه حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه عدم الحصول
فظ والا لكان هو الخلاء بعينه من غير فرق واما انه لا يعتبر فيه الحصول
فلانه لو اعتبر في المفهوم حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون حيز طبيعيا
اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك بعد عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا
منقطع نسبة الحيزية عنه وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه
اذ طلب الحصول فيه لا يتصور لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين واقع في
امتناع الخلاء [illegible] لتلك النسبة والعالم [illegible] وامكانه فالحكماء ذاهبون الى
امتناعه لامتناع كل من الفراغ الموهوم والقيد السلبي اما الفراغ الموهوم
فلانه على تقدير الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع واما القيد
السلبي فلانه يفضي الى كون ما جعلوه فراغا موهوما لا شيئا
محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانه عن قريب والمتكلمون
ذاهبون الى التمسك بالامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ
الموهوم وان لم يحكموا بالوجود [illegible] الابعاد وامكان
القيد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين [illegible] لا يوجد بينهما
جسم ثالث [illegible] بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذ قد ثبت هذا التحرير
فنقول كالمكان المذهب الاول هو المختار عند المصنف اذا دل [illegible] في هذا
الفصل فقال المكان هو اما الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول [illegible] الثاني

بامكان

الحصر [illegible] الاستقراء حيث لا يتصور شيء سواهما لوجدا له الحاجة المذكورة
للمكان واما بطلان الاول فلان المكان موجود ولا شيء من الخلاء
بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان مشار اليه بهذا
او ذاك بحسب الخارج وكل ما هو مشار اليه فهو موجود واما الكبرى فلان الخلاء
اما بمعنى اللاشيء المحض الذي هو الفضاء المفروض فارغ عن شغل الجسم كما ذهب
اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب اليه افلاطون واياما
كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض فلان
الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ماخوذا مع صفة كونه لا شيئا
محضا وهذه الصفة ممتنعة لان ما زعموه فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان
فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين المدينتين والقابل للزيادة والنقصان
يمتنع ان يكون لا شيئا محضا فيمتنع صفة كونه لا شيئا محضا وامتناع الصفة يوجب
امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع
الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته
غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه
لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما هو ان لو ثبت كون
البعد ماهية نوعية ولم يثبت بعد فصل في الحيز لكل نوع من
انواع الجسم الطبيعي عنصرا كان او فلكيا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن
القواسر يكون في حيز لا محالة فحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون بالطبع او القاسر
والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز طبيعيا
له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا
في البسائط واما المركب فحكمه في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع
المعتدل الحقيقي وههنا فصل لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز
ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان
طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل
باطل اما الاول فظ واما الثاني فلانه في تلك الحال اما ان يطلب الذي لم

يكون هو

يحصل فيه اولا بطلبه فان طلبه لم يكن حصل فيه طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل
فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان
لم يطلبه لم يكن طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه
ح اما ان لا يكون في سمت الحيزين او يكون على وجه اما ان يتوسطهما او
يقع في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفين وهو محال وعلى الثالث
يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني وقد مر بطلانه
واذا بطل اقسام التالي باسرها بطل المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم
واحد حيزان طبيعيان وهو المط واعلم ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء
لفظان مترادفان انما يستعملونهما بمعنى واحد وهو السطح الباطن المذكور وظاهر
قول المصنف فصل في المكان فصل في الحيز مشعر بتغايرهما لكن اقتصاره
على بيان ماهية المكان في الفصل المتقدم ومساعدته الى الاحكام في الفصل الثاني
من غير التفات الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في
ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني
لبيان الاحكام وايراد لفظ المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما
فان حمل كلامه على اول الاحتمالين فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم واما معنى
آخر اثبته باصطلاح جديد اخترعه وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطل من
مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه
على انه مناف للاستواء المذكور وتغيير حال الوضع بذاته وللحاصل فيه
بسببه لا يفيد لانه تغيير لمذهب الخاص بمحل النزاع اذ للمتكلم ان يقول ما له
الوضع بذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير وللمتكلم ان
يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين يلزمه بطلان
كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي
لخروج المحدد عنه اللهم الا ان تعالى المحدد مستثنى عن هذا او السكوت
عن الاستثناء للشهرة وما يجلي لكلام المصنف ههنا الا عن الاضطراب
فصل في الشكل الخ قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة

منها صح

ثبت

م

المحدد

للجسم بسبب احاطة الحد الواحد به كالشكل الكرى الحاصل للكرة بسبب احاطة
الحد السطحي الواحد المستدير بها او الحدود كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة
بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام
الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه
متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى
وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما الثانية
وهي قولنا كل متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة يحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة وهي الشكل
فيكون متشكلا لا محالة واما الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي عند تجرده عن
القواسر فلما ذكرنا من البيان انفا لان هذا الشكل اما ان يحصل له من طبيعته او
من القاسر والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي
الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعي وهو المط
فصل في الحركة والسكون الخ لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم
الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون يتقابلان تقابل عدم
وملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على
تصورهما بوجه ما وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدمي لان
الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة فلزم
ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل من جميع
الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه
والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة
لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو الكون كانقلاب
الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل
دفعة او على التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج من القوة الى
الفعل على التدريج وهذا التعريف للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم

فلا كل متشكل فله شكل صح

مقابلان

من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة صح

سبيل صح

الاولى بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة
ان التدريج معروف بالحصول في الزمان الذي يعرف بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة
بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدريج
على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور وانه معروف بالحصول قليلا
قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من
شانه الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فهذا الموجود
لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم متحرك فانما يتحرك بشيء غير الجسمية اذ لو كان متحركا
بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية وبطلان
التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم اربعة اقسام
حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد
مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب تقتضيه طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء
منفصلة من خارج في اجزائه الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار
على التناسب بانحلال بعض اجزائه الحاصلة فالنمو حركة الجسم من مقدار الى
مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركة من
برودته الاصلية الى السخونة قليلا قليلا المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده
الى البرودة كذلك ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان
الى آخر ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المنتقل بها الجسم من وضع
الى آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه مع
ملازمته لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض ينقسم الى ذاتية وعرضية لان
الحركة العارضة للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر
او لا يكون كذلك بل يكون عروضها بواسطة عروضها لشيء آخر كحركة جالس السفينة
بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ الى ثلثة
اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان تحريكها له اجنبيا مستفادا من
خارج فالحركة قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكها مع شعور
وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والا فطبيعية كحركة

كحركة الحجر بطبعه الى السفل فصل في الزمان الخ في هذا الفصل ثلثة مطالب
الاول التنبيه على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث بيان شرح حدوثه اما الاول
فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احدهما سريعة بطيئة ففي هذا الفرض كل
الحركة السريعة تقطع مسافة اطول من المسافة التي يقطعها الحركة البطيئة فلا شك انه بين
اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة
التي هي اقصر بالبطوء المعين يعني انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يسع قطع
المسافة الثانية بالبطوء المعين بان يحصل فرض الحركتين مثل الصورة اما لمجرد توضيح
انه هذا الامكان او لبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع انيته او لامر آخر
والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال ان اخذ وتعين
في مسافة كان اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما يتم ان
لو كان في الفرض المذكور امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما من اخذ
السريعة وتركها والآخر من اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في
الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين والثالث غير بين فلا بد من بيانه لنتكلم عليه
قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع وهم يرد على
تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا ان بين
اخذها وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك امكانا لتلك
شيئا الشيء هو الحركة بنفسها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا
حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين اخذ السريعة منهما وتركها امرا موجودا يسع
قطع المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء المعين وذلك
الامر مغاير لكل من الحركتين اذ ليس شيء منهما بحيث يسع قطع المسافتين فوضح ان
بين اخذ السريعة وتركها امكانا مغايرا للحركة يسع قطع المسافتين بالسرعة والبطوء
المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان في الوجود حركات
كثيرة متخالفة في الاخذ والترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك
الحركات وتركها لا جرم تكون متخالفة بالزيادة والنقصان وغير ثابتة اي
غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات اجزاء

قطع المسافة والحركات اجزاء قطع المسافة هي الحركات فقطوع اجزاء المسافة
لان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة والحركات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها مشروطة بقطوع قطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان قطع
النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الآخر وان البحركة لم
يتوقع عن قطع النصف الاول لا يحصل قطع الآخر منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود
امكانا مقدارا غير ثابت ولا نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انه الزمان
وهو المطلوب واما الثاني فهو ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما
ان يكون مقدارا للجسم او لهيئة من هيئاته القارة او الهيئة الغير القارة لان ذا المقدار
ليس الا الجسم وهيئاته ولا يجوز ان يكون مقدار الجسم او لهيئته القارة لان الزمان
غير قار على ما بينا فلو كان مقدارا للجسم او الهيئة القارة لزم ان يكون غير القار
مقدارا للقار وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقداره فالزمان مطلق
المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه مح واذا ثبت انه ليس مقدارا للجسم ولا
لهيئة القارة تعين انه مقدار لهيئة الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم ليس الا
الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان لو لم يكن سرمديا
لزم ان يكون له بداية او نهاية وهما محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية
لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء
لا يوجد معه والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان فيكون
عدم الزمان قبله بالزمان ويلزم ان يكون للزمان زمان وهو مح واما الثاني
فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعده بعدية لا توجد مع القبلية وهو
مح بمثل ما سبق من السابق واذا بطل الثاني تعين بطلان المقدم وهو عدم سرمدية
الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب ولقائل ان يقول القبلية الزمانية
اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا يستلزم ان يكون للزمان
زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الآخر قبلية لا توجد مع البعدية
ومع هذا لا يستلزم ان يكون للزمان زمان فكما انقطع ل القبلية و
والبعدية اللتان لا تجتمعان انما تكونان بالذات لاجزاء الزمان

١٤

كونها الغير ما فانها هو بواسطة وقوعها في الزمان وعدمه ان اتصافها بمثل
القبلية والبعدية هذا الاتصاف انما يكون لانها من اجزاء الزمان اولا بها
واقعات فيها والاول مح والا لزم ان يكون الشيء وعدمه جزئين له وهو يقين
الاستحالة فتعين الثاني وح انما يكون الزمان الثاني غير الزمان الاول وهو
الصانع لاستلزامه كون اجزاء الشيء ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة فيلزم ان
يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان آخر مغاير للاول فيلزم ان يكون للزمان
زمان فتسلسل الى المحذور ويتم الدليل سالما عنه الفن الثاني في الفلكيات
اي لما فرغ عن مباحث الفن الاول شرع الان في المباحث الثاني الذي رتبه في
الفلكيات ورتبه على فصول فصل في اثبات استدارة الفلك والمقدم عليه اثبات
المحدد ما ينتفع به فيه وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي الابعاد المتقاطعة
على الزوايا القوائم ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فتلك الاطراف الستة للابعاد
الثلثة هي الجهات الستة التي يقع اشارات الجمهور اليها مثلا الابعاد المعتبرة
في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الواصل من راسه وقدمه وهو الطول
وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو
العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداد الطول حال كونه على الوضع الطبيعي فوق
وما يلي قدمه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين من نهايتي امتداد العرض
يمين وما يلي الاضعف منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام
وما يلي الظهر منهما خلف اثنان من جملة الجهات الست وهما الفوق والتحت
حقيقتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا باعتبار اضافتهما
الى شيء خارج عنهما ولهذا لا يتبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت
بالنسبة الى قامة الانسان حالتي الانتصاب والانتكاس واحد ولا يتبدل
اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان والا لتحتم
باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع الطبيعي للانسان ومن ثم
يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع
الطبيعي لا ان ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست

بحقيقة فان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة بل باعتبار اضافتها
الى ما هو خارج عنها فان كلا منهما اعتبر التخصص جهة فوق او تحت اعتبرت معها
اضافة الى شي ثابت فصارت بها جهة والى مقابل ذلك الشي اخرى فصارت بها
جهة اخرى مقابلة للجهة الاول ولهذا تتبدل بتبدل تلك الاضافات فان النملة مثلا
بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعة فيما يلي اقوى جانبي الانسان مثلا
الاضافة صارت يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق وتحت اعتبر معها اضافة وقوعها
فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا والعكس
بانقلاب الاضافتين واذ قد تمهدت هذه المقدمات فلنرجع الى الآن لنرجع الى
اثبات المطلوب ونقول لما كان لكل واحد من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق
والتحت موجود ذات وضع غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة اي في الامتداد
الذي يأخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستدير الكون المقدم حق
فما قال خلي اما انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنع
الاشارة الى توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن موجودة ذات وضع
لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه
اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع له مستحيل وكذا توجه المتحرك
بالحركة المستقيمة اليها مستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شي ليحصل فيه
وحصول المتحرك فيهما مح لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنع
لو توجعا فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليهما ليس بممتنع لو توجعا
فان الناس فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق وبعضها
الى جهة السفل فثبت ان لكل واحد من الجهتين الحقيقيتين موجود ذات
وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت الجهة فيه
فلا اقل من ان يكون له جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او
يستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب لا الابعد
للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي الحركة بوصول
المتحرك اليه وان استمر على الحركة فيكون في هذا الحال اما الى المقصد او عنه

كان
فان البعد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليه الحركة لا غير
وان كان عنه لم يكن الابعد منهما لكن المفروض انهما جزآن لها هف فثبت انها غير
منقسمة وبه يتم حقية المقدم واما الملازمة فلانه ثبت ان كل واحد من الجهتين موجود
ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في
ماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في سائر الامتدادات فهي
اذن موجود جسمانية متعلقة بمحل متعينة الوضع في ذلك المحل فتعين وضعها
اما ان يكون في خلاء وصريح لاستحالة الخلاء وتعين وضع الموجود في المستحيل مستحيل
واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل جسم وهذا ايضا مح لاستلزامه
عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما
تختلفان بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا
دليل على اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم ان لو كان
تحددهما في ملاء متشابه وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين قلنا
تحددهما اما ان يكون في خلاء واحد متشابه او في خلائين مختلفين والاول
يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم تعينهما لان كل واحد
منهما يتحدد ح في ملاء واحد لكن الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعين
شي من تلك الحدود لان يكون جهة منهما دون سائر الحدود ترجح لتشابهها فهو ترجيح
بلا مرجح فلا يتعين شي من تلك الحدود بكونه تلك الجهة فيبقى الجهتان غير متعينتين
لكنهما متعينتان واذ قد عرفت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان وتعين
وضعها ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين وضعها انما يكون في اطراف
ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متصلة به فالملاء الذي يتحدد به الجهتان
لا بد ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان
كان جسما واحدا يجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا لم يتحدد به الا جهة القرب
منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لان غاية
البعد عن المحدد اذ لو لم يكن غاية البعد عنه بل كانت حدا آخر من البعد لم
يتحدد وصيرورته فوقا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد بالنسبة الى

واحد
2 و توجه
جهات
د سفل
فوقا

الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل وايّاما كان
لان جهة الفوق هي جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل و
واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا
جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فيتبدل السفل فوقا وهو خلط لما ذكرنا انهما
حقيقيان لا يتبدلان اصلا وغاية البعد لا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري لان
غاية البعد انما يتحدد به لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اريد
بهذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكري ايضا كذلك ولئن
اريد به ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به فلا نسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في
داخل الجسم الكري النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض في داخل الجسم
المكعب مثلا نقطة يتساوى بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه تساوي بعد
المركز عن سطح الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد في الجسم
المكعب يتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها
موجودة بالفعل في المكعب والنقط التي يفرض فيه مما يليه من النقط الوسطية الى
كل واحد من السطوح كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل لها فالنقطة
الوسطية لا تكون غاية البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد في المكعب نقطة هي
غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد كروي والنقط الغير المركزية كلها
اقرب الى من المركز واختلاف تلك النقط قربا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة
في المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة الغير المحققة فيكون المركز
غاية البعد في الجسم الكري فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وهي جهة الفوق وبمركزه
جهة البعد عنه وهو التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته لزم ان يكون كريا اذ لا يتحدد
به الا احدى الجهتين فاقتضاه تحدد الجهتين ان يكون محدد الجهات بتحدد الجهات
على تقدير كونه جسما واحدا يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان
يكون بعض تلك الاجسام محيطا ببعض اولا والثاني يوجب ان يتحدد بكل
واحد من الجسمين جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بشيء منهما
لانه لا يتعين حد ما من نهايات الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد فيه حد آخر

بقي

محيطها

هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من
احد الجسمين النهاية التي عند الآخر فهي غاية القرب من الآخر فلا يوجد في
الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غاية البعد واما
ان يقال لو كان تحدد الجهتين بجسمين لا يحيط احدهما بالآخر لزم ان لا يتحدد
بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان البعد عنهما اما
ان يكون هو البعد الخارج عنهما او البعد الداخل فيهما واياما كان فهو لا يتحدد
بهما اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحدد به واما الداخل فلما
ذكرنا ان جهة البعد هي غاية البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية
البعد لان البعد الداخل في احدهما خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا
لا يتحدد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة بل جهتين مختلفتين لان قرب
كل من الجسمين يخالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة بعينه يقصدها بعض
بعض الاجسام بالحركة المستقيمة ويتركها البعض الآخر فلا يكون جهتين مختلفتين
يتحدد كل واحد منهما بقرب جسم غير الجسم الذي يتحدد بقربه الآخر فان قيل الحاجة
بنا في تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب بان يكون الجسمان
المتباينان مختلفين بالطبع ويتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين المختلفتين
من غير احتياج الى اعتبار البعد قلنا البعد عن كل من الجسمين متحقق في الواقع وان
لم يعتبره معتبر ام لا والبعد عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لامكان
وقوعه في سمت غير الامتداد الواصل بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قربا
من الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي القرب منهما لكن المعلوم ان الجهة
الحقيقية ليست الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه اجساما متعددة
لو لم يحط بعضها ببعض وبه يحصل المط لان المحيط من تلك الاجسام الحاوي يكون
كريا او لا فان لم يكن كريا لا يتحدد به الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا
يتحدد اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا ويكون مركزه غاية البعد
لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد عن المحيط وان
كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين

لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات
وضع غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا ولزم مما ذكرنا كون
ذلك الجسم الكري محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة لتحديده جهة الفوق المحيط
بكل الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا جسما كريا محيطا بالاجسام
العنصرية المستقيمة الحركة فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع
غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة كان الفلك كريا وبهذه المقدمة تم الحجة على المط
وهو استدارة الفلك   فصل في ان الفلك بسيط اي ان الجسم اما بسيط
او مركب لانه اما ان يكون مؤلفا من اجسام مختلفة الطبائع اولا والاول المركب
كالمواليد المتالفة من العناصر المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر
فان كلا منها لم يتالف من اجزاء مختلفة الطبائع والمصنف اورد هذا الفصل
لاثبات ان الفلك بسيط بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة
المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا فهو بسيط
ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات لما ذكرنا في الفصل
السابق وكل ما هو محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة
المستقيمة طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة متحددة قبله لان طلب
الجهة وتركها انما يكونان بعد تحددهما وكل ما تتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة
لانه محدد ما قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس النقيض
الى قولنا كل ما يحدد فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
وهو الصغرى واما الكبرى وهي ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان
مركبا فكل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكرى او القسري
والقسمان باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات متلاصقة
بينها فرج حاصلة على حسب تلاقي تلك الكرات فلا يحصل من تلاقيها للفلك سطح
واحد كري متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح واجب الحصول للفلك لتحدد
به جهة الفوق اما القول باحتمال كون تلك الفرج مملوة بجسم غير معقول لان
الجسم المالي للفرج ان كان على شكله الطبيعي كان جزءا من الفلك مشكلا بالشكل الغير

للفرج اذ

فيندرج في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة لم يكن بسيطا
ومجموع كرات متلاقية ان كان مركبا وايا ما كان لا يملأ الفرج وهذا ايضا
خلاف فرضه واما الثاني فلان كل واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل
القسري لامكن عوده بطبعه الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر والعود لا يكون
الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف
ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القيد اعني قولنا
ذاتا او جزءا اعتبرناه قد مضى في تقرير الحجة لدفع الاعتراض بان قبول الجزء الحركة
المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط على
الاشكال القسرية فان العناية بها يصح ان قبولها الحركة المستقيمة خلف ايضا
فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة الى آخره المط في هذا الفصل
اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا
مبدا ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين
ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع ليس من مقتضى طبعه
والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في الطبيعة بل كان لكل منها
طبيعة خاصة يقتضي وضعا معينا ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة
الطبائع فلا يكون الفلك بسيطا وقد اثبتنا انه بسيط هذا خلف فثبت ان الاوضاع
الحاصلة لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جائزا
بالنظر الى نفس الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة او المستديرة
والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين الثاني
فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المط واما الثاني وهو ان الفلك ذو مبدا ميل
مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم اولا ان الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة
يقتضي الطبيعة بواسطتها الحركة لو لم يعق عائق ويعلم مغايرتها لها بوجودها دونها
في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ فيه المسكن تحت الماء اذا قد علمت هذا فلنشرع
في تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون الفلك ذا مبدا ميل مستدير اذ لو

له لو لم يكن له حركة في الطبيعة

لزم ان يكون مبدا ميل

وهو

المتحرك المسكن

لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي لما ذكر من السابق
يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل
الميل المستدير بالقسر من فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل اما ان يكون
طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة اما انه لا يكون طبيعيا فلما ذكرنا
ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث المعلول عن العلة التي
لها آلة في احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو المعني بكونه
غير قابل للحركة المستديرة فثبت الملازمة وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير
لم يقبل الميل المستدير لانه لو قبل الميل القسري المتحرك به ان لم يمنع عن الحركة مانع
خارجي لان طبيعة المقسور تقتضي الحركة القسرية بواسطة الميل القسري والعائق
من داخل وهو الميل الطبيعي والاخر خارج لفرض عدمهما واذا وقعت مثل الحركة
في الآن فاذا فرضنا مسافة معينة فلابد من ان يقع في زمان بعض لامتناع وقوع
الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها
وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة فلهذه الحركة ايضا
تقع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة الجسم الاول العديم الميل اقصر من
زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم
كون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال ولا بد لذلك ان يكون بين الزمانين نسبة مقدارية
لكون احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل
مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية من نوع واحد لا بد ان
يكون ... فلو فرضنا جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين السابقين في الامور المذكورة
سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى
ميل ذي الميل الاول نسبة زمان الحركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل
الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة في مثل زمان حركة عديم
الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب انتقاص
المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة
السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة فكلما انتقص الميل

بالقسر ح

ت

بتلك القوة في

العديم

السرعة

نظر

الميل بذلك المقدار لم تزدد الحركة سرعة فيؤدي انتقاص الميل بالمقدار المذكور مرة
بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة في السرعة فما فرضناه
معاوقا من الميل لا يكون معاوقا هف وفيه لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم
تزدد السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه
لا يكون لذلك المقدار تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اولى من غيره او مع ما اجتمعه
فهو مم اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاصه اولى من ذلك وان اردتم انه لا
يكون للمقدار المنتقص اولى تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا
يكون له تاثير عند كونه مع ما اجتمعه فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل بذلك المقدار
لم تزدد الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الميل المخالف معاوق
من حيث انه مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة غايته انه لا بد
ان معاوقته تكون ضعيفة ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت السرعة لا محالة اذ
لولاه لم يكن الميل ازدادت السرعة لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا من حيث
انه ميل وقد ثبت انه كذلك هف فثبت ان انتقاص الميل يوجب ازدياد السرعة
وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي الميل الثاني وازدياده في
الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني وتنقص في ذي الميل الاول فنسبة
سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
بالفرض ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل
الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا سرعة
وزمانا كان طول الزمان في احدهما وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة
في احدهما وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل
وسرعة ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين
تساوت السرعتان اذ لو اختلفت السرعتان لم تتساو نسبتا سرعة واحدة
اليهما اذ الشيء الواحد لا يتساوى نسبتاه الى شيئين مختلفين كما يصح ذلك باعتبار
الاعداد فيلزم تساوي سرعتي ذي الميل الثاني وعديم الميل وهو محال

ممنوع

مبالغة

الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة

حركة ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي
الحركتين سرعة وزمانا يوجب تساوي المسافتين فالحركة مع العائق مثل حركة
ذي الميل معه ونقول ايضا لو تحركت الاجسام الثلثة على الوجه المذكور لزم
وقوع حركة الجسم الثالث مثل القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم
الميل لان نسبة زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان
طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت
الحركة بطوء وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة سرعة
وازداد الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الآخر في القوة كان الزمانان
متساويين في الطول واذا كان احدهما ضعف الآخر في القوة كان الزمان
الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء الميل الضعيف ونسبة الميل
الثاني الى الميل الاول بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان يكون نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي
الميل الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل زمان عديم الميل لان زمان
ذي الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني اليه
متساويتان وكلما تساوت نسبتا مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران
والا لزم عدم تساوي النسبتين فلزم ان يكون الحركة مع العائق كلا معه وانه
محال وهذا المحال لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول لانه ممكن واللازم من فرض الممكن محال اما الاول
فلان الميل قابل للانقسامات العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى
غير ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل
لها بحسب الطول فكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة النصفية والثلثية
والربعية الى غير ذلك من النسب العددية فهي ممكنة الاعتبار بين الميول واما الثاني
فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن محالا وهذا ما يهدم الملازمة
لاستلزام المحال وجود الملزوم بدون شيء من المحال انما لزم من فرض حركة
عديم الميل فيكون محالا فلا يكون قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان

الفلك ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير لم يقبل الميل القسري من فاعل خارجي
والمعوقات الباقية قد مر بيانها تم البرهان في المطول اعلم ان حركة الجسمين
ذوي الميلين بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان ما يجب ان يذكر ان
المحال المذكور لم يلزمهما الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي
الميل الطبيعي بالقسر ممكن بل واقع كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية
تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض على هذا البرهان
من وجوه احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على النسبة المذكورة تساوي زماني عديم
الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة
ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول ممنوع بما يذكر في ابطاله وانما
يلزم ذلك ان لو لم تقتض الحركة بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت
بنفسها قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة في ذلك القدر من الزمان
ويكون لكل من الآخرين قدر آخر منه بحسب ميله فلا يلزم تساوي زماني
عديم الميل وذي الميل الثاني وذلك ظ مثلا اذا كان مقتضى الحركة من الزمان
في الفرض المذكور ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول
ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني بحسب ميله
نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها
نفس الحركة لعدم الميل فيه فلا يلزم تساوي الزمانين اجيب عن هذا الاعتراض
بان الحركة بنفسها لا تقتضي المعين من الزمان بل الحركة لا تستدعي وقوعها في الآن
لا تقتضي الا زمانا ما من الازمنة واما خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل و
وامور اخر لا يتعلق الحركة بها ففي الفرض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا
آخر من الزمان بل الزمان المطلق فمقتضى الحركة في ذي الميل الاول ليس الا مطلق
الزمان واما الساعتان فهما من مقتضيات الميل على معنى ان الميل الاول اقتضى
ان يكون الزمان الذي اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثاني
هو ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم تساوي
الزمانين قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نسلم ان الحركة لا تقتضي قدرا معينا

من الزمان لا بد أن يوجد الميل ولئن سلمناه لكن لكنه لا يفيد في الجواب لأن هذه المقدمة وقعت في كلام السائل سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لأن السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا أن دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لا نم أن دفع هذا السند يوجبه وإنما يندفع المنع أن لو لم يكن للسائل سند آخر لكن هاهنا سندا آخر أقوى من الأول وهو أن ذا الميل الثاني يشارك عديم الميل في الحركة وسائر ما يتبعها لا مخالفة بينهما إلا بالميل الموصوف في أحدهما دون الآخر فإذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان يشارك ذو الميل الثاني فيها وفي قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموصوف فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض إنما يرد على التقرير الثاني الذي لا يبطل المبين وأما التقرير الأول المطابق لمتن الكتاب فلا يرد عليه هذا الاعتراض عليه وهذا ظاهر وثانيها أنا لا نم أنه إذا ساوى حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل يلزم أن تكون الحركة مع العائق كهي لا معه وإنما يلزم ذلك أن لو كان الميل عائقا ولم لا يجوز أن يكون الميل الثاني بالغا في الضعف إلى حد لا يكون له تأثير في المعاوقة فلا يكون عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما أثبتناه أن ازدياد سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق فلا نغفل وأما الجواب عنه بأن ضعف الميل وعدم تأثيره في المعاوقة إنما يكون لصغر الجسم وهو من الأمور الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية فنقول ظاهر أنا أولا فلأنا لا نم أن ضعف الميل إنما يكون بسبب صغر الجسم ولم لا يجوز أن يكون بحسب انتقاص الأجزاء كما في القطن المندوف وأما ثانيا فلأن المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وبعبارة فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغر خلاف المفروض وثالثها أنه لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين على نسبة الزمانين أن يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا المط وأجيب عن هذا بأن الحركة إذا كان لازما من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته إما لأن يكون لاستحالة أحد الجزءين وليس لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين فتعين أن يكون لاستحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام إذ لا يلزم من استحالة المجموع استحالة أحد الجزءين لجواز إمكان كل من الجزءين مع استحالة المجموع من حيث

من الزمان والمسافة والسرعة والبطوء

هو مجموع فإن مجموع النقيضين محال مع إمكان كل منهما والجواب أنا لا نم أن استحالة المجموع إما أن يكون لاستحالة أحد الأجزاء أو لاستحالة صفة الاجتماع إذ ليس المجموع إلا الأجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما ونحن بصدده لا استحالة لصفة الاجتماع لعدم التنافي بين الأجزاء فيتعين استحالة أحد الأجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المط وأما الاعتراض بأن اللازم من الحجة ليس إلا وجوب اقتران الحركة مع عائق ما أعم من الميل وغيره لأن الحاصل المذكور هو كون الحركة مع العائق كهي لا معه واللازم من استحالته ليس إلا أن الحركة لا بد مع عائق ما ولا يلزم أن يكون ذلك العائق ميلا لجواز كونه عائقا خارجيا فالجواب عنه بأن الحركات الثلث ما فرض انتفاء العائق الخارجي عنها إن الثلاث منها يكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون إلا بحسب المعاوق الداخلي الذي هو الميل ففيهما خبط ظاهر لأنه ملتبس من البرهان أن الحاصل المذكور إنما لزم من فرض حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا يتفق لا نشرع به وأما الحكم الثالث وهو أن يكون الفلك لنوع طبعه ميل مستقيم فالدليل عليه أنا قد عرفنا أن الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطباع بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير فلو كان فيه الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لأمرين متنافيين لأن كل جزء من الأجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي الانصراف عن ذلك الوضع فلو كان في طبيعته ميل مستقيم يقتضي به التوجه إلى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للتوجه إلى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وأنه مح هذا هو الوجه الأول وعليه اعتراض مشهور وهو أن الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز أن يكون للفلك حالتان يقتضي طبيعته بتوسط إحديهما الميل المستدير والانصراف وبالأخرى الميل المستقيم والتوجه وأجيب عنه بأن اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي لكن

الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة
فاقتضاء الحركة في تلك الحال هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند
كون الجسم في المكان الطبيعي فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود
اقتضته الطبيعة في تلك الحال اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي
الحركة لانها لا تقتضي الحصول لان اقتضاء الحصول في تلك الحال اقتضاء حصول ما
هو حاصل فلم تقتض الطبيعة العنصرية الا شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي
فاندفع هذا بما ذكر في الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض
الاجمالي بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح بجميع مقدماته والا لزم عدم اقتضاء
الطبيعة العنصرية الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح
لانه يتجه ان يقال لا نسلم انها اقتضت الحركة والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا
هو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة بان يقال لا نسلم
استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا والحال انه واقع
في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند ومع الجواب
عن الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من الامور
الممكنة الواجبة الاستناد الى علة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب كونهما
قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة ويعود النقض فيعوز
سقوطه بالتقرير الذي اوردنا في الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على الجواب الاول
الاول يلزم لزوم التوجه والانصراف بالنسبة الى شيء واحد بناء على ان الميل
المستدير في الفلك على مركز نفسه حال كونه في الموضع الطبيعي والميل المستقيم منه
بشرط الخروج عن الموضع الطبيعي ساقط ايضا لان المطلوب بالميل المستقيم الذي
اقتضته طبيعة الفلك اما الموضع او الوضع والاول محال لان طلب الموضع مشروط
بالخروج عنه المنتفي لوجود ما حقق الفلك لكونه محدد الجهات لا موضع له والمعنى
الثاني وهو مستلزم للتوجه والانصراف بالنسبة الى شيء واحد وانما اطنبنا
الكلام في هذا الفصل لان الاحكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء و
ومشارع انظار الالباء ولولا مخافة ملل الصحاب لاطنبنا ههنا عنق الكلام
تمت

فيها
فوائد تحقيقية تحق لاولي الالباب والله موفق الرشاد وبيده اعنة التحقيق والسداد
فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد الخ هذا الفصل يشتمل على
دعوتين الاولى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة
بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها الثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتئام
والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا شيء من محدد
الجهات يقبل الكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اما
الصغرى فقد مر بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء
من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما يقبل الكون والفساد فهو قابل
للحركة المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد اما
الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد
فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما تبين في الفصل الخامس
من الفن الاول ان لكل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة
لان صورته الكائنة اما ان يكون في حيز غريب فيميل ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي
او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة حاصلة قبل ذلك في حيز غريب اذ
الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مائلة الى حيزها
الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم
يقبل به الحركة المستقيمة وهذا يتم الحجة على النمط هذا ما قال المصنف في هذا المقام
وهو نظر لانه ان اراد بالحيز السطح الباطن المذكور فلا نسلم ان كل ما يقبل الكون
والفساد فلكل واحد من صورته الكائنة والفاسدة حيز طبيعي وما ذكر من دليله
اعني قوله كل جسم له حيز طبيعي مم وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد
بالحيز الفراغ الموهوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل ولانم ايضا
ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة حيز غريب للصورة الفاسدة وما استدل
به على ذلك اعني قولهم الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان مم لا يجوز ان
منع لم لا يجوز ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة اذا اقتضت حيزا فانما
تقتضيه مع ما يلزم من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك الحيز

بعينه ما ماان يشاركها فى اقتضاء تلك اللواحق ولا مان شاركهما فيه
فلا مخالفة بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية
غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها باللواحق التى لها دخل فى اقتضاء ذلك
الحيز لعدم اقترانها باللواحق التى لها دخل فى اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى
الثالثة وهى ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما
يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتيام ولئن منع انحصار السبب فى الحركة المستقيمة قلنا لا بد للخرق
والالتيام من افتراق الاجزاء واقترانها المستلزمين للحركة والحركة اما مستقيمة
او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منهما او المستديرة وهما
محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانى فلان الخرق
والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة
ويتحرك البعض الآخر فى جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن مثله الافاعيل المختلفة
مستحيل على الفلك لانها لو حدثت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل
مح اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضى الاشياء الغير مختلفة واما
القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك البسائط
عادم للآلات الجسمانية المختلفة التى بواسطتها تصدر تلك الافاعيل عن النفس
الفلكية بالارادة

فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة المطلوب

هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت
ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة تحفظ الزمان ويتقوم هو بها
فتلك الحركة اما ان يكون مستقيمة او مستديرة والاول مح لان الحركة الحافظة
للزمان ان كانت مستقيمة فتلك الحركة المستقيمة التى فرضنا انها حافظة للزمان
ان كانت واقعة فى سمت واحد ولا يكون لها رجوع فى هذا السمت ولا
انعطاف فاما ان يكون متناهية الى غير النهاية فى مسافة غير متناهية
فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته وان كانت راجعة او
منعطفة كان لمسافة تلك الحركة طرف اذا وصل الجسم المتحرك بتلك الحركة

واما هو

فيلزم انقطاع الزمان
وقد تبين انه محال
واما ان يكون ذا جهة
صح

الى احدى الوضع او الانعطاف فهنا حركتان مختلفتان بالجهة احدهما
الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف وثانيتهما الحركة
المبتدئة من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف فلزم انقطاع
الزمان وانه مح واما قلنا ان بين كل حركتين سكونا لان الميل المقتضى للحركة
الاول الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال
وصوله اليه اذ لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون
الميل الموصل وهو مح لان الوصول اعنى حدوثه لكونه اثر الفعل الايصالى لا يوجد
بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون الميل الموصل وحينئذ فالوصول لا يوجد
بدون الميل الموصل موجود حال الوصول فالميل المقتضى للحركة الثانية المزيل
للوصول لا يكون موجودا حال الوصول الذى يوجد فيه الميل الاول الموصل
غير الحال الذى يوجد فيه الميل الثانى المزيل للوصول وكل واحد من الميلين آنى
فان كل واحد من الوصول وزواله آنى اذ لو كان الوصول زمانيا لكان ذلك
الوصول زمانا منقسما فى طرف من ذلك الزمان اى بعض منه لا يكون الجسم
المتحرك واصلا والا لم يكن ما بعده من الزمان زمان الوصول فلا يكون
~~ذلك الطرف من زمان الوصول~~ فلا يكون ذلك الطرف من زمان الوصول
وقد فرضناه كذلك هف ونقول هذا البيان يقتضى كون زوال الوصول آنيا
فلكون قبل الميل سبب للحركة موجود معها من بداية المسافة الى نهايتها
فيكون زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال على آنية الميل بآنية
الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نم ان الوصول آنى فان الوصول بعد الحصول
موجود فى الزمان وليس ملنا ذلك لكن لا نم ان آنية الوصول يستلزم آنية
الميل لا بد من دليل قلنا المراد بالوصول وزواله حدوثهما وقد اشرنا الى
ذلك وآنية حدوثهما ظاهر مما ذكرنا من البيان والمراد بآنية الميلين آنية الميل
الاول بصفة كونه موصلا وآنية الميل الثانى بصفة كونه مزيلا للوصول وزمان
الميلين ذاتا لا ينافى آنيتهما وصفا ولا شك ان آنية الوصول وزواله يستلزم
آنية الميلين بحسب الوصفين المذكورين فصح الاستدلال بآنية الوصول وزواله

بحد

ولذلك تبين ان
الميل
الموصل
صح

الميلين

لم

ذاتا

هو انه الملتبس على الوصفين المذكورين فصح الاستدلال واندفع الاشكال
واذ قد تبين ان كل واحد من الميلين آني وان آن الميل الاول غير آن الميل الثاني فنقول
لا بد ان يكون بين الآنين زمان والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان
من الآنات الغير المتجزية وهو مستحيل لاستلزامه تألف الحركة والمسافة من الاجزاء
التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة كلها متطابقة فتألف اي واحد منها مما لا يتجزى
يستلزم كون الباقيين كذلك ولم يكن الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ
لو كان متحركا فيه لكان متحركا الى الطرف المذكور فيلزم ان يكون الجسم المتحرك
غير واصل في هذا الزمان وقد فرضنا انه واصل منه او عنه فيلزم زوال الوصول
قبل الآن الذي فرضنا آن زوال الوصول منه فظهر ان الحركة الحافظ للزمان
ليست منه فيكون مستديرة والا لم ينقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان
فلا بد ان توجد حركة مستديرة حافظة للزمان اذ لا حركة مستديرة يحتمل الدوام
سوى حركة الفلك فتكون هي الحافظ للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب والمراد بالحال
الوصول في البرهان على الوجه الذي قررنا ما يقع فيه الوصول من آن او زمان وانما جعل
الحال بمعنى الوصف والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان والاستدلال بانقسام
الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف والزام الخلف بعدم الوصول الى
الطرف عند الوصول الى احد طرفيه فتعسف ظ غير مطابق لمتن الكتاب موجه
لزيادة الاستدراك ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور
الخلف فيلجي الى ادعاء الاولية فيها فلنصرف عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا والحكم
ان الاستدلال بآنية الوصول على آنية الميل الثاني المزيل للوصول يقتضي ان
يكون آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول ولا نم ان ما بين آن الوصول وزواله
من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة قوله لو كان متحركا في ذلك الزمان
فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه متحرك عنه قوله فيلزم زوال
الوصول قبل الآن الذي فرضنا آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا لا نم
استحالته وانما يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة اذ لو كان
زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضنا آن زوال الوصول طرف زمان

الحركة

الحركة التي حصل بها هذا الزوال وكما ان الحركة قابلة للانقسام الى غير
النهاية كان زوال الوصول يحصل بهذه الحركة منتقلا لا محالة على الزوال
المفروض اولا ولو صحت هذه المقدمة لكفى في البيان ان يقال للجسم المتحرك
وصول الى الطرف في آن وزوال وصول في آن آخر وبينهما زمان السكون فلم
استدرك ذكر الميلين في الحجة لاستغنائها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل
الاول الموصل للجسم الى الطرف موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل حادث
وسواء كان حدوثه في آن لان الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل
الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك
الجسم فيه لكانت حركته اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين
بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدئه الذي فرضناه آن
الوصول منه وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما توجد بالميل الثاني
فلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه محال فتعين سكون الجسم في الزمان
المتوسط بين الآنين وتم البرهان على ما هو المطلوب من تخلل السكون
بين الحركتين المختلفتين ... عن الشبهة التي وردت على ما اختاره المصنف
من التقرير   هذا الحبة المرمية الخ تقرير جواب نقض يرد على الدليل
المذكور اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوضيحه انه لو صح ما ذكرتم
من الحجة على القاعدة بجميع مقدماتها لزم ان يسكن الحبة المرمية الى فوق
عند ملاقاتها الجبل النازل لانها حركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة ومن
النازلة هابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهواء علاقات
تلك الحبة وانه في غاية الاستبعاد والقول بجواز ان الحبة المرمية لها
سكون في آن الملاقاة عند حد الملاقاة من لطافة لانقطاع الحركة الاولى العارض
عند ذلك في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لا يتصور الحركة الا في
الآن الزمان وهذا السكون الآني للحبة المرمية لا يمانع حركة الجبل الواقع
في الزمان اذ لا ممانعة بين ما يوجد في زمان وبين ما يحدث في الآن الذي هو مبدأ
ذلك الزمان ومنتهى بعده فلا يلزم سكون الجبل المستبعد قلنا قبل سكون الجبل

معطع

عند حد الملاقاة في آنها لانه يلزم مثل ما ذكرتم من الدليل في الحبة المرمية بان تقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك الحد لم توجد فيه لم لم يكن بينهما فيلزم سكون الجبل ويعود الاستبعاد قلنا لا يلزم سكون الجبل لان حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاته الحبة المرمية من المسافة من وسط مسافة حركته فانحركه على التوسط حاصل للجبل في آن الملاقاة وان لم يكن حاصلا على القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها فيه اصلا اما على القطع فلما ذكرنا واما على التوسط فلان الحركة على التوسط انما تكون في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة المرمية ليس من وسط المسافة لان الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة احد الصاعدة وبداية لمسافة الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة على التوسط واذ قد ثبت ان لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعا ولا يلزم الوقف وزال الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة التي سلكها المصنف في تقرير الحجة من اعتبار الوصول وزواله ان يوجد لكل واحد من الحبة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصولا الى حد الملاقاة وزوالا والوصول عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة التي سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء من ذلك اما الجبل فلانه لا يتعدد ميله بل الميل له الا ميل واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها مقتض لحركة كذلك فلا سكون له اصلا واما الحبة وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون فيما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد عرضية والآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق بحسب جهة الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويجسر منه حتى وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل له من جهة الرافع هذا ما تخلص لي في حل المسألة من التحقيق بعد ما اتفق لي فيها من انحاء النظر بمعاونة التوفيق لم ار فيها معاونا الشهر حتى قضيت من حق تحقيقها الوطر رجاء ان يدخر لي ذلك اجر جزيل يوم الحساب

او تكون حيلي فيما بين الاعقاب مصلح ان الفلك متحرك بالارادة اي نريد ان نثبت ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية بارادتها حسب حدوث الحركات عنا بارادتنا والبرهان عليه ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام عرضية وانه قد ثبت انها ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يترك الجسم بحركة المستديرة يطلبه بها فلو كان ترك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عند وصوله اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا يوجب السكون عند وضع ما من الاوضاع الحاصلة له في تمام الدورة والا لوجب السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست طبيعية فان قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة والحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان تكون طبيعية قلنا لا نسلم كونها طبيعية وانما تكون طبيعية ان لو كان الطبع مع ما يقتضيه من الميل كافيا في حصول الحركة موجبا لها وهو ممنوع لجواز ان يكون اقتضاء الطبع مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فتكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية والحركة المخالفة للحركة الطبيعية انما توجدان لو وجدت حركة طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا يكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المصنف في هذا الموضع والاولى ذكره في بحث الحركة

لزم دوام سكونه بحسب الاوقات وتعطل الطبيعة الفلكية

لا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية

بارادتها

هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج وهذا المفهوم
اعم من ان يكون لطبيعة الجسم المتحرك مقتضى من حركة او ميل اولا يكون وعلى تقدير
ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميل المستفاد من الفاعل
الخارجي الميل المقتضى للطبيعة ميلا واحدا بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك
الميل بالقوة والفاعل الخارجي يوجد بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين او متخالفين
فان اعتبر عموم هذا المفهوم حتى يكون الاقسام الجملة للمفهوم المذكور
كلها من الحركة القسرية لم يصح قولنا ان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر
في مفهوم الحركة القسرية ان تكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار
الحركة الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانها تخرج
عنها المحتملات الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون
للطبيعة فيها مقتضى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تخالف ولا يخالف اما
خروجها عن الطبيعية والارادية فظ واما خروجها عن القسرية فلعدم اشتمالها
على ما اعتبر في القسرية من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع
قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة في الاقسام
الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا يجتمعان على الصدق
لتنافيهما على ما تبين فلا يصح ما يبتني عليهما معا من الدليل فصل في ان
القوة المحركة للفلك الخ لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن
مبدأ هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة
اي المبدأ الصادر عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة عن المادة ذات ادراك
كلي متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حيث تعلق النفس الناطقة
ببدن الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية
ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية
بل هي نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة
لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا ينتظر له قط والمباشر للتحريك الارادي
ناقص مستكمل اما الصغرى فلما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى فلان

القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة
في مادة الجسم السارية فيها حسب حلول الصورة المقدارية وسريانها فيها
فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم انقسام
صورته النوعية السارية فيه ايضا الى اجزاء مقدارية هي صورة نوعية للاجزاء
الجسم لا محالة لا يقال هذا منقوض بالقوى النباتية او الحيوانية الحالة في
الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الآلية فانها لا ينقسم بانقسام تلك الاجسام
الاجسام الى بسائطها التي بلغت هي منها ضرورة ان البسائط لها صور
نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات التي هي تلك القوى لانا نقول الكلام
في قوى جسمانية لاجسام بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في
الحقيقة ومثل الاجزاء لا بد ان يكون صورها النوعية متشابهة وتبعا
للصورة النوعية التي للكل في الحقيقة مقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء
مساوية للكل في الحقيقة والا لكل الاجسام بسيطة فاما الاجسام المركبة الحاملة
لقواها القائمة عليها بعد التركيب فلبسائطها ليست اجزاء مقدارية
متشابهة مساوية للمركب في الحقيقة حتى يكون صورها النوعية ايضا كذلك
بل هي اجزاء ما هي هي اجسام مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة
فيكون صورها النوعية ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات
في الحقيقة فلا يلزم من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة
في تلك المركبات القائمة بجملتها الى صورها النوعية فظهر الفرق واندفع
النقض واذا ثبت ان القوة الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل ما يقبل
التجزي من القوى فان الجزء منه يقوى على بعض ما تقوى عليه الكل اذ لو لم يكن
كذلك فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة
قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد عرفنا انه لا لكل صور او يقوى
على مثل ما تقوى عليه الكل فيلزم مساواة الجزء الكل في التاثير وهو ايضا
خلف فلئن قيل كون الجزء من القوة تقوى على بعض ما تقوى كل القوة
ان كان بالنسبة الى كل الجسم فحاصل ان الجزء من القوة بالنسبة الى كل الجسم

لا تقوى على شيء اصلا ولا انه يلزم ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ذلك
ان لو لم يقو على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو محله فهو ممنوع وان كان
بالنسبة الى جزء الجسم فنختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم يقوى
على مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل ولا يلزم منه مساواة الجزء الكل
وانما يلزم ذلك لو كان تأثير الجزء في الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد
سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا معاوق
فيها لطبيعتها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يعاوق فيها طبائع البسائط
لقواها المركبة ولهذا يحصل للحيوان الاعياء في حركاتها الارادية القسرية
عن نفسه الحيوانية فلا تفاوت بين تأثير جزء القوة في جزء الجسم وكلها لعدم
المعاوقة انما التفاوت بينهما بحسب القوة وضعفها فان كل القوة
لاشتماله على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة فاذن لا يجوز ان يكون
تأثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تأثير كلها في كله لاستلزامه مساواة
الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية تقوى اجزاؤها على بعض
ما يقوى عليه كلها وحيث كان كذلك لا تقوى القوة الجسمانية تقوى الجزء
على غير المتناهي من الافعال لان الجزء حينئذ اما ان يكون يقوى على
غير المتناهي او على المتناهي والاول بط لان الجزء حينئذ يقوى على ما لا يتناهى
من مبدأ معين والكل يقوى من ذلك المبدأ على اكثر مما يقوى عليه الجزء لزم
الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام في جهة عدم تناهيه وانه ممتنع
ان يقوى الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك سائر الاجزاء فيلزم ان
يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب
اللاتناهي فان قيل لا نسلم ان انضمام المتناهي لا يوجب اللاتناهي وانما
لا يوجب ان لو كان الانضمام مرارا متناهية وهو ممنوع اذ القوة لما ثبت
انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية لكل واحد
منها اثر متناه فاذا انضمت الآثار بعضها الى بعض بحسب انضمام الاجزاء
الغير المتناهية حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية

بالقوة قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى
على اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يؤول بالآخرة الى اجزاء في غاية الصغر
والضعف بحيث لا يقوى على شيء منها ان كانت القطع التي لها اثر متناهية بحسب
العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الآثار المتناهية بعضها الى
بعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء
المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة
الجسمانية متناه وهذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي
وهي كبرى القياس فبثبوتها يتم البرهان على المط وانما قال بعد الغير
المتناهي بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام
فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله انما قيد غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا
غير مستحيل كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور
اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة الى
غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ كان
الواجب على هذا القائل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين انه
حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والمئات والالوف
المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على الغير المتناهي المتسق وعدمها
في الزيادة على الغير المتناهي الغير المتسق لان هذه الامور غير بينة في انفسها فيفتقر
الى البيان لا محالة ولم يبين شيئا منها بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين
الشهور والسنين التي هي مقادير لها باتساق النظام في الاول وعدمه في
الثاني غير مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور بين القوم ولعل حاصل تصحيح
كلام هذا القائل ان يقول المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون
امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود والزيادة على المتناهي
المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية
الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيصح الزيادة عليها واما الشهور

لو المشوف مجموعها ولو كان زمانا واحدا مطابقا للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها
الا انه بعرض العدد لاجزائه المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورا
او سنين متعددة، واخرجها عن الاتصال والاتساق هو الزيادة على العدد الغير
المتناهي غير مستحيل لان هذا الاعداد قابل للتجزية الى غير النهاية وما فرض
من اجزاء غير متناهية فيه لم يوجد بعض حصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه
كالسنين في الاوقات مثلا امكن ان يتجزى كل واحد من احاد هذا العدد عددا آخر
انقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه، اكثر من الاول لا محالة لضرورة كل
واحد من احاد العدد الاول عددا مشتملا على عدد آحاد من العدد الثاني
كالشهور والاوقات وكذا في الالوف مع المئات ولو اعتبرنا الحركة مثل ما اعتبر
في الاوقات وزال الاتساق المذكور منها لا امكنت الزيادة على الغير المتناهي في الحركة
ايضا فتبين بهذا التقرير ما ابهم هذا القائل وصح التفرق بين الحركة وبين الشهور
والسنين او المئات والالوف المتضاعفة وعلى هذا يكون المراد باتساق النظام
عدم الانقطاع وبعدم الزيادة على الغير المتناهي العدم الانقطاع الزيادة عليه
في جهة عدم تناهيه وذلك لانه مما يحتمل ان يفرض وقوع الحركة من مبدا واحد
ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير
مستحيل بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية متوافقتين من مبدا ان
مختلفتين احدهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والاول على
هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي والاد من ذكره لما
ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان
واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره
في الحركة واعترض على هذه الحجة بانا لا نسلم ان تناهي تحريكات كل جزء من
القوى يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث هو كل لجواز ان
يقوى كل القوى من حيث هو كل على التحريك بمجموع ما يقوى عليه الاجزاء واجيب عنه
بجواب محصله ان نسبة آثار اجزاء القوى الى كلها كنسبة محال الاجزاء الى محل الكل
اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم منسبة آثار اجزاء القوى الى آثار كلها كنسبة اجزاء

الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة
آثار اجزاء القوى الى آثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم ان تكون نسبة متناه
الى غير متناه نسبة متناه الى متناه وانه محال فثبت ان آثار كل القوى متناهية كآثار الاجزاء
وهو المطلوب **قوله** فصل في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية لما ثبت ان
مبدا الحركة الارادية الفلكية ليس مجردة ذات ارادة كلية اراد ان يبين ان علة النفس
المجردة لا تكفي في صدور هذه الحركة عن الفلك بل لا بد لها معها من قوة اخرى جسمانية
وكان بيان هذا مبنيا على تمهيد مقدمة قبل الخوض في المقصود احداهما ان الحركة الارادية
انما توجد بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور تخيلي او وهمي او تعقلي فان الحيوان
مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير ملائم فينبعث
من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة ويسمى بالشهوة ومن ادراك انه
غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة ويسمى بالغضب ويتبع ذلك الشوق عزم
الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الباعثة للقوى المحركة المنبثة في العضلات على تحريك
الاعضاء فيحركها وثانيتهما ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي
ارادة جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل لنا راي كلي
وانبعث لنا منه شوق كلي استتبع ارادة كلية لم يكف هذا الراي الكلي والمتبعة
من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية الجزئية لان الراي
مخصص لكل واحد منها وتصير جزئيا حتى يقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك لان الكلي
نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية صدور
واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا اذا حصل عند
احد ان بذل الدرهم اي درهم كان مستحسن جميل واشتاق الى بذل درهم ما
وحصل له ارادة بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين للدرهم المعين ما لم يحصل
له ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل المعين المنبعث عن اعتقاد
ان البذل المعين مستحسن واذا تمهد هذا فنقول المحرك القريب
للفلك الذي يباشر تحريكه بلا واسطة محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة الفلك وهي
صورته النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية

الحرثيه

الصادر حركة جزئية لوجود منافي الخارج فعلى الحركة الارادية انما وجد بكون تصور لما ثبت في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة للشوق المنبعث عن التصور وهذا التصور الذي توجد به الحركة الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول بط لما مر في المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني وهو ان التصور الذي توجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات جزئية متعاقبة لصدور التحريكات الجزئية عنه في الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة الجزئية ترتسم فيه تارة وهي صغيرة واخرى وهي كبيرة باختلاف الصور فيما يرتسم فيه صغرا او كبرا اما لاختلاف منتزعها او لاختلاف ما انتزعت عنه من الموجودات الخارجية صغرا او كبرا او لاختلاف ما ارتسمت فيه والاول والثاني بط لان الكلام في صورتين متحدتين نوعا ماخوذتين من شيء واحد وكذا الثاني لحوالة عدم انتزاعهما عن الموجودات الخارجية بان يكونا صورتين لامر معدوم كجبل من الياقوت فتعين الثالث فما ارتسم فيه الصورة الصغرة منه فلزم انقسامه وكل منقسم فهو جسماني فاذا تصور جزئي من القوى فهي قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المط فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح قلنا تلك التحريكات الغير المتناهية علتها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فاندفع ما توهم من التناقض الفن الثالث العنصريات الخ لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر وما يحدث منها اما بالتركيب كالمواليد الثلاثة او بغيره كالرياح والرعد وغيرهما مما علم في ابواب العلم الطبيعي من الاجمال قوله فصل في البسائط العنصرية الخ

الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة الى مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات اركان اذ الركن الشيء هو جزؤه وباعتبار انها اصول لما يتألف منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات يتألف منها واطلاق الاسطقس بمعنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر بمعنى الفساد ولها احكام وقد وضع المصنف هذا الفصل لبيان كلها منها وهي خمسة احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعلتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما حار او بارد واياما كان فهو اما رطب او يابس فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة نقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون له حركة الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جميع حركته الى الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فاضاف وهو الهواء والثقيل ان كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فاضاف وهو الماء الثاني انها متخالفة بحسب الصورة النوعية لكل منها صورتان مختلفتان اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية لاشتركا في اقتضاء الحيز فيطلب كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهدة يكذب هذا فانا نرى ان كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام المحتملة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان المركبات الثنائية من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد انقلاب هذا ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا تتكون بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الستة الحاصلة من الثلاثة وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة

الحاصل مع شبابكات ثلثة حصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحت الوقوع
والمصنف اشار الى وقوع هذه الاقسام الستة بهذه الامثلة اوردها على سبيل
التمثيل لقبول العناصر الكون والفساد اما الثلث منها من الماء والارض واما الثلث
من الهواء والماء واما الثلث من النار والهواء اما الاول من الماء والارض فاحدهما
ان الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعد ما تخرج من منابعها وهي مياه جارية
مشروبة تصير حجرا صلدا وليس تكون الحجرية منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخير او النضوب اما اولا فلان الزمان الذي يحجر
فيه الماء في موضع ويحجر فيه زمان في غاية القصر لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في
اضعاف ذلك الزمان بالتبخير واما ثانيا فلان تلك المياه صافية في الحس لا نحس فيها
كدورة ارضية فلو كانت فيها اجزاء ارضية غير محسوسة فهي في غاية القلة فلو كانت تلك
الاحجار متكونة من تلك الاجزاء الارضية للزم ان تتكون من مياه كثيرة حجر صغير في غاية
الصغر وليس كذلك اذ لا نحس تفاوتا كثيرا بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها في
الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة تنقلب بالحيل مياها سيالة كما يفعله طلاب الاكسير
فان من اعمالهم الاكسيرية انهم يحلون بعض الاجسام الصلبة الحجرية بانواع من الحيل
بحيث يذوب ذوبان الملح في الماء واما الثلث من الهواء والماء فاحدها ان الهواء
ينقلب ماء في قلل الجبال بواسطة برد يصيبه هناك فان كثيرا ما يحدث فيها سحاب مطبق من غير
ان يتساقط اليها من موضع آخر وذلك السحاب والمطر الاهوية انقلبت بالبرد سحابا
ثم مطرا لا يقال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء ماء لتتابعت الثلوج في
فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد
البرد ويتتابع الثلوج الى ان ينقضي الشتاء لكن التالي باطل فالمقدم مثله لانا
نقول هذا انما يلزم ان لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم ندع ذلك بل المدعى ان
الانقلاب لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل
الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع وجود البرد
كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع ولا ينافي هذا كون البرد جزءا من العلة التامة
للانقلاب وثانيها ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس والنار اياه فان البخار المتصاعد

من الماء ينقلب هواء بالتسخين الشمس او النار اياه فان البخار المسخن اجزاء هوائية متكونة
من الماء مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما الثلث من النار والهواء
فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكور وسد
الطرف الذي يدخل فيها الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار
تنقلب هواء كما نشاهد في المصباح فان شعلة نار المصباح اصلها المتشبث بالفتيلة
نار مشتعلة وليس لها ظل لقربها الى البساطة وما فوقها الى راس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها
الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية ويزداد كثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء
الدخانية ويزداد كثافتها بحسب ما عرضها من الشعلة فلا تشاهد الاجزاء النارية
فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ الى راس الشعلة فتضمحل الاجزاء النارية بالكلية
وتبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية باقية فوق راس الشعلة مع الاجزاء الدخانية
لكان لها اشتعال مرئي حتى ما كان تحتها ولاحرقت سقوف البيوت عند دوام
تلك الاجزاء الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد
في هذه يدل على اشتراكها في الهيولى اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة
وانه محال واعلم ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صورها النوعية مغايرة
لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات فيزول عنها بعض الكيفيات ويحدث فيها بعض
آخر كتسخن الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية على حالها كلكنا الخالين
فلولا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه ظاهر البطلان
لو اعترض على هذا بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية
والارضية تزولان عند زوال السيلان والجمود فلا نسلم ان الكيفية تزول
مع بقاء الصورة النوعية واجيب عنه بان زوال الصورة النوعية عند زوال
الكيفيات في الصور المذكورة ان ادعى مطلقا فهو غير مسلم اذ حالة التركيب
ليس كذلك وان ادعى في حالة البساطة فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتنا من زوال الكيفية
مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها ان لو اورد
الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القايلة
بان الكيفية تزول مع بقاء الصورة وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها

وهوان الصورة لا ينتفي بزوال الكيفية في الامثلة المذكورة والجواب المذكور
هو انكم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوع اذ الدوام لا يثبت ثبوت الحكم
في بعض الصور وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه
من المطلقة اذ المطلقتان لا تتناقضان اما لو اورد بطريق المناقضة
بان يقال لا نم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة سندا
للمنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب عنه هو ان
يقال المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة والمنع مندفع عنها لقيام
الحجة عليها بما ذكرنا من الدليل وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سندا للمنع لعدم
استلزامه اياه وانما يستلزم المنع لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا
ان المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما ادعيناه المطلقتين
الخامس انها اذا اصغرت اجزاؤها المتصغرة واختلطت بحسب الحس
باعتبارها بحسب الوضع وتفاعلت بقواها المتضادة بان انكسرت
بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة حصلت من كل التفاعل سورة والانكسار
كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة متشابهة في الاجزاء
المفردة للمركب يسمى تلك الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات
التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل
المراد به مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور
للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امزجة
اول اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك الامزجة وليس بينها غاية الخلاف
والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان تعرض كل منها بالقياس الى مقابله فيكون
بحيث يسخن بالقياس الى البارد ويستبرد بالقياس الى الحار وهكذا بين الرطوبة
واليبوسة والمراد بتشابه تلك الكيفية في اجزاء المركب ان لا يكون تلك
الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الآخر بل يكون في جميع الاجزاء على
حد واحد من القوة فان قيل المراد بالقوى في قوله وتفعل بعضها في بعض بقواها
المتضادة ان كان هو الصور النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور

النوعية

النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد اذ التعاقب على الموضوع معتبر
في مفهوم التضاد والمتعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد انما
هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات فاسناد الفعل والتاثير
اليها يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة الى ما يقابله اما
دفعة واحدة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا
في حالة واحدة وانه مح او على التعاقب فيلزم صيرورة الكاسر غالبا مغلوبا
من مغلوبه وبالعكس وهو ايضا مح قلنا المراد بالقوى اما الصور النوعية
والمراد بكون العنصر فاعلا بصورته ما عليه الصورة كما قال هذا البناء
محكم باساسه وانما المراد محكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد اما لان المراد به
التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه تجوز من باب وصف الشيء بصفة ما هو
سببه اي بقواها المتضادة كيفياتها واما الكيفيات ويكون الباء في بقواها
للسببية ويكون المعنى على هذا التعريف ان العناصر عند الامتزاج يفعل
بعضها اي صور بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية مثلا
تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة
في النار فالفاعل هو الصورة النوعية والمنفعل في بادي النظر يظن انه هو
الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وان صورة كل من العناصر تفعل بواسطة اصل الكيفية
في مادة الآخر بازالة سورة الكيفية عنها فتامل في هذا التحقيق
الفاصل اذ به تندفع الشبهات في الباب والله الموفق للسلوك نهج الصواب
فصل في كائنات الجو المراد بكائنات الجو ما حدثت
من العناصر بغير تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه
الاشياء تحدث في الجو العالي او لانها انما تحدث بتاثيرها في جانب الجو
من العلويات ولما كانت الاشياء المبحوث عنها في هذا الفصل
كلها متكونة من بخار او دخان كان بالحري ان تشتغل اولا ببيان
ماهيتها فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت

سحاب

من الكيفية منفعلا لا محالة لانها هي المنكسرة على ان كان الفعل من كل منها انتفاء لزم كونها فاعلا ومنفعلا بالضرورة

فاعلا بالصورة
مكسر الكاسر رابع

بما صادفها في بعض المواضع استحال بعض تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية
متصاعدة بحسب اقتضاء سخونتها مختلطة بالاجزاء اللطيفة المائية اختلاطا
يمتنع به الامتياز الوضعي عن تلك المختلطات فهذه المتصاعدات من
الاجزاء الهوائية المتكونة عن المياه المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار
واذا وقعت هذه السخونات على بعض المواضع الغائرة واحدثت بشدتها
المتخلخل هناك اجزاء نارية فصادفت تلك الاجزاء النارية اجساما قابلة
للاحتراق تشبثت بها واحدثت منها بالاحراق اجزاء هوائية متصاعدة
مختلطة باجزاء ارضية لطيفة مباينة انفصلت عن تلك الاجسام فهذه الاجزاء
الهوائية المتصاعدة المختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا
مقدمة اخرى لا بد من تقديمها وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما قرب منها
الى كرة الارض والماء مختلط باجزاء ارضية ومائية يتبعد عنها البرد دائما وان
ما تقدم منها عنها خال عن ذلك الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت
احديهما بالاخرى الاولى المحيط هواء صاف خال عن شوب الاجزاء
التي تحصل من اختلاط الارضية والمائية والثانية المحاط حصلت لها
بالاختلاط المذكور كثافة تنفصل بها النور والظلمة ويسمى بهذا الاعتبار
كرة الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار
حدوث الرياح فيها كرة النسيم والمحاطة يقتضي برودة ما اختلط بها من
الاجزاء الارضية والمائية ان تكون باردة الا ان انعكاس الاشعة المنحدرة
عن وجه الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من ثخنها
وما فوق ذلك الحد باق على برودة تقتضيها تلك الاجزاء الباردة
فذلك الكرة من الهواء يسمى كرة الزمهرير اذا تمهد هذه المقدمات فاعلم
ان الاشياء التي يبحث عنها وعن اسباب حدوثها في الارض اما التي
حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر والثلج واشباهها وسبب حدوثها
ان الابخرة الحادثة من بعض الاحيان اذا انبعث عن سطح
الارض وتصاعدت فاما ان تصل متصاعدة الى كرة الزمهرير او لا

كو

تفصيل

هذا الفصل اما اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في ...

فان

فان وصلت اليها فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها
بما لها من البرد الغير البالغ ونزل منها قطرات الماء الحاصل من البخار
بالتكاثف نزول قطرات الماء من الحاجات من الابخرة المتكاثفة بالبرد
في اعاليها فالبخار المتكاثف بالوصول الى كرة الزمهرير هو السحاب والقطرات
النازلة هي المطر وان كان البرد قويا فان اثر ذلك البرد القوي في اجزاء
السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات جامدة يحصل منها الثلج وان اثر فيها
بعد صيرورتها قطرات بالاجتماع يحصل منها البرد وان لم يصل الابخرة
بالتصاعد الى كرة الزمهرير فان كانت كثيرة غليظة لما نراه مشاهدا ربما انعقد
منها سحاب ماطر لتكاثف ببرد يصيبها يشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا
وقد لا ينعقد بل يبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان يتحلل بالتسخين ويسمى ضبابا
وان كانت رقيقة لا نشاهد لرقتها ولطافتها فاما ان تتحلل وتصير بالكلية
هواء وهذا القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم واما ان نزل منها اجزاء جامدة رشية
غير منجمدة وهي الطل او منجمدة وهي الصقيع ومنها الرعد والبرق والصاعقة
وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدا معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة اما الى العلو لبقاء
سخونتها او الى السفل لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي
بزوال السخونة وانفصال الاجزاء الهوائية عنها فتمزق السحاب تمزيقا عنيفا
يحصل به الرعد وان وقع اصطكاك شديد بين الدخان والسحاب اشتعلت
منه نار مثل ما تشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان انطفأت تلك النار
في الجو عقيب اشتعالها بلا تراخ للطافتها فهي البرق وان تشبثت
باجزاء ارضية مجتمعة متحصلة من الدخان فهي دخنية او كبريتية
نزلت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتحرق ما يلاقيها من ... حركتها
من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح وذكر لحدوثها اسبابا اربعة
احدها ان السحاب اذا ثقل لشدة تكاثفه بالبرد اندفع الى جهة السفل
فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب يضغط بنفسه الهواء بوسط

منهم

الصقيع الذي يسقط من السماء بالليل شبيه الثلج ... مصنوع ... الارض

محتبسة من السحاب ما لمس تلك الادخنة

انه ينبغي بالحركة فينخلع اثناء الحركة اجزاء المائية ويبصر كله صوا آمنحوكا وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملاقي لم يمتزج عند اندفاعه الى جهة السفل ويرى هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من الهواء فيحصل الريح من هذا الهواء بيرما ان التموج فيه وثانيها اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض للسحاب ويحتمل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها فيندفع ابعاضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة يخلخل القوام الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه وضع وقوعها وثالثها تخلخل الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل وازداد مقداره فلابد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور له فيتنحى هذا الهواء المجاور عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى حيز هواء آخر مجاور له وهكذا الى ان يسري المدافعة الى حيث يسري فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو رياح محرقة فربما فيها حمرة تشعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة قيل انها بقية من مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح على اراض غلبت عليها الحرارة مكتسبة حرارة مفرطة يفتح اعضاء الحيوان بالتعفين عند الاصابة ومنها قوس قزح وسبب الاحساس بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحاجة بالاتصال فوق الافق مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية الشرق من الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية الغرب منه او بالعكس سيبهه بالمرآة المصقولة ينعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عند ما يكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا ~~لان الاجزاء~~

٣٢

~~الاجزاء الرشية على الصفة المذكورة عند ما يكون الشمس قريبة من الافق غير~~ ~~مرتفعة عنه جدا~~ لان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو لِلطافتها تنحلل سريعا بادني سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس وتكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة الاستدارة بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء وادرناه على قطر الافق المار بدائرة ارتفاع الشمس مر بتلك الدائرة المرتسمة من طرفه الثاني عند الجزء المذكور على جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة واستدبر الانسان الشمس ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس دون شكلها اذ لو ادى كل منها شكل الشمس لاحس من كل منها شكل الشمس بتمامه كما يحس به في كل من المياه الكائنة في الاواني المختلفة والسبب في ان كلا منها لا يؤدي شكل الشمس بل ضوءها صغر كل واحد من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة بالنسبة الى جرم قرص الشمس والمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا يحيط فاعل الشعاع الخارج عنها فانها لا تحكي شكل المرئي بل ضوءها ولونها فقط فيتري من تلك الاجزاء لاستدارة هيئة تلك انها قوس حادث ترية من النصف عند قرب الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها لانعكاس الاجزاء التي ينعكس منها الاشعة الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط ضوء الشمس مع اللون القاطع تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي فان القاطع المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك المرآة يدل عليه التجربة فهذه القوس المذكورة مع ما ذكرنا من سبب الاحساس بها هي قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر وقع الشعاع المخروطي الخارج من رطوبة الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ سهم الشعاع

الى الخط بها الخط المذكور مع الضلع الاخر لزاوية صح

الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي يتصل بالقطع صح

فهو مع الحدقة لونا مركبا من لونها ومن لون المرئي صح

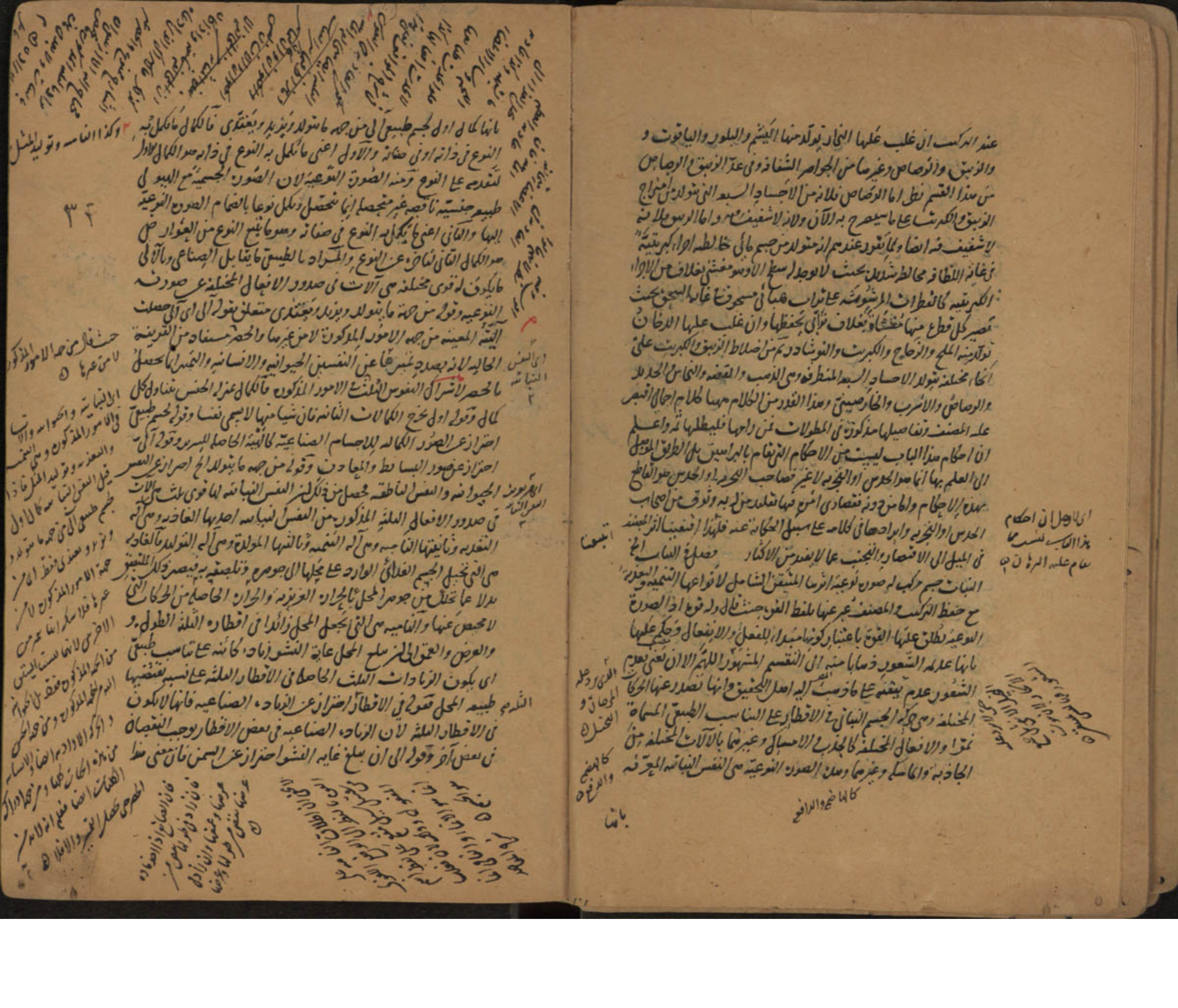
مع اللون القاطع صح

وهو عمود سهم حاد من داخل السطح المخروطي مساوي الخطوط الخارجة عنه الى محيط الدائرة

المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيسري
بها جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع المخروطي الا في من الشعاع المحيط به اذا وقع
بعضه على هيئة الاستدارة على ما يتساوى نسبته الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء
انعكس منه من تلك الاجزاء الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا
من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة
ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد اذا وصل الى فضاء علاه
الى كرة النار اشتعل فان كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا يقلب
كله بعد الاشتعال نارا شفافة فيفوت عن الحس لشفيفها ويظن انها انطفت وهو
الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات
الاذناب وعلامات اخر حمر او سود هائلة وان كان متصلا بالارض نزل الاشتعال
بسريانه في اجزاء الدخان على الاتصال الى الارض نزول اشتعال دخان السراج المنطفي
عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه على الاتصال الى السراج المنطفي فيشتعل ثانيا
ويسمى هذه النار النازلة حريقا لاحتراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها بها واما
التي تحدث وهي في الارض فالمذكور منها ههنا هو الزلزلة وانفجار العيون اما الانفجار
فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض اذا مالت الى جانب واصابت ذلك الجانب
من برد الارض ما يعقدها مياها مختلطة باجزاء بخارية فربما تجد لكثرة المياه منافذ
من الارض فيخرج منها وربما انشقت الارض عنها لكثرتها وقوتها وقوة الابخرة التي
معها فان كان لتلك المياه مدد من جهة الفواعل والقوابل بحيث كلما نبع منها شيء حدث
عقيبه منها شيء آخر وهكذا على الاتصال فهي العين الجارية والا اجتمع الخارج منها في موضع غائر
من الارض غير زائد في القدر لانقطاع المدد عنه وهو العين الراكدة واما الزلزلة فسببها
ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثير المقدار متحرك طالبا للخروج ولا يجد
منفذا يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق المسام الارضية
فيتحرك ويحرك قطعة من الارض بحركاته وربما يؤدي الى انشقاق الارض فيسمع صوت هائل من
انشقاقها وربما يظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء ترابية ارضية
واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما ذكروه منها بل غاية

الجارية
لتلك المياه

سعيهم في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا يمنعون
الجواز ان يكون للكل منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم
لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها
من الاسباب ما لا يفي بادراكه العقول البشرية الموصوفة بالقصور وانما يحيط بكنهه
من هو عليم بذات الصدور فصل في المعادن اعلم ان كل جسم مركب من العناصر
فمن شان صورته النوعية حفظ تركيبه بمنعها اجزاءه العنصرية عن التداعي بطبائعها
الى الانفكاك عنه فان لم تصدر عنها اثر في المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة
المعدنية والجسم المركب المتنوع بها معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية
والتنمية لا غير فهي النفس النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها الحس
والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم حيوان
والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق وادراك الكليات فهو الانسان
والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له نماء كنماء الاشجار
مع انه عد من المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النبات
مع ان لها حركات كانها ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض
الذكور منها ميلا عشقيا ويتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء
واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمت حركتها وعدم كون ازدياد المرجان
في الاقطار بطريق التنمية وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا
محتملين ليسا بمقطوع بهما فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء ولا بكون
الشجر عادما للحركة الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم فقال المركب ان تحقق
كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا
فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب له صورة نوعية اثرها الظاهر
المتيقن في سائر انواعه حفظ التركيب وهو صنف تحته انواع كثيرة يتكون كلها
من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف
موادها من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تاثير الفواعل لاختلاف
الاستعدادات في موادها وسائر اجزاء العلة الفاعلة لتكونها في تلك المواد



عند التركيب ان غلب عليها البخار يتولد منها اليشم والبلور والياقوت و
والزيبق والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة وفي عد الزيبق والرصاص
من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج
الزيبق والكبريت على ما سيصرح به الآن ولانه لا شفيف له واما الزيبق فلانه
لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه يتولد من جسم مائي خالطه اجزاء كبريتية
في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء
الكبريتية كالقطرات المرشوشة على التراب فهبائي مسحوق في غاية السحق بحيث
يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي يحفظها وان غلب عليها الدخان
تولد منه الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط الزيبق والكبريت على
انحاء مختلفة تتولد الاجساد السبعة المنطرقة وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد
والرصاص والاسرب والخارصيني وهذا القدر من الكلام فيها كلام اجمالي اقتصر
عليه المصنف وتفاصيلها مذكورة في المطولات فمن رامها فليطلبها ثم اعلم
ان احكام هذا الباب ليست من الاحكام التي تقام بالبراهين بل الطريق الموصل
الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو القاطع
بهذه الاحكام والماضح دونه فقصارى امره فيها تقليد من له به وثوق من اصحاب
الحدس او التجربة وايراده في كلامه على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتصرنا الى المعتمد
في الميل الى الاقتصار والتجنب عما لا يغني من الاكثار   فصل في النبات الخ
النبات جسم مركب له صورة نوعية اثرها المتفق الشامل لانواعها التنمية والتغذية
مع حفظ التركيب والمصنف عبر عنها بلفظ القوة حيث قال وله قوة اذ الصورة
النوعية يطلق عليها القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل والانفعال وحكم عليها
بانها عادمة الشعور ذهابا منه الى التقسيم المشهور اللهم الا ان يعني بعدم
الشعور عدم ييقنه على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانها تصدر عنها الحركات
المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار على التناسب الطبيعي المسماة
نموا والافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما بالآلات المختلفة من
الجاذبة والماسكة وغيرهما وهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية المعرفة

بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فالكمال ما يكمل به
النوع في ذاته او في صفاته والاول اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول
لتقدمه على النوع ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى
طبيعة جنسية ناقصة غير متحصلة انما تتحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية
اليها والثاني اعني ما يكمل به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض هو
الكمال الثاني لتأخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي
ما يكون له قوى مختلفة هي آلات في صدور الافعال المختلفة عن صورته
النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله آلي اي آلي حصلت
آليته المعينة من جهة الامور المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة
الحالية لانه بصدد تمييزها عن النفسين الحيوانية والانسانية والتمييز انما يحصل
بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس يتناول كل
كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي
احتراز عن الصور الكمالية للاجسام الصناعية كالهيئة الحاصلة للسرير وقوله آلي
احتراز عن صور البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد الخ احتراز عن النفس
الحيوانية والنفس الناطقة فحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي آلات
في صدور الافعال الثلثة المذكورة من النفس النباتية احديها الغاذية وهي آلة
التغذية وثانيتها النامية وهي آلة التنمية وثالثتها المولدة وهي آلة التوليد فالغاذية
هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى جوهره وتلصقه به فيصير ذلك الملتصق
بدلا عما تحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة الحاصلة من الحركات التي
لا محيص عنها والنامية هي التي تجعل المحل زائدا في اقطاره الثلثة الطول و
والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو زيادة كائنة على تناسب طبيعي
اي يكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها
طبيعة المحل فقوله في الاقطار احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون
في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار يوجب النقصان
في بعض آخر وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز عن السمن فان معنى هذا

القيد كون البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن
ليست غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وذو
الغاية لا يحصل بعده وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على
المجرى الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة في السمن ليست على التناسب
الطبيعي فلا حاجة الى قوله الى ان يبلغ غاية النشو للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال
ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز من المحل جزء
وتجعله مادة لشخص آخر من نوعه بتهيئته لقبول صورة النوع والقوة الغاذية
يخدمها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان الجسم الغذائي
انما يصير غذاء اذا استحال من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه ما لم يستحل
يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي
يحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة ومدة الاستحالة لا تحصل دفعة بل في زمان لان
الجسم الغذائي له اطوار ينتقل فيها الى ان يستحيل بالآخرة صورة المغتذي فلا بد من
قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا يحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد
من قوة اخرى تحيله وتهيئه لقبول اثر الغاذية من التشبيه والالصاق وهي
الهاضمة والجسم الغذائي ليس جميع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي بل
ينفصل منه في كل دفعة ما لا يصلح ان يصير جزءا من المغتذي وبقاء تلك الفضول
في المغتذي يضر به من جهة تضييق المكان والضغط فلا بد من قوة اخرى تدفع
تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر سن النمو وبعد ذلك
تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد التركيب
واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها المصنف من شانها تصوير
المادة التي تفصلها المولدة بصورة نوع المحل حتى يحصل المتولد بالفعل والتقسيم
التام ان يقال القوة النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع
والاولى اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاولى اما ان يكون
اثرها النماء وهي النامية او الاغتذاء وهي اما ان يكون فعلها التغذية وهي الغاذية
او مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية

والثانية اما ان يكون فعلها تحصيل مادة المتولد وهي المولدة او تصويرها
وهي المصورة فصل في الحيوان الخ الحيوان جسم مركب اخص
من من المركبات بالنفس الحيوانية التي يشارك النفس النباتية في افعالها
وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية وعرفها بانها كمال اول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير
فصل من جهة ما يدرك الخ يخرج منطوقه النفس النباتية وبالحصر المفهوم منه
بالقرينة اي له النفس الناطقة والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرنا في النفس
النباتية بعينه ولا نعيده فللنفس الحيوانية باعتبار ما يخصه من الآثار قوتان
احدهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك الامور
المادية متعلقة او باطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس الاولى السمع وهي
قوة محلها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك الاصوات
والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموجه بسبب قرع هو امساس
عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت
آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع قوله تميزا في المسموع للاحتراز عن هيئة
يتميز الصوت بها عن صوت آخر تميزا لا في المسموع كالطيب وملائمة الطبع فان
الصوت الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف
اورده الشيخ في الشفاء واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت
فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكره المعترض اذ الصوت
والحروف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع
عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف
لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النطق الثانية حاسة البصر وهي قوة محلها العصبتان
المجوفتان النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان
الى العينين من شانها ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة
محلها الزائدتان النابتتان في اقصى الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها
ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق وهي قوة محلها العصب المفروش على

سطح اللسان من شانها ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة محلها
العصب الساري في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة والثقل والخفة واللزوجة
والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم
التجويف الاول من الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة
كانها عيون تنبعث منه خمسة انهار واستدل على مغايرته للحواس الظاهرة بانا
نشاهد القطرة النازلة نرى خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليست رؤية
الخطين المذكورين بطريق التذكر لما غاب عن البصر بعد الحضور حتى يمكن القول
بانهما في الخيال بل بطريق المشاهدة فهذان الخطان المشاهدان ليسا في الخارج
ضرورة ان ليس في الخارج الا القطرة والنقطة ولا في حاسة البصر اذ هي لا تدرك
الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها باتصال ارتسامات صورة
القطرة والنقطة فيها عند كونهما في حدود المسافة فحسب اتصال تلك الحدود ولما
القدح في هذا الاستدلال بتجويز اتصال تلك الارتسامات في البصر ومنع زوالها
بزوال المقابلة ومنع اشتراط المقابلة في الاحساس البصري فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه
لكونه انكارا للامر الضروري وان كان القائل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة
الثانية الخيال وهي قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة
المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو خزانة للحس المشترك
ومحله موخر البطن الاول ~~واستدل على مغايرته للحس المشترك ومحله موخر~~
~~البطن الاول~~ واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس
المشترك تبقى محفوظة بعد غيبة المادة وذلك ظاهر يعرفه كل احد بالوجدان فههنا
قوة حافظة للصور وليست هي الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك
لها لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا
اذ ليس واحد منهما شيئا سوى الارتسام فيلزم من دوام الادراك دوام الحفظ وعكسه
والامر ليس كذلك فالحافظ للصور اذن قوة اخرى مغايرة للحس المشترك
وهي الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نم لزوم كون الحافظ للصور قوة

فيها

فيها اذ من الجائز ان يكون حافظا لها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها
بعد الذهول بسبب اتصالنا بذلك الغائب فانه اذا تحقق لنا ملكة الاتصال
زال التذكير بالكلية واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في السقوط لان
الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جرما مفارقا او قوة جسمانية والاول
بط لان المفارق لا يرتسم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني
لانه لو امكن ان نتذكر شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان نبصر
ونسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد الثالثة
الوهم وهي قوة محلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من شانها ادراك
المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كسخاوة زيد وشجاعته ومثل القوة هي التي
تحكم في الشاة بان الذئب مهروب عنه فتوجب ان تنفر عنه وان الولد معطوف
عليه فتوجب ان تعطف عليه وهذه القوة حاكمة على القوى الجسمانية كلها مستخدمة
اياها استخدام العقل القوى العقلية باسرها الرابعة الحافظة وهي قوة محلها التجويف
الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة
للوهم كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط
من الدماغ من شانها التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور
بعضها ببعض مثل ان تتصور انسانا له راسان او تفصل بعضها عن بعض كما اذا
تصور انسانا عديم الراس وتركب المعاني بعضها ببعض مثل ان تتصور صداقة زيد مع
سخاوته وتركب بعض الصور ببعض المعاني مثل ان تتصور سواد عمرو مع عداوته
وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة تستعملها العقل تارة والوهم اخرى وبالاعتبار
الاول تسمى متفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني تسمى متخيلة لتصرفها
في الصور الخيالية واختصاص القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من
اختلالها بعروض الآفة لتلك المواضع واما القوى المحركة فانقسامها الى قسمين احدهما القوة
الباعثة والثانية الفاعلة اما الباعثة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء
عند ارتسام صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فهي ان حملتها على التحريك
طلبا لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة اليه

في بعض الاحوال اضرارا يسمى قوة شهوانية لان حملها هذا تابع للشوق الى
تحصيل المستلذ المسمى شهوة وان حملها على التحريك طلبا لدفع الشيء المنافي
عند المدرك ضارا كان في بعض الاحوال او نافعا يسمى قوة غضبية لابتناء
هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافي المسمى غضبا واما القوة الفاعلة فهي التي
تشنج العضلات حتى للتحريك الانقباضي وترخيها اخرى للتحريك الانبساطي
على حسب ما يقتضيه القوة الباعثة فصل في الانسان اي الانسان
يختص من بين المواليد بالنفس الناطقة المشاركة للنفس النباتية والحيوانية
في افعالهما المختصة عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال الفكرية
فلذلك عرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل
الافعال الفكرية فقوله من جهة ما يدرك الخ يخرج النفسين عن التعريف وباقي [نباتي حيواني]
القيود مشترك بين التعريفات الثلثة ثم عرف ان للنفس الناطقة باعتبار
ما يخصه من الآثار قوتان عاقلة بها يدرك التصورات والتصديقات البديهية [عاقلة]
والكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل بالبداهة او الكسب وقوة
عاملة بها يحرك البدن الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آثار
آراء تخصها وتقتضي قوة على مقتضى آراء تخصها ان الاعمال الجزئية انما يصدر
عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يفكر فيؤدي فكره الى راي او عقيدة
يختص بعمل من الاعمال الجزئية ويقتضي صدورها عن القوة العاملة فيحرك
القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الراي المذكور مثلا
اذا فكر الانسان فتادى فكره الى اعتقاد ان المسافر الى موضع كذا
مصلحة ما اعتقاده يقتضي صدور المسافرة عنه حركت قوته العاملة بدنه
الى المسافرة على وفق مقتضى الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب اي
للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب المرتبة الاولى
الحاصلة لها في مبدأ الفطرة هي خلوها عن الادراكات كلها لكن مع
استعدادها لها والا لما اتصفت بها وتسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا
لشبهها بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة

الثانية

الثانية ان تحصل لها العلوم البديهية واستعدت بذلك لاكتساب النظريات
استعدادا قريبا وتسمى عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى
النظريات المرتبة الثالثة ان تصير النظريات مخزونة عندها بتكرر
الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد [حيث] [اي تكلفه]
لكنها لا تشاهدها بالفعل وتسمى عقلا بالفعل اما لمسبوقية هذه المرتبة بحصول
النظريات بالفعل واما لتمكن النفس من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة
الرابعة ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها غير ذاهلة
عنها وهي العقل المطلق المستلزم لما سواها من المراتب على ما اشرنا اليه من
قبل وتسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان العقل [اي القوة العاقلة التي للنفس الناطقة]
بالملكة الذي من شانه الانتقال من البديهيات الى النظريات ان كان في غاية
القوة ذا ملكة الاتصال بعالم الغيب بسرعة بحيث تحصل له النظريات باسرها
بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية يسمى قوة قدسية
لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية وكدورات العلائق الطبيعية هذا
كلام في النفس الناطقة ومراتبها ثم اورد بعد ذلك احكاما ثلثة احدها ان
القوة العاقلة مجردة اذ لو كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها يستحيل
ان يكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما ان لا ينقسم اصلا او ينقسم
لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي
الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها
لان الحال في المنقسم لا بد وان يكون منقسما اذ الحال في احد جزئي المحل غير
الحال في جزئه الآخر وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون منقسما ان
لو كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في احد جزئي
المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء فان المعاند انما يمنع ان لو ثبت
انقسام الحال فاثبات الانقسام بالمنع يكون مصادرة على المطلوب
وان كانت مركبة وكل مركب لا بد ان ينتهي تركيبه الى البسائط ضرورة
امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم انقسام تلك البسائط

المركب انما يتعقل بتعقل البسائط فلئن قيل لم لا يجوز ان يتعقل المركب
ببعض خواصه اللازمة قلنا المركب اما ان يتعقل ببسائطه لزم انقسام
تلك البسائط بانقسام القوة العاقلة وان تعقل بخاصة فتلك الخاصة
ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان يتعقل
ببسائطها فيلزم انقسامها او بخاصة اخرى ويعود الترديد فيها فاما
ان تذهب سلسلة التعقلات الى غير النهاية وهو محال او تنتهي الى خاصة
بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان
وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها كانت معقولة ببسائطها ولزم
انقسامها فان تعقل المركب بالذات لا يكون الا بتعقل بسائطه
وان عقلت بغيرها لم تكن هي نهاية السلسلة وقد فرضناها نهاية لها
هف وثانيها ان تعقل النفس ليس بآلة جسدانية اي القوة العاقلة
التي للنفس ليست قوة جسمانية اذ لو كانت القوة العاقلة جسمانية
لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر السن كما هو
حال القوى الجسمانية من مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك
اذ البدن وقواها يأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان القوة
العاقلة حينئذ تأخذ في الازدياد واما الخرافة الطارية في اواخر سن
الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن
المشارف تركيبها الى الانحلال واشتغالها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم
انه يسهل حمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها
والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول وتخلا هذا المختصر من مسئلة تجرد النفس
التي هي من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع آخر من المختصر وكانه قد
اشار الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية وثالثها ان النفس حادثة بحدوث
البدن لانها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن
وانه مح لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فاختلافها
وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم الماهية او بعوارضها

المفارقة

المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلان اشتراكها وامتناع كون المشترك
سببا للتعدد والاختلاف اما اشتراك الماهية فظاهر والا لما اندرجت
النفوس المتعددة في حد واحد ولما ضرورة امتناع اندراج المختلفات
في حد واحد واما اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لولا هذا الاستلزام لزم
وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل الملازمة بينهما وفي هذا
الكلام نظر لانا لا نسلم ان النفوس المتعددة مندرجة تحت حد واحد وانما يصح هذا
الاندراج اذا كانت لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المسئلة وكيف يكون
النفس محدودة وهي بسيط عندهم والبسائط لا تحد واما التعريفات المذكورة
لها مثل التعريف المذكور ههنا وقولهم النفس هي المشار اليه بانا فليست بحدود
بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحصل واما الثالث فلان العوارض المفارقة
انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها لا تستتبع العوارض لان ما
تستتبعه الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما لا عارضا والقابل
للنفس هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة
لزم كونها مقارنة للبدن قبل حدوث البدن وانه مح فثبت ان النفس لو
كانت موجودة قبل البدن لم تختلف اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل
البدن فيكون حادثة بحدوث البدن وهو المطلوب فلئن قيل لم لا يجوز ان
يكون اختلافها بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل قلنا النفس ما
يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن فيضان العوارض
المفارقة من المبدأ الفياض مشروط بمقارنة القابل واختلاف استعداداته
وما يكفي ذات المبدأ في فيضانه فهو لازم غير مفارق اعلم ان هذه الحجة مبنية
على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته لا يتم مثل هذه الحجة لجواز اختلافها قبل
الابدان المتعلقة هي بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان اخر سابقة
لا الى نهاية والمصنف لم يتعرض له ههنا تعويلا منه على ما سيأتي في آخر
الالهيات من بطلانه واذ قد فرغنا تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني
الذي هو في الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تأييده فعلى

لنا ان نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستوهبين من
الله التوفيق فيما املنا من اتمامه فان كنوز التوفيق لديه واعنة تحصيل الآمال
بيديه القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون لما كان
العلم الآلهي باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها الى المادة
اما ممكن الحلول في المادة كالامور العامة او ممتنعه والممتنع حلوله في المادة اما
واجب الوجود لذاته او غيره رتب المصنف القسم الثالث الذي هو في
الالهيات من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة للموجود
الغير المفتقر الى المادة وجعل الفن الاول في الامور العامة وسماها بتقاسيم
الوجود حيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم الموجودات
اليها بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير
واخرى الى المتقدم والمتاخر واخرى القديم والحادث وكذا انقسامها الى
الكلي والجزئي والجزئية بحسب الوجود فان الماهية تعرض لها الكلية بحسب الوجود
الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على فصول
الفصل الاول في الكلي والجزئي الخ لما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي
امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته حاول المصنف على المعنى المقصود
من هذا الكلام فقال ليس معنا ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد موجود
في كل واحد من الجزئيات بوجود خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشيء
الواحد بالتشخص حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد والبياض
وغيرهما ضرورة اتصاف الجزئيات بالسواد حالة اتصاف بعض آخر بالبياض
واتصاف بعض منها بالطول حالة اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة
بل معنا انه معنى واحد معقول حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات
يعني ان هذا المعنى المعقول في النفس لو وجد في الخارج لا يوجد واحد
من تلك الجزئيات فاذا وجد بوجود لكل واحد من الجزئيات لكان هو ذلك
الجزئي بعينه من غير تفاوت اصلا فليس قبل المعنى المعقول في النفس صورة
شخصية في نفس شخصية فكيف يكون كليا قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار

والوجود الغير المفتقر الى المادة

الفن الاول في تقاسيم الوجود

ذاته وكليته اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه مثال للوجود
الخارجي غير متاصل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين هكذا
قيل ومن الافاضل من اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس
بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال الا ان
الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما يتصور فيه دون الصورة الحالة ضرورة
ان الصورة الحالة لا تحتمل الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي يستحيل
ان يكون عين الافراد في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكلي هو
الصورة العقلية فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما تطلق على الصورة الحالة تطلق ايضا على المعنى المعلوم المتميز
بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي فلا شك انه موجود في
الخارج متعين بتشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية بسبب الوجود
الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض المتشخصة امور زائدة على
الطبيعة الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية نفس تصورها غير مانع من وقوع
الشركة فيها والتشخص من حيث هو تشخص مانع منه فلولا ان التشخص امر في التشخص زائد
على الطبيعة الكلية لما كان كذلك فصل في الواحد والكثير الخ عرف الواحد
بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال لذاته واحدا اي من تلك الجهة وهذا تعريف
الشيء بنفسه فان الشيء باي جهة اخذ انما يعلم ان الواحد مقول عليه من تلك الجهة
ان لو عرف مفهوم الواحد فهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة مفهوم
الواحد فتعريف الواحد به تعريف للواحد بالواحد وانه تعريف الشيء بنفسه
والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيد بالحيثية ليندرج
الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه من بعض الوجوه
لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون القيد وعند القيد
يندرج لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم
فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الحقيقي في التعريف المذكور ثم الواحد
اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدا بسبب

هو الصورة الشخصية الحالة في النفس الشخصية

الواحد

الغير

اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج المعتبرين واحدا بكونهما موضوعين لمحمول واحد او بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بمعدود مجتمع من آحاد منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء تركيب منها ماهيته كالبيت المركب من العلو والجدران والسفل واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته تعالى والواحد والنقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحد من المعاني مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم تندرج تحت جنس واحد والكثير بالموضوع الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد والكثير بالعدد ما يكون معدودا مجتمعا من الآحاد انتهى وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المصنف في اقسام الواحد والكثير وفيه انتشار ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة اولا فان كان اشياء متعددة فلا بد ان يكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدا فجهة الوحدة اما ان يكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها او لا يكون مقومة ولا عارضة فان كانت جهة لها مقومة فاما ان يكون تمام ماهيتها اولا فان لم يكن تمام ماهية لها فتلك الاشياء واحدة بالفصل وان كانت تمام ماهية لها فاما ان يكون تمام الماهية المشتركة بينها او تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فان كانت تمام الماهية المشتركة فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية المختصة فهي الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الجهة العارضة اما محمولة عليها على شيء واحد وهي بهذا الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعها لمحمول واحد وهو الواحد بالمحمول وان لم يكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة فهي واحدة بالتعلق كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين هو التدبير ليست مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس والملك ووجه كون التدبير جهة الوحدة للنسبتين مغايرته لكل منهما في العروض هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة

فهو الواحد بالعدد والتشخص ايضا فان لم يقبل القسمة اصلا فاما ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وحينئذ اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة اولا وهو الواحد المطلق كالمفارق وان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون وحينئذ اما ان يكون اجزاؤه متماثلة في الوضع وهو الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متماثلة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى والصورة نوعين هذا ان الاثنان قد يتقابلان لما كان التقابل من عوارض الكثير والمتعلم عند تصور الكثير واقسامه لا يبعد ان يتصور التقابل في بعض افراد الكثير بتصور لما بينهما من اللزوم البين فيتوجه الى معرفة التقابل على التفصيل ويحصل له بسبب اشتباههما عليه تحير ودغدغة اورد بين البداية لسان حاسة التقابل واقسامه دفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم ودغدغته فالتقابل بين شيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع وبعدم اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى انه طريان احدهما على الموضوع ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصور النوعية المتواردة على الهيولى اذ لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع لان الهيولى ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه لشيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف لان المتضايفين كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد مثلا لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين فان الابوة بالقياس الى ابنه والبنوة بالقياس الى ابيه فلو لم يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التقييد بذلك فيه لانهما لم يجتمعان في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره بعضهم فان الاجتماع يغني عن ذكره لا توجد بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان والمتضايفان والمتقابلان بالعدم

والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين فاما ان يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر وهما المتضايفان او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر وهما المتضايفان وان كان احدهما وجوديا والآخر عدميا فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب

هكذا قيل وفيه نظر اذ لا نم انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه كاللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين والاولى في وجه الانحصار ان تقابل المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما عدم الآخر او لا وعلى الاول ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن لا يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما وجوديين او احدهما وجوديا ~~والآخر عدميا وكلاهما باطل اما الاول فلانهما لو كانا عدميين لكانا~~ اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى شيئين او احدهما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين بالذات اما على الاولين فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما على الثالث فلان العدم المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه وتقابله لا بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل بين المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجودي وعدم شيء آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل بسبب استلزام الوجودي ما اضيف اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت ان المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين

فهما اما ضدان او متضايفان بما ذكر من البيان فالضدان هما المتقابلان الوجوديان الغير المتضايفين اي اللذان ليس تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة امران احدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى عدم البصر عما من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب هما امران احدهما عدم الآخر مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتقابلان بالايجاب والسلب يفارقان ما عداهما من اقسام المتقابلين بان تقابلهما بحسب الذهن لا بحسب الخارج لان التقابل نسبة بين المتقابلين والنسبة انما تتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في الايجاب والسلب عدميا لا تحقق له الا في الذهن لا في الخارج كانت النسبة اعني التقابل ايضا غير متحققة الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه وان كان عدم شيء ايضا لكن ليس عدمه مطلقا بل عدمه عن الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله تحقق في الخارج باعتبار الموضوع ولا اقل من التحقق الاعتباري كاف في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها في الخارج ليس الا بحسب الاعتبار

فصل في المتقدم والمتأخر

المتقدم هو ما له التقدم كما ان المتأخر هو ما له التأخر والتقدم والتأخر بديهيا التصور يعرفهما كل احد بلا فكر وروية فالمتقدم ينقسم بحسب انقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ما له التقدم بالزمان اي كونه في الزمان المتقدم كتقدم نوح على ابراهيم الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن ان يوجد شيء آخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا وحاصله انه الشيء الذي يتوقف عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه الطبيعي هو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي ان يزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو الراجح بالشرف

على عمر وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابي بكر على عمر رضي الله عنه
الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدا محدود اما بتقديم
هو تلك الاقربية وهو اما طبيعي ان لم يكن المبدا المحدود بحسب الوضع والجعل
كترتيب الصفوف في المسجد الى المحراب اى كتقدم الصف الاول على الثاني
والثاني على الثالث وهكذا الى آخرها بالنسبة الى المبدا المحدود الذي هو المحراب
الخامس المتقدم بالعلة وهو العلة اى الفاعلة الموجبة بالنسبة الى معلولها وتقدمها بالعلة
هو كونه علة فاعلة كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانا معا بحسب الزمان
لكونها علة لها والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه
وهو ان التقدم اما ان يكون بحيث يقتضي عدم اجتماع المتقدم والمتأخر في الزمان
اولا والاول هو التقدم الزماني والثاني اما ان المتقدم محتاجا الى المتأخر اولا
والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي اولا وهو الطبيعي والثاني اما ان
يعتبر فيه مبدا يكون الاقرب منه متقدما وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا
الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه لما في الشق الاخير من المناقشة المندفعة
به واعترض على الحصر بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن
الخمسة اذ هذا التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان ولا ما سواه من
الاقسام وهو ظاهر واجيب بانه زماني اذ المعنى بالتقدم الزماني كون
المتقدم قبل المتأخر قبلية تقتضي عدم اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان
كذلك بالنسبة الى المتأخر منه فيكون تقدمه زمانيا لا كونه في الزمان المتقدم
كي يلزم ما ذكرتم وقيل هذا التقدم طبيعي وليس ببعيد عن الصواب فان
الجزء السابق من الزمان يكون مبدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه
طبعا فصل في القديم والحادث الخ القديم يطلق على الموجود الذي
لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات وينحصر في المبدا الاول
جل ذكره لان ما سواه من الموجودات لوجوده وعلى الموجود الذي ليس وجوده
مسبوقا بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله الحادث بالذات
وهو الذي وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان يقابله الحادث بالزمان

بالنسبة

يكون

ليلزم

وهو الذي سبق عدمه وجوده سبقا زمانيا اى كان معدوما في الزمان الماضي
ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان
لان الموجود الذي غيره موجد بالذات يمتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا
بالعدم وليس كل قديم بالزمان قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده
من المعلولات اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدا الاول قديمة بالزمان ليست
قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون
الحادث بالذات اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل
الاعم واذ قد عرفت هذا فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة
ومدة اى له مادة سابقة بالوجود عليه بالزمان وزمان سابق على زمان وجوده
اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته لكان ممتنعا
لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا لامتناع
كون الوجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي الى الامكان وانه محال
فللحادث قبل وجوده امكان وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث
امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده
هف بيان الملازمة انه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وقولنا
لا امكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية
والصفة انما تتحقق بتحقق موصوفها والموصوف هنا هو الحادث معدوم فيكون
امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده
والقادح لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب
المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه
قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث ومن المتعسف تقرير بعيد واذا ثبت
ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي وليس هو مما يقوم بنفسه لانه اضافة
تعرض الماهية بالقياس الى الوجود والاضافات لا تقوم بانفسها ولا هو
نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث
يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا الشيء لامكانه وامتناع تعليل الشيء بنفسه

ممكن

سالبة

السلبية

الغرض ح

فهو اوفق فانه يعنى قبل وجود الحادث مفهوم وجوده وذلك لا بد ان يكون
مادة للحادث والا لما اتصف به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث
الزماني مسبوق بالمادة واما الثاني وهو كون الحادث الزماني مسبوقا
بالمدة فيعلم من تصور مفهوم الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على
المط الاول حيث دل على سبق المادة بالزمان   فصل في القوة
والفعل الخ لفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان من
الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي الصفة التي بها تمكن الحي من
الفعل وتركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل بسرعة ثم عمم
ما يستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من
القدرة الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه
وهذا المعنى تقابل الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف بين المتفلسفين فان قيل
امكان حصول المقدور مع عدمه ليس من لوازم القدرة فان امكان حصول
المقدور مع عدمه لا يرتفع عند حصوله مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور مع بقاء
القدرة قلنا اللازم هو الصفة لكن القدرة ليست هي تلك الصفة فقط بل
هي الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الحي من المقدور ومعلوم ان الاضافة زائلة عند
حصول المقدور فتكون القدرة زائلة عند حصول المقدور ومثل امكان حصول
المقدور مع عدمه فيكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ايضا
ونقل ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس لها من المؤثر المشترك بينها
وبين الايجاب والقوة بهذا المعنى هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر
هكذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان المؤثر انما يكون كالجنس للقدرة
والايجاب ان لو كانت محمولة عليهما بالمواطاة وليس كذلك واما ثانيا فلان
مبدأ التغير هو المؤثر بل ذات المؤثر فان المبدأ انما يطلق على الفاعل
لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة نقل من القدرة الى سببها وهو
تاثير القادر ثم منه الى مطلق التاثير ثم منه الى ما به يحصل التاثير وهذا المعنى هو
الذي اراده المصنف بلفظ القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي

ليس ح

هو مبدأ التغير في شيء آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي
هو مبدأ التغير في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شيء آخر بالاعتبار
من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب نفسه لا باعتبار انه
طبيب بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال المعتادة من الامور الخارجة
كاختصاصها بأيون وكيفيات واوضاع مخصوصة وكالحركات وغيرها من
الافعال الصادرة عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى موجودة فيها مغايرة
لجسميتها اذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها عن الجسمية المشتركة او لا عن
سبب موجود فيها بل لاجتماع امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه
اشتراك الاجسام في الآثار والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار
والافعال لو كان بطريق الاتفاق لما استمر لان الامور الاتفاقية
لا يكون دائمة ولا اكثرية فثبت انها صادرة عن القوى الموجودة في الاجسام
وهو المط فان قيل لم لا يجوز ان يكون تلك الآثار والافعال صادرة عن
مبدأ مفارق قلنا المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية
فاقتضاؤه نوعا من الاثر والفعل في بعض الاجسام دون بعض يكون ترجيحا
بلا مرجح وانه محال   فصل في العلة والمعلول الخ علة الشيء هي ما يتوقف
عليه ذلك الشيء فهي قسمان الاول ما يتقوم به الماهية من اجزائها وتسمى علة الماهية
والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي
وتسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان لا يجب بها وجود المعلول بالفعل
بل بالقوة وهي العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة
لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة
الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي يكون مؤثرا في
المعلول موجدا له وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا وح اما ان يكون
المعلول لاجلها وهي العلة الغائية كالغرض المط من صنعة الكوز او لا وهي
الشرط ان كان وجوديا وارتفاع المانع ان كان عدميا ويندرج في الشرط
الموضوع والآلة ثم ان المصنف اورد ههنا حكمين من احكام العلة احدهما

عقلي

فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثران

ان العلة الفاعلة البسيطة يمتنع ان يصدر عنها اثران والبرهان عليه ان
البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثران كان مركبا اما الصغرى فظاهرة واما
الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثران بحيثيته صدور احدهما عنه غير
حيثية صدور الآخر عنه فالحيثيتان اما ان تدخل احديهما في المصدر او لا
بل يكونا خارجتين عنه فان دخل احديهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا
اثرين صادرين عن المصدر لانهما من مقتضيات ذاته صدور احديهما
عنه غير حيثية صدور الاخرى عنه فللحيثيتين حيثيتان اخريان يعود الترديد
فيهما فان دخل احديهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانت منشا
حيثيتان اخريان فاما ان تذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية
ويلزم التسلسل او ينتهي الى حيثيتين داخلتين في المصدر ويلزم التركيب هذا
هو تقرير هذه الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نم ان الحيثيتين لو خرجتا
عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانتا
من الموجودات الخارجية المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما
من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى
العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان لا
يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر
عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما يصدر
عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته
فان دخلت فيه لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة او حصلت
حيثية اخرى الى آخر الحجة واما الاعتذار بان ما ذهب اليه الحكماء في هذا
المقام سوى ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه اثران وهذا الحكم
بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن
صدورهما عنه الا بحيثيتين والواحد مع تينك الحيثيتين لا يكون واحدا
فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث انه واحد فليس بجواب عن الاعتراض
الوارد على البيان المذكور بل هو عدول عنه الى بيان آخر واعتراف

م

بفساد البيان الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها اولا بانها
جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الاشكال عليه اما التفسير فليس
بخارج فان المبدا الاول علة تامة بالنسبة الى المعلول الاول ولا يتناول له
هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة
لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم المذكور فهو
ان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا
عنده او ممكنا والاول مح لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه
متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني لانه لو
كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته
التامة الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل هما فرضناه انه
علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول ح الى ما هو خارج عنها هف
واذ قد بطل الثاني بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المطلوب فثبت
المطلوب وهو وجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وهذا الوجوب
لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود علته التامة واجب بالغير ممكن
بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي وقطعنا النظر عن علته التامة
لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار
وجود او عدم لكان اما واجبا او ممتنعا لذاته ولا معنى للممكن بالذات
الا هذا   ثم ان يكون موجودا الخ من الاوهام العامية ان المعلول
بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه الى الباقي لا يلزم من فناء علته الموجدة
فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول
بانه لو جاز العدم على الباري لما ضر عدمه وجود العالم ويثبت تو تهم
هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالمصنف اورد
هذه الدلائل لازالة هذا الوهم وبيانها ان كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير
العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم بذاته اذا افادته الوجود فاما ان

يكون معنى الافادة في حالة وجود الشيء المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده
وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين
الاول وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود المعلول فثبت ان وجود المعلول
لاينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده فبطل ما توهمه
من جواز بقاء المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن مؤثرة فيه
حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده
هذا خلف فان قيل ينبغي ان يكون افادة العلة وجود المعلول في حالة العدم
اذ لو كانت مع حالة الوجود او في الحالتين جميعا لزم تحصيل الحاصل قلنا لانم
لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود في حالة
الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها ان وجود العلة يستتبع وجود المعلول في
حال وجوده استتباع حركة الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجود بهذا المعنى حالة
الوجود لايستلزم تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة
لحركة اجزاء البناء وانضمام بعضها الى بعض وذا معدوم بعد البناء وعلة دوام
البناء واستمراره هو وقوع اتصال الاجزاء بعضها ببعض وشكل البناء بها المانعة
من انفكاك تالفها وذا باق حيث بقاء البناء فانحسمت مادة الوهم بطلان
منشأه   فصل في الجوهر والعرض كل موجود مختص بموجود آخر وليس فيه
بحيث ان ايوجب اتحادهما في الوضع فاختصاصه هذا يسمى حلولا ويسمى الموجود
الاول الساري حالا والثاني المسري فيه محلا ولابد من ان يفتقر احدهما
الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته
الى ثالث لحلول احدهما في الآخر دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال فاما
ان يكون المفتقر هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وعلى الثاني
يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف والحق ان افتقار الحال
من لوازم معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر الى محاله فالحال مفتقر
بالضرورة وصواب التقسيم على هذا ان يقال الافتقار اما ان يكون من
الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع واعلم

ان

لان اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية من ان
يكون متصفة بالحلول كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص
الناعت ليندفع النقض بالاعراض المذكورة اذا تمهد هذا فنقول الجوهر
ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية حقائق للوجود
من شانها ان تتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم يكن في اتصافها
به مفتقرة الى الموضوع فالواجب لايكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية
وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده الى الموضوع كاللون
المحتاج في وجوده الى جسم يحمله ويقوم به واعترض على هذا التعريف بان
الصور العقلية المنتزعة من الجواهر قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها
فيكون اعراضا لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا
بان الصور العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية في الماهية
واجيب عنه بالتزام عرضية الصور وادعاء ان عرضيتها لاتنافي
جوهريتها بمعنى انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان
الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود
الخارجي وثبوت الاعم لشيء لايوجب ثبوت الاخص وفي هذا
الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر حال قيامها بالنفس موجودة في الخارج
لانها قائمة في الخارج بالنفس الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود
في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصور قائمة بالموضوع في الوجود
الخارجي فلايكون جواهر قطعا بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة
يطلق على الصورة العقلية الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد عن اللواحق
المادية المنتزع عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية
للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس
لوجودها في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكموا عليها بانها جوهر مطابق
للاشخاص الخارجية في الماهية فانما بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت
في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لا محالة

ثم الجوهر إما أن يكون محلاً لجوهر آخر أو لا فإن كان فالمحل هيولى
والحال صورة وإن لم يكن محلاً ولا حالاً فإما أن يتحقق يكون
مركباً منهما وهو الجسم أو لا وهو الجوهر المفارق وهو إن تعلق
بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس وإلا فهو العقل والجوهر
ليس جنساً لهذه الأقسام الخمسة إذ لو كان جنساً لها لكان كل
منها مركباً من الجنس والفصل وليس كذلك فإن النفس ليست مركبة لأنها
تعقل الماهية البسيطة ولا شيء مما يعقل البسيط بمركب أما الصغرى
فظاهرة وأما الكبرى فلأن ما يعقل البسيط لو كان مركباً لكان
منقسماً فينقسم الماهية البسيطة الحالة فيه بانقسامه وأنه محال وهذا
إنما يتم أن لو كان البرهان معتبراً في الحلول على ما ذهب إليه
المصنف لكن التحقيق يأباه على ما علمت وأيضاً تركب النفس والعقل
من الجنس والفصل لا يقتضي انقسامها في الخارج لجواز كونها بسيطة في
الخارج اللهم إلا أن يثبت استلزام تركب الماهية في العقل من
الجنس والفصل تركبها في الخارج من المادة والصورة فيلزم تركب
النفس في الخارج من المادة والصورة فيكون جسماً قابلاً للانقسام
بالفرض وأما العرض فتسعة أقسام الكم والكيف والأين ومتى
والإضافة والملك والوضع والفعل والانفعال والانحصار
ثابت بالاستقراء أما الكم فهو عرض يقبل المساواة وعدمها لذاته
قوله لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة كالشكل القابل
لهما بواسطة محله وهو المقدار أو بواسطة ما حل فيه كالمعدود من الأعراض
القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة
المقدار الحال فيه أو بواسطة ما قارنه في المحل كالكيف القابل لهما بواسطة
المقدار المقارن له في المحل فإنه لا شيء منها بالكم واعلم أن المساواة
هي الاتحاد في الكم فتعريفها موقوفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون
دوريا والأولى أن يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته

يسمى م

م علم

والكم إما متصل أو منفصل لأن أجزاءه إما أن يشترك في حدود يكون كل
منها نهاية جزء وبداية آخر وهو المتصل أو لا وهو المنفصل والمتصل إما قار
الذات بجميع الأجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم إلى الخط والسطح والثخن
وهو الجسم التعليمي أو غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد
أنواع غير متناهية لأن كل واحد من الأعداد الغير المتناهية نوع من
مطلق العدد وأما الكيف فهو هيئة أي عرض والعرض والهيئة متقاربا
المفهوم لا تفاوت بينهما إلا باعتبار العروض في مفهوم والحصول في
مفهومها في شيء أي قائمة في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة فقوله هيئة يشمل
الأعراض كلها وقوله في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة
والزمان وقوله لا يقتضي قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة يخرج الأعراض النسبية
واعترض على هذا التعريف بأنه منقوض بالوحدة والنقطة فإنه صادق
عليهما مع أنهما ليسا من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من أقسامه الأربعة
وأجيب أما النقطة فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات
وأما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم إلا أن يلتزم كونها من الكيفيات ويمنع
انحصار الكيف في الأقسام الأربعة المذكورة إذ لا دليل عليه سوى
الاستقراء وإنه غير تام والكيف جنس تحته أنواع أربعة الكيفيات المحسوسة
والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات
الاستعدادية ووجه ضبطها أن الكيفية إما أن يكون بحيث لا يعرض
الشيء إلا بواسطة الكمية وهي المختصة بالكمية أو لا يكون كذلك وحينئذ إما
يكون مدركة بإحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة أو لا وهي حينئذ إما أن
تكون مختصة بذوات الأنفس وهي النفسانية أو لا وتنحصر بحكم الاستقراء
في الاستعداد وهي الاستعدادية أما الكيفيات المحسوسة فهي إما
راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى أيضاً انفعاليات وإما
غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات وكأنهم سموا
أولاً الكيفيات المحسوسة بالانفعالات لكونها أسباباً لانفعالات

الحواس ولما كانت الراسخة منها لرسوخها اقوى من غيرها فى كونها انفعالا
بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة
على شان احمرة لشدة الخجل فزال عنها اسم الانفعال الذى كان ضيا ولا
بها فى اول الوضع وبقى اسم الانفعال مختصا بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية
فهى ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب فيها وتسمى ملكات او غير راسخة
كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات
فاما ان تكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة
والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية
فاما ان تكون استعدادا نحو القبول كاللين والمراضية وتسمى ضعفا ولا قوة
او نحو اللاقبول كالصلابة والمصاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض
للشئ بسبب حصوله فى المكان واما متى فهو حالة تعرض بسبب الحصول فى [هامش: الزمان]
واما الاضافة فهى حالة نسبية اى حاصلة بسبب النسبة متكررة اى واقعة بازاء
حالة اخرى نسبية بحيث لا يعقل احدهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة
فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها تعرض
لاحدهما حالة نسبية وهى الابوة وللآخر اخرى وهى البنوة ولا انفكاك بينهما فى التعقل
واما الملك فهو حالة تعرض للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم فانه
حالة تعرض للشخص بسبب احاطة العمامة براسه وكالتقمص فانه حالة عارضة بسبب
احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشئ بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها
الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود فان كلا منهما
هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة
عنه واما الفعل فهو الهيئة العارضة للمؤثر فى غيره بسبب التأثير كالهيئة الحاصلة [هامش: اولا]
للقاطع بسبب كونه قاطعا وقلنا اولا احترازا عن الهيئات العارضة للفاعل
التابعة للفعل فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التأثير لكن لا اولا بل بواسطة
الفعل وقول المصنف مادام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة [هامش: الفعل]
للتأثير هى الهيئة الحاصلة له اولا واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره

بسبب التأثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع مادام منقطعا واعلم ان ههنا
نسبا وهيئات عارضة لتلك النسب كحصول الجسم فى المكان مثلا نسبة
بينه وبين المكان بها تعرض الجسم هيئة وهكذا فى البواقى فالاعراض النسبية
انما هى تلك النسب انفسها ام الهيئات العارضة بسببها اضطربت [هامش: اى تلك]
مقالاتهم فى ذلك فالمصنف جعلها الهيئات العارضة بواسطة النسب
لا النسب انفسها وآخرون بخلاف ذلك والتحقيق فى هذا المقام يستدعى
فى الكلام اطنابا يقصر عن نطاقه عقد هذا المختصر الفن الثانى فى
العلم بالصانع الخ لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على ما التزم ايراده فيه من
مباحث الامور العامة حاول الشروع فى الفن الثانى الذى اتهم فيما
يتعلق بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل فى
اثبات الواجب لذاته وهو الموجود الذى من حيث هو هو لا يقبل العدم
اى الموجود الذى يمتنع عدمه امتناعا ليس له من غيره بل من نفس ذاته [هامش: اذا اعتبر صح]
والبرهان عليه انه ان لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المحال
واستحالة اللازم توجب استحالة الملزوم وهو عدم الواجب
فيستحيل عدمه ويجب وجوده فكان لزوم المحال على تقدير عدم الواجب
اذ لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الموجودات بأسرها جملة
مجتمعة من آحاد كل واحد منها ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها
الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة لها والعلة الموجدة
لهذه الجملة لا بد ان خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب ان يكون [هامش: يكون]
علة لكل واحد من آحادها اذ لو لم يكن علة لكل منها فاما ان لا يكون علة
لشئ منها او يكون علة لبعضها دون بعض وكلاهما محال اما الاول
فلانها لو لم يكن علة لشئ منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها
بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الجملة هى مجموع الآحاد لا
غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها هذا خلف واما الثانى فلانها
لو كانت علة لبعض الآحاد دون بعض لم يكن هى بانفرادها

علة للجملة بل هي مع علة البعض الآخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا
ثبت ان علة الجملة علة للكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع
احادها او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسها اما على الاول فظاهر
واما الثاني فلان بعض الاحاد لو كان علة للجملة كان علة للكل من
الاحاد لما ذكرنا ومن جملة الاحاد هو نفسه فيكون علة لنفسه فثبت
ان علة الجملة ان كانت جميع الاحاد او بعضها لزم كون الشيء علة
لنفسه والثاني ظاهر البطلان فثبت بطلان المقدم فلا يكون
علة الجملة جميع احادها ولا بعضها فيكون خارجة عنها وليس لاحد
ان يقول اثبات المقدمة القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك
المقدمات والانظار تنافي ما ادعاه المصنف من بداهتها لانا نقول
نعني بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا اولية وانباتها بالمقدمات المذكورة
والانتيسة المؤلفة منها بالقياس المذكور لا ينافي ضروريتها وانما يكون
منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين وليس
كذلك فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا يحتاج في حصول قياسها
المنتج اياها الى الحركة الاولى يعرف ذلك بصواب التامل واذا ثبت
ان علة الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات
الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه
وهو محال فثبت لزوم المحال على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المطلوب
كما ذكرنا

فصل في ان وجود الواجب نفس حقيقته اي ادعى وجود
الواجب نفس حقيقته وليس حقيقته الا الوجود البحت المجرد القائم
بذاته وبرهانه ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان
اما جزءها او عارضا لها والتالي بط بقسميه اما الملازمة فلان الوجود
ان كان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير لم يكن له تعلق بالواجب
بالواجب فلا يكون وجود الواجب هذا خلف واما بطلان
التالي فلانه ان كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه مح وان

[margin, right page, outer edge: علة ... / تنبيه / التمام]
[margin, right page, inner edge: من المطا... / الى الما... / ... / الى المط... / الحرف]
[margin, right page, vertical: بان ... لا ... عليها ... ذلك ... فيه]

وان كان عارضا وكل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر ممكن فيكون
فله مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او
صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر
متقدم بالوجود وانها لا يكون الا بعد وجود المقيد الذي هو المؤثر فالمؤثر
متقدم بالوجود على الاثر بمرتبتين فلو كان ذات الواجب مؤثرة
في وجوده لكان ذات الواجب متقدما بالوجود على وجوده فيكون
وجود الواجب متقدما على نفسه وانه مح واما الثاني فلان المؤثر في الوجود
لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة فيلزم تقدم
الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه
افتقار الواجب في وجوده الى الامر المنفصل ويلزم منه امكان الواجب
وهو مح واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان
اما جزءها او عارضا لها وثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه
ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المط

فصل في ان
وجوب الوجود الخ المذكور في هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب
الوجود نفس ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول
فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا
لها لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون
ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم كون الواجب
بالذات واجبا بالغير وانه مح فيلزم تقدم الذات بوجوب الوجود
على وجوب وجوده لان المؤثر ما لم يجب وجوده لم يجب عنه وجود الاثر
فذلك الاثر الوجوب المتقدم وجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا
بالغير لكان المتاخر ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير
ممكنا بالذات وهو مح فالوجوب المتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات
الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب وجود هو عين الذات فيلزم

[margin, left page, outer edge: ممكنا / وجود الواجب / فكل ممكن مح // لما / على اثره لما ان / لا اثر لا يوجد / الا بعد التاثير / الذي هو افادة / الوجود م]
[margin, left page, inner edge: ما لوجود / على الوجود / والذات / متقدمة / بالوجود / على تلك / الصفة ٩]

المط واما الثاني فلأن تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته
لكان زائدا على الذات عارضا لها لما ذكرنا في الوجود والوجوب
فيكون حينئذ معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فيلزم
تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتأخر لزم تقدم الشيء على نفسه
وان كان غيره نعود الى الترديد فيه فاما ان يترتب التعينات الى
غير النهاية وهو محال او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المط واعلم
ان بعض المقدمات مطوية في بيان هذين المطلوبين لوضوحها مما تقدم
في الوجود فلا تغفل عنها فصل في توحيد الواجب الخ لو كان
في الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا
في وجوب الوجود وامتاز كل منهما عن الآخر بشيء اما الاول فثابت بالفرض
واما الثاني فلأن كل اثنين اشتركا في معنى من المعاني فلا بد من امتياز احدهما
عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء
الملزوم من لوازم انتفاء اللازم ثم ما به امتياز كل منهما عن الآخر اما ان
يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلأن ما به
الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب
الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة وقد ابطلناه فيما ثبت بالبرهان ان
وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلأن ما به الامتياز
ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز
فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض واعترض
على هذا بانا لا نم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب
وانما يلزم ان لو كان داخلا ولم لا يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب
عنه بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب
الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل
باطل اما الاول فلأن ما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان
ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للتشخص هو التعين فيكون تعين

الظهر

الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلأنه
يستلزم التركيب وهذا ظاهر واما الثالث فقد تبين بطلانه والجواب ليس
بسديد اما اولا فلأنه كلام على السند واما ثانيا فلأنه مشتمل على
استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به الامتياز لو لم يكن تمام الحقيقة
يجب كونه متقوما اذ لو لم يكن متقوما على هذا التقدير لكان عارضا لامحالة
والعارض المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك
كله وقد تكرر في كلام هذا القائل ان الواجب نوعه منحصر في
شخصه وهذا ايضا ليس بسديد وان كان مثله صادرا عن بعض المتبحرين
لانه انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذاتيات كما هو المقرر عندهم
من ان تعين الواجب ليس عارضا لماهيته بل هو نفس ذاته فصل
في ان الواجب لذاته واجب الى آخره واجب الوجود لذاته واجب
من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له
حالة ممكنة غير حاصلة بالفعل حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي
ذاته في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن
له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو
لم يكف في حصول الصفات بأسرها لكان حصول شيء من تلك الصفات
من غير ذاته ويكون حضور ذلك الغير اي وجوده شرطا لحصول تلك الصفة
وغيبته اي عدمه شرطا لعدمها ومتى كان كذلك لم يكن ذاته من حيث
هي مجردة عن كل واحد من شرطي حضور الغير وغيبته يجب
لها الوجود اذ لو وجب لها الوجود على ذلك التقدير فاما ان يجب
لها مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم
ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحضور الغير لحصولها للذات المجردة
عن حضور الغير وان وجب لها الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة
مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان ذات
الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب



لما الوجود من حيث هي هي فلم يكن الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان
التالي يدل على بطلان المقدم فيكون الذات كافية في حصول لو لم يحب
حصوله للذات لتوقف وجوب حصوله للذات على امور مغايرة للذات
فلا يكون الذات كافية في حصوله وقد فرضنا انها كافية هف فتم الحجة
وحصل المط هذا تقرير الحجة والاعتراض عليه من وجوه احدها ان السلوب
والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها
لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها نسبا بين الذات وتلك
الامور فان القادرية مثلا نسبة بين الذات ومقدوراتها وكذا كون
~~الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات ومقدوراتها~~
وكذا كون الذات مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات وسلب
الحدوث متوقف الى سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام
في الصفات الحقيقية لا في الصفات مطلقا فلا يرد النقض بالصفات
السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيها انا لا نم ان الذات لو لم يكن كافية في
جميع الصفات كان شيء من الصفات من الغير ولم لا يجوز ان يكون من
الذات بتوسط الغير وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير
مثل كونها من الغير في استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات
لو كان بتوسط الغير كان الغير جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده
شرطا لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول بعينه وثالثها
ان التجرد الماخوذ في تالي الشرطية القائلة متى كان حصول الغير شرطا
لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذات الواجب من حيث هي
مجردة عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب الاعتبار لا بحسب
نفس الامر فان ~~مجردة عن الشرطين واجب الوجود انما هو بحسب الاعتبار~~
~~لا بحسب نفس الامر~~ فان تجرد الذات عن كليهما في نفس الامر مستحيل
لامتناع الخلو عنهما واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة لانه لو وجب وجودها
فاما ان يجب مع الصفة او لا معها قلنا يجب اذ يجب مع الصفة قوله

فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن حينئذ حصول الصفة مشروطا بحصول
الغير قلنا ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحصول
قلت التجرد بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط الحصول
في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر
وهو مم او نختار الشق الثاني ونمنع المقدمات كما في الشق الاول بعينه
ولا يخفى عن هذا الاعتراض والاولى في الاستدلال ان يقال كل ما
هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته فهو
واجب الحصول اما الكبرى فظ واما الصغرى فلانها لو لم تصدق
لكان وجوب بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا
لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا ما كان يوجبه الذات ويلزم
كونها موجبة للبعض الذي فرضنا انه غير موجبة اياه من الصفات اذ
الموجب للموجب موجب اولا او يكون وجوبه لموجب ثان يوجبه وينقل
الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او
ينتهي الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان
الذات لو لم يوجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من
تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة
لجميع الصفات ويحصل المط وهذه من الفوائد التي لم يسبق ظهورها
منا لظهور سواه ولها اخوات فيما سبق يشهد لواحدة واحدة
منها بالاختراع عند العثور عليها من مارس تتبع كتب الفن من اولي
الفطنة فصل في ان الواجب لذاته لا يشارك اي الواجب
لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا نوعيا
مقولا على وجود الواجب ووجودات الممكنات كالناطق المقول
على افراد الانسان على اشخاصها وذلك لانه لو شاركها في الوجود هذا النحو
فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا
للماهية او اللاتجرد والعروض لها او لا يجب لشيء منها واقسام

الثاني باطل اما الاول فلاستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس حقيقته وهو مح لانا نعقل ماهية الممكن كالمثلث مثلا ونشك في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو مح واما الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلاستلزامه كون كل من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذاتياته كما انتفيا من ان ذات الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليها من وجهين احدهما ان قولكم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المثلث مع الشك في وجوده اثبات للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز واجيب عنه بان المطلوب ههنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة بان وجودات الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئي كاف للنقض فليس تعقل المقصود اثباته ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات في الوجود وهذا انما يثبت ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات الممكنات وذا ثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان نقال لو كان الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات الممكنات وذا ثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود مقولا بالتواطؤ على وجود الواجب ووجودات الممكنات وكان الوجود المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات باسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور وثانيهما انا لا نم انه لو لم يجب شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو لزم افتقار التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب

ان

الى علة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد صح

ان الممكن العدمي لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من حيث هو هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علته العدمية وهو مح وللعاقل ان يقول ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا نحتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان في اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقل بصفاته فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته وهذا يستلزم عروض الوجود له واعلم ان المصنف لم يذكر في هذا المحل مذهب الحكماء بتمامه اذ غاية ما ذكره ان الوجود ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة لوجودات الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجود لا كلية له ولا تعدد ولا عرضية وانما هو جزئي حقيقي واحد بالتشخص قائم بذاته توجد منه الماهيات الممكنة بنوع غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات عبارة عن موجوديتها العرضية القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق وكما سمعته يقول هذا هو مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا الحسن الحق ان هذا ليس مما يتم بمجرد البحث فصل في ان الواجب عالم بذاته الخ اعلم اولا ان العلم بالشيء وادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقة عند الذات المدركة اي يحصل عنده ماهية الشيء اما بنفسها او بصورة وشبح لها اما الاول فكما ادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ليس يحصل صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث

من العلى صح

لاندمل عنها قطعا ويبقى هذا علما حضوريا واما الثاني فكادراكنا الانسان
فان الشخص الخارجي متى يحس اولا بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما
مشروطا بحضور ذلك الشخص عند الحاسة ويتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته
الخيالية المعترية بالغواشي المادية بحصولها في الحس المشترك عند النهاية الهيا
ويتعقل ثالثا حقيقته الكلية بحصول صورته العقلية في النفس ويسمى هذا علما انطباعيا
ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك لذاته لان
كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما يأتي بيانه في الفصل الثاني لهذا الفصل وحقيقته
حاصلة له فيكون حقيقته لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا لذاته اذ لا ادراك
ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات واما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له
لان حقيقة كل موجود حاصلة له عند حصوله والا لم يكن حقيقة له فان حقيقة كل
شيء هي ماهية ذلك الشيء وهو فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء
هو ذلك الشيء بدونها فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له هذا خلف اذا تقرر هذا فنقول
واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسمانيا
فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه او الى جزئه وكل
مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو محال فثبت ان الواجب
لذاته مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم لذاته فينتج ان الواجب
عالم لذاته وهو المط   هداية تعقل الشيء لذاته الخ لما ذكرنا ان الادراك هو
حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا مظنة ان يعترض بان معنى الادراك
بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير المضافين فيلزم
من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل شيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته
وانه محال فيبطل ما ذكرتم في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد هذه
الهداية دفعا لهذا الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير
بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك
~~مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا~~
اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور

الحقيقة المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء
ذاته جاز ان لا يحضر عنده حقيقة مغايرة له وتحضر حقيقته الغير المغايرة
له ولان كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان
فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته المغايرة بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص
نفسان احدهما عاقلة والاخرى معقولة وانه بديهي البطلان وايضا لما كان
تعقل كل شيء ذاته معلوما بالبديهة كان التشكيك من قبيل التشكيك في البديهيات
فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل
والمعقول فلا ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا يقتضي تغاير المضافين بحسب
الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء
من حيث ان من شأنه العاقلية يغاير ذاته من حيث ان من شأنه المعقولية فاذا
تعقل ذاته فهو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزالت الشبهة
بالكلية واتضح المقصود   فصل ان الواجب لذاته عالم بالكليات الخ
واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان على هذا المط
ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات
اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن
ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن
المعقولية هو العلائق المادية المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد
والمجرد بمعزل عن تلك العلائق والنقض بان الواجب لذاته يمتنع التعقل مع
كونه مجردا غير وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول
البشرية لقصورها عن دركه لا يمكنها ان تتعقل حقيقة الواجب وذا لا
ينافي امكان معقوليتها في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه يمكن ان يعقل
مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا اختلاف بين تعقل وتعقل
وكل ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات يمكن ان يقارنه سائر المعقولات
في العقل لان التعقل هو حصول صورة الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات
حصوله معها في العقل وهذا مقارنتها اياه في العقل وكل ما يمكن ان يقارنه

المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل
دون الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي هو المقا[رنة]
لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور وتقارنه المعقولات للمجرد
في الخارج هو تعقله اياها وكل مجرد يمكنه ان يعقل سائر المعقولات وكل ما
يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله له بالقوة
لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء بالقوة من خواص كون الشيء ماديا ثبت
ان كل مجرد عالم بسائر المعقولات وهو الكبرى ولو جعلنا الكبرى قولنا
وكل مجرد يمكنه ان يعلم سائر المعقولات لينتج القياس ان الواجب يمكن ان
يعلم سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب فهو واجب الحصول
له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه لم يلزم منه المط لسقط عنا هذه
الحجة موونة اثبات المقدمة القائلة كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له
وقد تبين لك من هذا ما في كلام المصنف من التشويش والاضطراب
فان قيل الخ هذه معارضة اوردها على الحجة المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها
ان يقال ما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات
كلها ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بشيء لكان الواجب
فاعلا لها قابلا لان الصور الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فتفتقر
الى مؤثر فيها فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب في صفة
العلم الى ذلك الغير وصريح ممتنع ان المؤثر فيها هو الذات واما لزوم كونه قابلا
لها فلان العالم لا بد وان يكون قابلا لصور المعلوم لقيامها به واما بطلان
الثاني فلان القابلية هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متنافيان يقتضي
كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب فاعلا وقابلا معا للصور لزم التركيب
في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة بالا نم ان الشيء الواحد لا يجوز
ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه
لا يمتنع ان تحصل له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا
امتناع في اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم

من حصولها للواجب التركيب في ذاته ممنوع ايضا اذ التركيب انما يلزم
ان لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها
بالقياس الى الصور وهذا غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان
تعرضان لذات الواجب بالقياس الى معلوميه ومقدوره ثم ان المصنف
مال في هذا المسلك الى ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم الباري بالاشياء
صفة قائمة بذاته زائدة على نفس حقيقته ذهابا منه الى ان علمه بالاشياء انما
هو ارتسام صورها في ذاته كالعلم الحادث للنفوس الناطقة ورد
مذهب الحكماء زاعما ان من اعتقد ان علم الواجب هو نفس الحقيقة ذاته
فرارا عما يرد على المتكلمين من لزوم كون ذات الواجب فاعلا وقابلا
لعلمه فقد اعتقد نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل
العلم نفس الذات فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام فلا يكون
نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه عليهم ان لو انحصر العلم في الارتسام
ولهم ان يمنعوه ويقولوا العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما
بنفسها او بارتسام صورة منها فيه او في آلته فالارتسام اخص من العلم ولا
يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم   فصل في ان الواجب عالم بالجزئيات
الخ اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد مقدمات الاولى
ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمها مع جميع صفاتها وآثارها اللازمة
والغير اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات
وهذه الاشياء من شانها ان تكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا لكان
له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة يوجب العلم بالمعلول
لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه استلزامها لمعلولها
وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين
احدهما علم بمعنى المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي بمعنى ان المعلوم
الجزئي الحادث حال عدمه السابق يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد زال
هذا العلم ويحصل بدله العلم بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود

ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم الجزئي على الوجه الجزئي المطابقة
الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير المعلوم وهو علم متعالٍ عن الزمان
حاصل من العلم باسباب ذلك المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المشابه بعدم
تغيره للامور الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول علمك بالكسوف
المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان يعلم قبل وقوعه
انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل العلم بانه واقع وبعد ما انقضى
يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني الاحاطة الزمان
به حيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين الحاصل
من العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع
من الكسوفين فتعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان متعين بالقياس
الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة مثلا ان
تعلم انه واقع في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف الاول
المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التاريخ الفلاني
فتعلم انه في اي ساعة من اي يوم من اي شهر من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم
واحد مستمر حاصل قبل الكسوف ومعه وبعده لا يتغير بتغيره من الاستقبال
الى الحضور الى الانقضاء متعال عن الزمان لامكان كونه محيطا بالزمان
بان يتصور هذا الجزء من الزمان جزءا من الزمان الممتد من الازل الى الابد
لكن يحصل هذا الوجه من العلم قد يحصل لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن
حاصلا له كما في المثال المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة
الزمان بحدوثه وان لم يكن زمانيا لحدوث بعض افراد المختص بموضوع متعلق بالمادة
والباري تعالى بريء من الزمان بحسب ذاته وان قد تمهدت هذه المقدمات
فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي
بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا
في المقدمة الاولى فيلزم علمه بمعلوله الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بالمعلول
ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى آخر المعلولات الفلكية

٦٧

بل يدرك على وجه كلي كما يعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تقول فيه بانه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا اشتمالها
بعينه كذا او كذا الى جميع العوارض لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم غير كاف بوجود ذلك
الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة وما لم يكن الحاصل في عقل اليه سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على
وجه كلي منه

في الطول ويرى علمه في الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه
في الحوادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات الغير المتناهية
والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات
ليس على الوجه الجزئي فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يدرك بان
ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة الثالثة
من تفسير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته صورتان عقليتان متعاقبتان بحيث
لا تبقى احداهما عند طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته وهو محال فيكون علمه
بالجزئيات على الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسب
ما فسرنا في المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان كاف في هذا المطلب لكن
المصنف زاد عليه بان قال بل يدرك على الوجه الكلي مثلا انه يدرك من
الكسوف المعين بانه كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة
من برج كذا حال كون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي
من فرض الشمس او في البروج الشمالية بصفة كذا وكذا في عقدة الراس
وهكذا الى ان ينحصر جميع العوارض اللاحقة بهذا الكسوف وهذا الادراك
ليس جزئيا بل هو كلي اذ لا يمنع حمله على كثيرين وما لم يكن الحاصل في ذهن
المدرك من ادراك الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا
على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم المدرك من الجزئيات
معان كلية ليس الا وهذا تصريح بانه لا يعلم الجزئيات وهو خلاف مذهبهم
ووقع في هذه الزيادة استدراك ايضا وهو زيادة قوله وهذا العلم غير
كاف الخ لعدم افتقار المطلب اليه فصل في ان واجب الوجود
مريد اورد في هذا الفصل مطلبين احدهما ان واجب الوجود مريد
للاشياء بمعنى ان ما صدر عنه من الاشياء صادر عنه بارادة وثانيهما
انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره عنه لانه
عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لا بد ان يكون خيرا لكونه
منبع الفيضان الخير وغير مناف لماهيته لان الصادر عنه لازم لحقيقته

التنجيم

٥٤

وانما يلزم ان يكون حالة
منتظرة ومدتها حالا وله

مطلوب ثاني

موجب

فكر

واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له وهو حاضر غير مناف لماهيته
فائض عنه لكماله المقتضي لفيضانه فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون
صادرا عنه برضا، وهو المعني بالارادة. فاذا هو مريد لما يصدر عنه من المعلولات
وهو المطلق واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي لا لشيء يعود الى
مرغوب عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين لمن لا ينبغي له لا يكون
جوادا وكذا من يهب شيئا ليستعيض من المستفيد او من غيره ليس بجواد
بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله
مقابلة مفاده من ثناء او مدح، او تخلص عن مذمة او توصل الى كونه على ما هو احسن
والاولى فهو عوض اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه
يفيد وجود الاشياء، والوجود خير محض مرغوب عند كل عاقل وما كان يفعل
لاجل الافادة لغرض وشوق الى كمال يحصل بتلك الافادة، او يفعل لا لان
فعل هذا نظام الخير في الوجود اي يحصل به ما هو الاليق بالموجودات من
النظام المتقرر في عنايته الازلية فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لعوض وشوق والا لزم
مح اذ لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد بين
امتناع ذلك فبعض المعاني وهو انه يفيد وجود الاشياء لا لعوض وشوق
الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المطلق

الفن الثالث

في الملائكة قد تقرر عندك مما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما
يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة له في الاستكمال كما هو شأن
النفوس والعقول لكمالها لانها الفطرية مستغنية عن الاستكمال فلا تتعلق بالاجسام
هذا النوع من التعلق بل لا تعلق لها بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت
هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب ان يبحث عنها في القسم الثالث
الذي هو في العلم الالهي من هذا المختصر فلهذا رتب المصنف هذا
الفن لاثباتها وبيان احوالها مشتملا على على فصول

فصل في

اثبات العقول ان المبدأ الاول جل ذكره بسيط ليس فيه تعدد حيثيات

اعطاء الوجود ٤

وكل بسيط شأنه هذا لا يصدر عنه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة معلول
واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون عرضا
اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه فاما بنفسه او بمحله الاول باطل
لان القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان
هو المبدأ كان المبدأ فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه مح وان كان
غيره كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلول له
اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين
عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين من المبدأ الاول في مرتبة واحدة
وانه مح وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان
هو المحل لم يكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هذا
وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم
تقدمه على نفسه وهو مح فثبت ان المعلول الاول ليس بعرض فيكون
جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا لانحصار
الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان هيولى
لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من
المعلولات لكن الهيولى لا يتقوم بالفعل الا بالصورة فلا يتقدم عليها
ولا سبيل الى كونه صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى لتقدم
المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا
تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة الفاعل على الهيولى ولا
الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان الصادر
عن المبدأ الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا
واسطة كل واحدة من الهيولى والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن
شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هو معلول
الاول يلزم صدور اثنين عنه في مرتبة واحدة وانه مح وعلى الثاني يلزم
ما ذكرنا في القسمين الاولين لكونه واحدا منهما لا بعينه ويلزم ايضا خلاف

لانه لو كان صورة

بيانه

مانرضا . ان الصادر بلا واسطة هو الجسم وثانيًا ان يكون نفسا اذ
لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة قبل وجود الاجسام الاربعة
تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب
مفصل في اثبات كثرة العقول الخ لما اثبت وجود العقل في
الفصل السابق حاول في هذا الفصل تبيين التعدد وتقرير البرهان
عليه ان الفلك لا بد له من مبدء قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدأ اما
ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا آخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير
الاقسام باطل اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب
اولا ليس بجسم واما الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر
منهما اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا ولا سبيل الى
شيء منهما اما الى انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي
فظ واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدأ الاول الذي هو سلسلة
الممكنات المرتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد اخس وهذا اقرب
وفيه مصادرة على المط لان المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة
للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب منه الى المبدأ فاثبات
عدم علية المحوي بما يتفرع عليه يكون مصادرة على المط والاولى ان يقال
المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من الحادث اي ما يقبل
الكون من العناصر وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب
الى الاخس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يؤثر في
الاشرف الاعظم فما يشهد به الطباع السليمة فان كل صاحب طبع
سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر مؤثرا في الاشرف الاعظم
وهذه المقدمة اقناعية لم يقم عليها برهان والاولى في ابطال علية
المحوي ان تستدل بما سنذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام
الاول علي بطلان كون الجسم علة لجسم آخر واما انه لا سبيل الى الاول
فلانا نقول لو كان احدهما فاعلا بدل على امتناع علية جسم لجسم آخر انا

واحد محالا لان النفس
انما تفعل فعلها
بواسطة الاجسام
واذ قد بطلت
الاقسام صح

قريب

ولا يجوز ان يكون الاخس
الاصغر علة للاشرف
الاعظم اما ان المحوي
اصغر من الحاوي صح

اي الفساد صح

العرق

علية الحاوي خصوص
ان نعما عام ٢٠ ل
عام ٦٠م

اما الطريق الخاص فبيان ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجوب
وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود الحاوي فان المعلول متأخر عن
العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها لم يجب
عنها وجود المعلول واذ قد ثبت ان وجوب وجود المحوي متأخر
عن وجود الحاوي فعدم المحوي مع الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو
امتنع عدم المحوي متأخرا عن الحاوي معه واذا امكن عدم المحوي مع وجود
الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي مع وجود الحاوي
ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم لذاته
والا امتنع اللازم مع امكان الملزوم وهو مما يهدم الملازمة فبما علم
مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي تستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان
اللازم يستلزم بطلان الملزوم فبطل علية الحاوي وهو المط واما الطريق
العام فبيانه مسبوق بمقدمة وهي ان تأثير جسم في جسم انما يكون بشرطين
احدهما ان يكون كل واحد من الجسمين ذا وضع بالنسبة الى الآخر وهذا
بديهي ويشهد به استقراء الاجسام الفاعلة فان النار مثلا انما تؤثر في
غيرها بالتسخين ان لو كان بينهما وضع المقارنة او المقاربة وكذا الشمس
انما تضيء ما يقع في محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون
المؤثر من الجسمين مؤثرا في شيء من جزئي المتأثر منهما اعني هيولاه وصورته
والا لم يكن مؤثرا فيه صف اذا تمهد هذا فنقول اذا كان جسم ما
علة لجسم آخر كان الاول منهما علة لشيء من هيولى الثاني وصورته
بحكم الشرط الثاني وكلما كان كذلك كان شيء من هيولى الثاني وصورته
ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول والتالي باطل اذ ليس شيء
من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا فكذا المقدم فلا يكون
جسم ما علة لجسم آخر ويلزم منه المطلوب واما الثالث فلان المؤثر
في الفلك لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة
لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع

مع الحاوي
لذاته
لوجب
وجود
المحوي
مع الحاوي
فلا يكون
وجود
م

على الفلك لو اماحاو بالنسبة اليه او محوى وتبين بطلانه بما ذكرنا في القسم
الثاني ولا حاجة الى التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين
الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف حركات
الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد
او عقول متكثرة والاول بط لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك عنه
جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا الواحد
فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول وهو المط واعترض على هذا الحجة بمنع الحصر
لقيام احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج على
بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع
ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية والصواب
ان نقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى المحل
فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فلكا او نفسا وان
كان عقلا لزم منه المط لافتقار كل واحد من الافلاك ح الى عرض قائم بعقل
على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه
تركب العقل فتتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المط هذا
هو التقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما في تقرير
المصنف من الاختلاد   هذا له الحاوي وسبب المحوى
الخ لما كان الدليل القائم على عدم علية الحاوي بصدد ان يعارض
بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينافيه وهو
ان الحاوي لمحدد الجهات مع العقل الثاني لكونهما معلولى علة واحدة
وهو العقل الاول على ما سياتي تقريره والعقل الثاني متقدم وهذا
ظاهر في التقدم الزماني فيلزم تقدم الحاوي على المحوى بالعلية
لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد هذه الدلالة جوابا
عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو
علة المحوى في رتبة الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على

المحوى

بالعلية على
المحوى وتامع
المتقدم متقدم
م

المتقدم

المحوى لان تقدم العقل الثاني على المحوى بالعلة ومامع المتقدم بالعلة
لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين
على المعلول الواحد بالتشخص وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان مامع
المتقدم يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان هو الموجود
في الزمان المتقدم ومامع المتقدم بالزمان كذلك   هذا له الحاوي
والمحوى الخ لما ابطل علية الحاوي باستلزامها امكان الخلاء استشعر
ان يعترض عليه بان يقال امكان الخلاء لازم عليكم وان لم يكن الحاوي
علة وذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوى ممكن لذاته وكل ممكن جائز
العدم فكل من الحاوي والمحوى يكون جائز العدم وعدم كل منهما ملزوم
للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان الخلاء لان امكان الملزوم
يستلزم امكان اللازم فاجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوى
ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان
انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي في جوفهما يكون هو المحدد
للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراءه ح كحال الجرم على تقدير انتفائهما
كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء فلا خلاء فكذا
ما سوى ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فلا يلزم من انتفائهما الخلاء
وتحقيقه ان الخلاء الممتنع هو اما البعد المفطور او الفضاء الموهوم من شانه
القابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلاء باصطلاح المعنى
بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوى وذا غير ممكن فلا يلزم
امكان الخلاء لكن هل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوى ممكن لذاته
والتنافي بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم منه امكان الخلاء قلنا الحاوي
لاستلزامه العقل الذي هو علة موجبة للمحوى ملزوم للمحوى ووجود الملزوم
مع عدم اللازم مما يتنافيان فوجود الحاوي يكون منافيا لعدم
المحوى فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا لزوم امكان الخلاء
فصل في ادلة العقول الخ الازل هو الزمان الماضي لا ابتداء له والابد الزمان

الذي

المستعمل لانهاية والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه اذا ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما انها ازلية فلوجهين ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لابد له منه في تاثيره في معلوله والا لزم ان يكون حالة منتظرة هذا ما ذكره المصنف وفيه نظر والاولى ان يقال ذات الواجب بانفرادها علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة زائدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر عندهم ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا عنها كان ممكنا معلولا لها سابقا على ما فرضنا انه معلول اول هذا خلف فثبت ان ذات الواجب وحدها علة تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول لا يتخلف عن علته التامة فالعقل الاول مع الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل لجميع ما لابد له منه في تاثيره في العقل الثاني والا لكان شيء من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشيء حادثا فيلزم منه كون العقل الاول حادثا لمقارنته ذلك الشيء ابدا فثبت ان العقل مستجمع في الازل لجميع ما لابد له منه في تاثيره في العقل الثاني ويلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وهذا الطريق يثبت ازلية سائر العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة هذا لان هذا من انه من باب تغيير الطريق الذي ليس من دأب المناظر عدول عن اقوى الطريقين لان ما اختاره المصنف طريق لمي وهذا طريق اني واللمي اقوى من الاني واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه بانعدام شيء من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع

لذات

بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده كل منها بعد ذاته العلة احوال الذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث في شيء من ذات العلة لكن كون الباري او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان قبول التغير والحوادث من خواص الماديات والباري والعقل مقدسان عن المادة فصل في كيفية توسط العقول المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية توسط العقل بين الباري تعالى والجسم قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد بينا ان الصادر عن الباري بلا واسطة هو العقل وان الاجسام انما صدرت عن العقول فما سبق من المباحث كاف في العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام انما المقصود في هذا الفصل ان تعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثرة وتعدد بحسب الكثرة فيه ليس من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواحد على هذا التقدير الا شيء واحد هو العقل وحده لم يكن الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا انها كذلك هذا خلف لكن صدور الكثرة عن الواحد مستحيل فلا يكون الكثرة في العقل الاول من حيث انه صادر بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود بحسب ذاتها وواجبة الوجود من جهة علتها الموجبة لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول يلزمه كثرة وهو وجوده بالذات فيكون باحدى هاتين الجهتين مبدأ للعقل الثاني وبالجهة الاخرى مبدأ للفلك الاعظم واشرف المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود فان المطلوب اللائق في سلسلة العلل والمعلولات يقتضي كون المناسبة محفوظة فيكون العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك ثان ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهلم جرا

العقول

عن الواجب

بذهب سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع
عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل اذا انتهت النوبة
الى العقل التاسع يصدر عنه باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهي به سلسلة
العقول ويسمى عقلا فعالا لعدم تناهي ما يصدر عنه من الآثار المختلفة في عالم
الكون والفساد وباخس جهتيه الاخرى فلك القمر وينتهي به سلسلة الافلاك ثم
يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة عليها
بحسب تعاقب استعداداتها المختلفة وتلك الاستعدادات المختلفة
لا تحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها
فيها من جهة العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى
العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه فلو كان الاستعداد اثرا للعقل
في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الثابت في القابل الواحد
الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فلم
يكن من جهة العقل الفعال بل هي بسبب الحركات السماوية فان تلك
الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بها استعدادات هيولى
العناصر فههنا كل حادث يستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد
في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى
وكل حادث كذلك كانت او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق
بحادث آخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما
او بعد حادث آخر والاول ظ لاستلزامه دوام الحادث بمعنى الثاني
وهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول
ظ لاستلزامه امورا غير متناهية مجتمعة في الوجود وانه محال فتعين ان قبل كل
حادث حادثا لا الى اول وهو المط فلئن قيل لا نم ان الحادث لو لم
يوجد دائما لكان بعد حادث آخر ولم لا يجوز ان يكون هو اول الحوادث
قلنا لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد له
من ان يكون مسبوقا بحادث آخر لان لكل حادث علة تامة لا بد ان يكون

فيه

(في الهامش: صح)

فلابد ان يجتمع اجزاؤها لانها لو كانت فلابد يجتمع الاجزاء فاما ان يوجد الحادث
معها في الازل اولا وكلاهما ظ اما الاول فلاستلزامه قدم الحادث واما الثاني
فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة فلكل حادث له علة تامة مشتملة
على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة
على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر
لا الى اول وهو المط وهذا الجواب دليل برأسه على هذا المط من غير افتقار
الى ما ذكره المصنف من الترديد فان قيل لم لا يجوز ان يستحيل الخ هذا
الاعتراض هو المطالبة بالدليل على استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة
في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي وتقريره
ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير
المتناهية احدهما من مبدء معين الى غير النهاية وثانيتهما من مبدء آخر قبل مبدء
الجملة الاولى بمرتبة واحدة اي بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص
من الجملة الاولى بذلك الواحد واطبقنا الثانية على الاولى فان تقابل الاول
من آحاد الجملة الثانية بالاول من آحاد الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا
في بقية الآحاد فاما ان يتطابق آحاد الجملتين لا الى نهاية او ينقطع آحاد
الجملة الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة والناقصة
وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما لانه يستلزم تناهي
الجملة الثانية المستلزم تناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما تزيد على الجملة
الثانية بالقدر المتناهي والزائد على المتناهي بالقدر المتناهي لا بد ان يكون
متناهيا فيلزم تناهي الجملتين على تقدير لا تناهيهما وهذا الخلف انما لزم من فرض
ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فيكون مستحيلا وهو
المط ولقائل ان يقول ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين
فلا نم انهما ان لم يتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها
ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق مع اتحاد الطرفين لعدم الطرفين لا لاختلاف
مع الوجود فلا يلزم انقطاع الثانية وان اريد بتطابقهما ان يكون بازاء كل جزء

(في الهامش: حاصل صح)

من الاول جزء من الثانية ملائم ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم تساويهما
ولم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا ينتهي الى جزء
لا يوجد بعده جزء بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاولى يوجد بعده
جزء آخر منها يقع في مقابلة جزء من الاولى لا الى نهاية لا لتساويهما في الاجزاء
ليلزم تساوي الزائد والناقص وهذا في الخردلة والجبل فان اجزاء كل منها
غير متناهية مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هو
المعنى ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الثانية مقابلا بالجزء الاول
من الجملة الثانية مقابلا بالجزء الاول من الجملة الاول ووجد بازاء كل جزء
من الاول جزء من الثانية من غير تفاضل للثانية على الاولى فلزوم التساوي
اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من كان معاندا مكابرا لعقله وفيه نظر
واما التمثيل بالخردلة والجبل فسقط في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان
كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيهما ان
كل واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا لا يوجب تساويهما ولئن
فرضنا مع ان اجزاءهما الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك ايضا لا يوجب
تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم ان لو كانت الاجزاء
متساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر لك حقيقة الحال وتبين عندك
صدق المقال فاذعن للحق بكل حال ولا تعاند فانه من شيم الجهال
خاتمة في احوال الآخرة اورد المصنف في هذه الخاتمة ابحاثا ستة
الاول في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية
للنفس الثالثة في اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلث الباقية
الى مراتبها بحسب اللذة والالم بقاء النفس بعد الموت من الآخرة اي
النشأة الآخرة للنفس واللذة والالم ومراتبهما من احوال الآخرة وانما يهتم
البحث عن هذه الاشياء بالهلاك لانه باثبات هذه الاشياء يدفع
اوهام منكريها من اثباتها بقاء النفس بعد خراب البدن الخ
يريد ان يثبت ان النفس باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خر

وجه النظر ان الجملة الثانية ليست الا ما بقي من الجملة الاولى بعد اخراج الحادثة الاولى عن الاعتبار وليس الاول من جملة الثانية الا الثاني من الجملة الاولى فانطباقهما ليس الا باعتبار الجعل دون الاعتبار الواقعي تفاوتهما بحسب نفس الامر في المبدأ الذي يوجد بمثابتها فلا يلزم تساوي الجملتين

البدن اما ان تفسد وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان تتعلق
ببدن آخر على سبيل التناسخ او تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس ان
فسدت لكان فيها شيء يفسد وشيء آخر يقبل الفساد اذ الفاسد لا يجوز ان
يكون قابلا للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب
ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون القابل
هو النفس والقابل لفسادها البدن لان البدن انما يكون محلا لفساد
النفس اذا كان محلا للنفس ويكون النفس صورة حالة فيه فان معنى كون
شيء محلا لفساد شيء آخر هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني فيزول
الثاني عن الاول كما ان معنى كون الشيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون الشيء
الاول مستعدا لان يوجد فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا
له فلو كان البدن محلا لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس
صورة حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا
يكون البدن قابلا لفساد النفس فيكون الفاسد والقابل للفساد جزءين
للنفس فيلزم تركبها وقد تبين انها بسيطة فثبت ان النفس لا تفسد وكذا
الثاني لان النفس الباقية بعد موت البدن ان تعلقت بعد موت البدن ان
تعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق ببدن واحد نفسان والثاني
باطل اما الملازمة فلان النفس قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان
البدن اذا تم استعداده لقبول النفس تفيض عليه من المبدأ نفس تتعلق به
فكل بدن تتعلق به نفس حادثة عند تمام استعداده لقبولها فلو تعلق
به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق به نفسان واما بطلان
التالي فلان كل احد يعلم بالبداهة ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت
بطلان المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذ قد بطل
القسمان الاولان تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد خراب البدن
مفارقة ابدا وهو المطلوب هذا تقرير هذه الحجة على وفق ما ذكره وفيه المصادرة
على المطلوب اذ قد بني هنا بطلان التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث

البدن وهذا يبين حدوث النفس هناك بما يدل على بطلان التناسخ بكون النفس هناك بما دل على بطلان التناسخ وهو مصادرة على المطلوب ويمكن ان نستدل على حدوث النفس بحدوث البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت النفس ~~بحدوث البدن بدليل لا يتوقف~~
~~على بطلان التناسخ وهو ان يقال لو كانت النفس~~ قديمة مستمرة الوجود من الازل الى حين تعلقها بالبدن لكانت متعطلة لوجودها المستمر تعطلا مستمرا كذلك لان تعقلها لوجودها لكونها بحسب الذات لا بالالة امتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافي تعقل الوجود لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا يزول التعقل المستمر السابق فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو كانت النفس قديمة كانت متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق والتالي بط فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها حادثة فيكون مسبوقة بمادة وكل حادث مسبوق بالمادة يتوقف حدوثه على صيرورة مادته تامة القابلية له فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها التي هي البدن فيكون حادثة بحدوث البدن التام القابلية لها وهو المطلوب هذا والتلفظ
اللذة هي ادراك الملائم الخ لما كان المقصود من هذه الهداية اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى اللذة فسرها اولا فقال اللذة هي ادراك الملائم من حيث انه ملائم لكل مدرك اي اللذة هي ان يدرك الشيء المدرك ما يلائمه من المدركات من حيث انه ملائم فملائم كل مدرك ما يكون مؤثرا عنده مرغوبا له كطعم الحلاوة عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الوهمية والامور الماضية عند القوة الحافظة التي يلتذ بذكرها وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيثية ملائمة فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر فانه ملائم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه من حيث انه نافع ادراك له من حيث انه ملائم فيكون لذة وادراكه

من حيث انه مر ادراك له لا من حيث انه ملائم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التصوير فنقول النفس الناطقة لها كمالات وهي المعقولات التي من شأن النفس الناطقة ان تحصل لها ادراكها مثل ان تحصل لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود لذاته كامل بالفعل من جميع الجهات بريء عن القوة متعال على الاطلاق بذاته من النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده من معلولاته على الترتيب الواقع من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة هي اياها والكائنات من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات وغيرها حتى ترتسم فيها صور جميع الموجودات على النظام الذي وقعت عليه فتصير عالما عقليا مضاهيا للعالم الروحاني والجسماني وتلك الادراكات بعد حصولها للنفس الناطقة لا تزول عنها بمفارقة البدن لانها لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلات الجسدانية بل تبقى وتزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات القوية المستعلية ما لا نسبة لها من اللذات الحاصلة للقوى الحيوانية اذ اللذة تتبع الادراك كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية وكذا بين الادراكين فلا مناسبة بين اللذتين وعدم حصول اللذة حال تمام التعلق لوجود المانع منه وهو ما ذكرنا من العوائق والعلائق الجسدانية
هذا والالم ادراك المنافي الخ اثبت في هذه الهداية الالم العقلي للنفس الناطقة فعرف اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي الشيء هو مقابل ما يلائمه وفائدة قيد الحيثية هنا على قياس ما ذكرنا من الفائدة في تفسير اللذة ثم قال ومنافي النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت البدن وكانت تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها المنافية لها متمكنة ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لا بسبب لزم

لكونه

ه

مختار

الواهمة

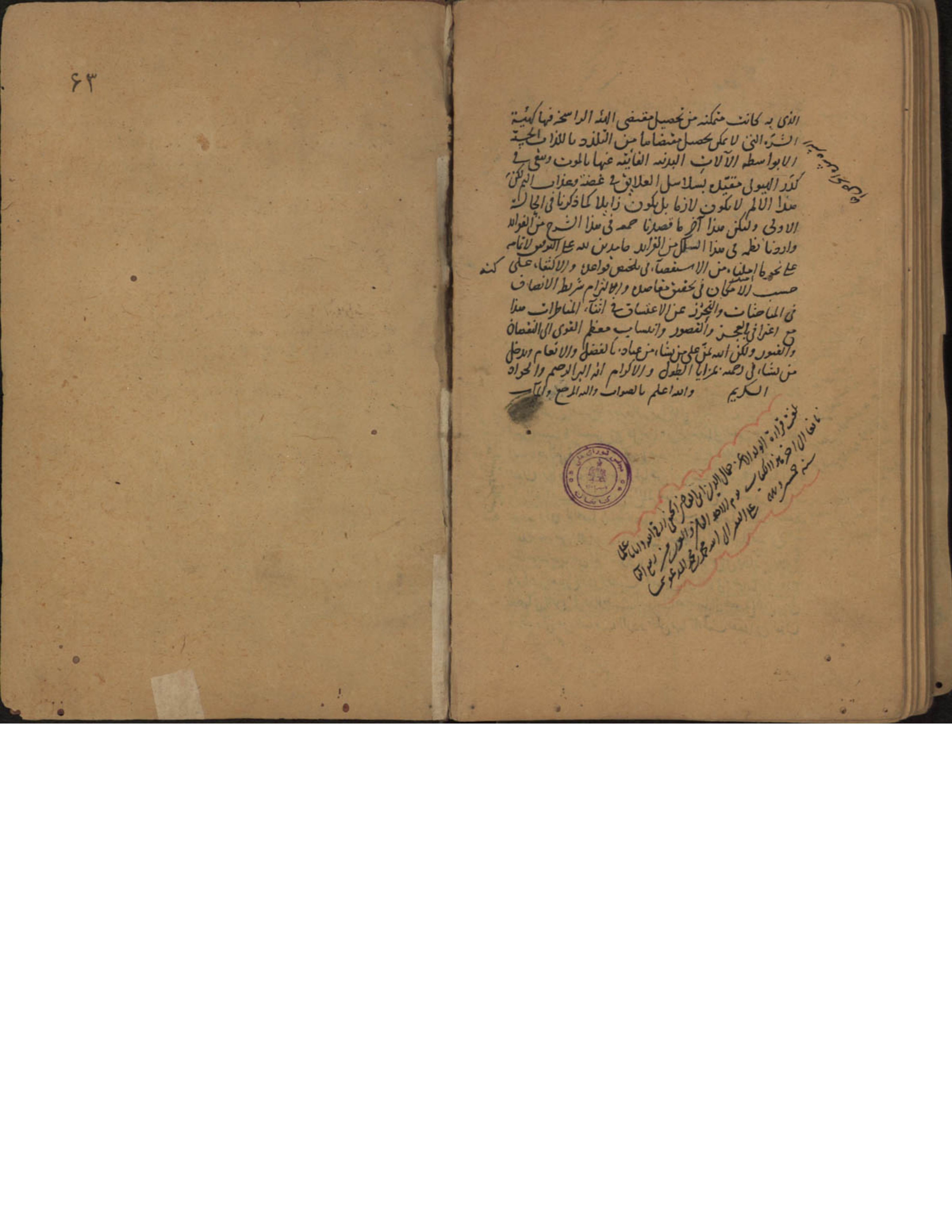
والمدرك

الموسة

فيها

الالم سواد راك المنافى من حيث انه مناف   مدار النفس الكاملة بالاعتقادات الخ كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان تحصل لها تصورات حقائق الاشياء والتصديقات اليقينية باحوالها وكمالها الثاني معها بحسب القوة العملية تنزهها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها النظرى لا تخلو من ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى الثاني لا تخلو من ان يكون لها شوق الى الكمال اولا وباعتبار كمالها العملى لا تخلو من ان يكون نقية عن الهيئات المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام كل من حالتيها باعتبار كمالها العملى الى كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظرى انقسم كل واحد من الحالات الثلث النظرية الى قسمين هما تلك الحالة مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة او مع عدمه فالمصنف اورد الحالة الاولى فى صدر الهداية مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة والشقاوة فى الآخرة وبيانه ان النفس الكاملة بالتصورات الحقيقية والتصديقات اليقينية اذا فارقت البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها متنزهة عن العلائق الجسمانية العائقة لها عن الاتصال بعالم القدس انخرطت مع الملائكة المقربين مستغرقة فى حضرة جلال رب العالمين فى مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقت وهى غير نقية عن تلك الهيئات تبقى بسبب ما تمكن فيها من الهيئات محجوبة عن الاتصال بعالم القدس وتحصل لها عند ذلك الم عظيم لكن لا يكون هذا الالم لازما لها بل عارضا يزول بزوال الهيئة الموجبة ويكون هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ الهيئة قوة وضعفا   النفوس الناطقة اذا ظهر لها الخ اورد فى هذه الهداية الحالة الثانية وهى ان تكون النفس خالية عن الكمال مشوقة اليه على سبيل الاجمال من غير تفصيل لها الى قسميها وبين مرتبة النفس مع هذه الحالة من الشقاوة وتقريره ان بعضا من النفوس الناطقة قد تتفطن بسبب ما يتفق لها من كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر فى الامور الجزئية انها لو اشتغلت بتحصيل المعارف

الحقة والعلوم اليقينية التى يذعن كل عاقل انها فضيلة وكمال ولترك اضدادها من الجهل رذيلة ونقصان وبذل المجهود فى اكتسابها بالنظر مثل ما اتفق لها من الاكتساب فى الامور الجزئية لحصلت لها تلك المعارف والعلوم وكملت بها الكمال الممكن لنوعها فاذا تفطنت هذا التفطن وظهر لها ان من شأنها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان ذاتى الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها شىء من كمالها الممكن بما تكاسلت عن اكتسابها مدة تعلقها بالبدن او اشتغلت بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات الحسية او الوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما لزوال ما يلهيها عنه من العلائق وقد حصل لها اليأس عن الكمال الذى هى مشوقة اليه لفوات آلة التحصيل فيعرض لها الم شديد وهى الم النار الروحانية الموقدة التى تطلع على الافئدة   مدار النفوس الناطقة الساذجة الخ اورد فى هذه الهداية الحالة الثالثة وهى ان تكون النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها الى قسميها مبينا للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة الساذجة التى لم تكتسب العلم وما تتبعه من الشرف والكمال اذا فارقت البدن وكانت خالية عما يؤلمها من الهيئات الردية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيئات الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية فعلم من هذا ان البلاهة التى توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء وهى ما ذكرنا من التفطن الذى يوجب الشوق الى الكمال وسميناها بتراء لعدم بلوغها فى القوة الى حد توجب انبعاث صاحبها الى تحصيل الكمال وان فارقته وشىء من الهيئات الردية متمكن فيها تألمت بفقدان البدن



الذي به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى اللذة الراسخة فيها لكنه
الشرة التي لا يمكن تحصيل مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية
الا بواسطة الآلات البدنية الفانية عنها بالموت وبقي في
كدر الهيولى متقيدة بسلاسل العلائق في غصة وعذاب اليم لكن
هذا الالم لا يكون لازما بل يكون زائلا كما ذكرنا في الحالة
الاولى ولكن هذا آخر ما قصدنا جمعه في هذا الشرح من الفوائد
واوردنا نظمه في هذا السلك من الفرائد حامدين لله على التوفيق لاتمامه
على نحو ما اخليناه من الاستقصاء في تلخيص قواعده والاكتفاء على
حسب الامكان في تحقيق مقاصده والالتزام شرط الانصاف
في المباحثات والتحرز عن الاعتساف في اثناء المناظرات هذا
مع اعترافي بالعجز والقصور وانتساب معظم القوى الى النقصان
والفتور ولكن الله يمن على من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويدخل
من يشاء في رحمته بمزايا الطول والاكرام انه البر الرحيم والجواد
الكريم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

